علاقات إيران بالدول العربية

دراسة في الجغرافيا السياسية

زينب عبدالعال سيد رمضان(*)

zainab.ramadan@art.bsu.edu.eg

ملخص

لم تخل علاقات إيران بالدول العربية تاريخيًا من الجدل والخلاف والتنافس داخل الحيز الجغرافي المباشر للطرفين، وتمحورت الخلافات الإيرانية العربية في العصر الحديث بشكل كبير في البعد الطائفي والإيديولوجي، لاسيما مع صعود المكون الشيعي في العديد من الدول العربية، فأصبحت إيران حاضرة وبقوة في أغلب الاضطرابات السياسية والنزاعات الداخلية التي تمر بها؛ فهي حاضرة في الأزمة الفلسطينية وتداعيات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وفي الأزمة اللبنانية والمناوشات التي تجري الآن في الجنوب اللبناني، وفي الأزمة اليمنية وتداعياتها داخليًا على وحدة اليمن وخارجيًا على الأمن الملاحي في البحر الأحمر. ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات الإيرانية بالدول العربية، من خلال دراسة الجغرافية الطبيعية والبشرية لهما، ومدى ارتباطها بتشكيل مسار العلاقات بين الطرفين. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

*) مدرس بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بني سويف.

- أسهمت المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية في تحديد ماهية العلاقات الإيرانية العربية؛ حيث أفضت إلى تعاونهما اقتصاديًا، بينما أفرزت بينهما صراعًا مائيًا وحدوديًا.
- قدرة إيران على الحركة داخل المحيط العربي بمساعدة قوى عربية وحركات إسلامية مؤيدة أو مرتبطة بالمؤسسات الدينية الإيرانية، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن.
- وجود ثقل سكاني موالي لإيران في العديد من الدول العربية يتيح الفرصة للتدخل الإيراني في الشئون الداخلية لها.
- أسهم الصراع السني–الشيعي، ودعم إيران للتمدد الشيعي في العالم العربي، لاسيما في دول الخليج، في تدهور العلاقات العربية الإيرانية.
- وسعت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ دائرة التوتر والصراع بين الطرفين، نظرًا لتبني الثورة مبادئ جيوبوليتيكية تطمح في السيادة والهيمنة الإيرانية الشيعية على كافة أرجاء العالم الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: إيران، الدول العربية، السُّنَّة، الشيعة، الجغرافيا السياسية

مقدمة

تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية واحدة من أكثر الدول إثارة للجدل في العالم العربي على مختلف المستويات: الرسمية، والشعبية، والنخبوية، والبحثية. ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عاملين أساسيين يتمثلان في الطريقة التي تقدم بها إيران نفسها إلى المنطقة العربية من جهة، والطريقة التي ينظر بها العرب إلى إيران من جهة أخرى(١).

أهم ما يميز إيران كقوة إقليمية فاعلة في الشرق الأوسط أنها دولة قامت على إرث حضاري سابق، لذلك فهي تمتلك القدرة والثقة لتأكيد دورها الحضاري الذي مارسته في المنطقة عبر التاريخ. ولأن ثقل أي دولة في معادلات القوة يأتي نتيجة التخطيط الإستراتيجي والإرادة السياسية الموجهة للمعطيات الثابتة المتمثلة في العناصر الجغرافية والتاريخية، والمعطيات المتغيرة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والقدرات العسكرية، فإنه يمكن القول بأن إيران قد حققت نجاحات كبيرة في توظيف معطياتها الجغرافية كعنصر ثابت وعناصر قوتها المتغيرة حتى أصبحت أحد أهم أركان مثلث القوة في المنطقة(٢).

أوجدت إيران لنفسها مواضع نفوذ استراتيجية في العراق، فهي تتحكم بقوة في قراره السياسي، كما أنها قادرة على التأثير بفاعلية في الملف السياسي والأمني في كل من سوريا ولبنان واليمن والبحرين، كما ترتبط بعلاقات خاصة مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وتمتلك قوة نفوذ سياسي وتأثير فاعل في الدول العربية الخليجية عمومًا، وبذلك فإن إيران كقوة فاعلة ومؤثرة في المنطقة العربية، بما تمتلكه

---

١) علي حسين باكير (٢٠١٥): تقديم، في كتاب "المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية"، صباح الموسوي وآخرون، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، صـ٧.

٢) عمر كامل حسن (٢٠١٥): المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، صـ٢٣٦.

من قدرات وإمكانيات هائلة في مجال بسط السيطرة وحماية مناطق النفوذ، تصبح عنصر تهديد للقوى الغربية التقليدية المهيمنة على المنطقة ومواردها، الأمر الذي يؤثر حتمًا على طبيعة العلاقات التي تربط إيران مع معظم دول الوطن العربي(١).

تتسم العلاقات العربية الإيرانية بالتعقيد والتركيب، حيث إنها علاقات تتعدد طبقاتها وتتأرجح بين إرث الماضي، والذكريات التاريخية، والحكم الاستعماري، والتنافس الثقافي، والاختلافات العرقية والطائفية، وبناء الدولة والتحديث، والتطورات الدولية، والاقتصاد السياسي العالمي، وسياسات القوة الإقليمية والدولية. وتتبع مجالات الخلاف الرئيسية بين الوطن العربي وإيران من التنافس الجيوبوليتيكي المتصور بين القوتين، بالإضافة إلى المخاوف العربية بشأن التدخل الإيراني والسيطرة على الشؤون الداخلية لدوله وزعزعة استقرارها، بينما ترى إيران أنها تسعى فقط إلى ترسيخ دورها الطبيعي كقوة إقليمية بحكم الجغرافيا والتاريخ (٢).

تتصدر العلاقات العربية الإيرانية بمكوناتها المتباينة ومحركاتها المتناقضة أحداث الشرق الأوسط وقضاياه، حتى إنه بات من الصعب ذكر الشرق الأوسط دون الإشارة إلى التفاعلات العربية الإيرانية، ذلك لأن القضايا التي تتعلق بالوطن العربي وإيران هي من بين القضايا السياسية الأكثر إلحاحًا في العالم، كما يهيمن الوطن العربي وإيران أيضًا على الديناميكيات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط، فما يحدث في اليمن وسوريا ولبنان والعراق والإمارات والبحرين وفلسطين يصعب فهمه بعيدًا عن التفاعلات السياسية العربية الإيرانية(٣).

---

١) ياسر إبراهيم عمر سلامة (٢٠١٨): السياسة الإيرانية تجاه ثورات الربيع العربي (الثورة السورية نموذجًا)، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص صـ٤٠-٤١.

2) Zweiri, Why Studying Arab–Iranian Relations Matters. In Arab-Iranian Relations Since the Arab Uprisings, op cit., p. 9.

3) Ibid, p. 9.

تلعب التصورات المتبادلة السائدة على المستويين الرسمي وغير الرسمي بين دول الوطن العربي وإيران دورًا مهمًا في تحديد ماهية وطبيعة تلك العلاقات بينهما، وقد ترسم حدودها وتحدد احتمالاتها ومقوماتها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكثير من العرب وبعض الأنظمة السياسية العربية ينظرون إلى إيران على أنها دولة معادية تهدف إلى بسط نفوذها الطائفي في الوطن العربي، بهدف إعادة إحياء "إيران الكبرى" وأنظمتها السياسية القديمة(١).

تظهر إيران بمظهر القوة الإقليمية، وذلك بوتيرة متسارعة مستفيدة من مواردها الاقتصادية والنفطية، ومن التراجع العربي على الساحة الإقليمية، حيث بدأ النظام الإيراني نشاطه الذي أطلق عليه تعبير "تصدير الثورة" بتشكيل أحزاب موالية له داخل الدول العربية لإحداث النزاعات فيها، والاستفادة من البعد الطائفي لتحقيق الأهداف السياسية والذي يصفه البعض بإحياء أمجاد الدولة الصفوية المبنية أساسًا على التفوق العرقي الفارسي، خاصة بعد سقوط النظام العراقي وبروز نفوذها في العراق حيث امتد أثر ذلك إلى دول عربية أخرى، مثل سوريا، واليمن، ولبنان، والبحرين، وفلسطين المحتلة، بهدف تنفيذ مشروعها المتمثل في بناء شرق أوسط إسلامي بزعامتها(٢).

في ظل نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية حملت إيران على عاتقها نشر المذهب الشيعي، انطلاقًا من اعتبارها حامية وحاضنة للأقليات الشيعية في الشرق الأوسط والعالم ككل، مما خلق توترات وخلافات بينها (إيران) وبين الدول السنية المناهضة للفكر الشيعي، وما زاد من حدة تلك التوترات والخلافات، هو بناء نسيج من التحالفات

1) Zweiri, Why Studying Arab–Iranian Relations Matters. In Arab-Iranian Relations Since the Arab Uprisings, op cit., p 10.

٢) حسنى عبد الحق (٢٠٢٢): إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط دراسة حالة العراق، سوريا، اليمن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسطنطينية، الجزائر، صـ١١.

والصداقات بين قوى إقليمية شرق أوسطية وقوى أخرى دولية دخلت حلبة الصراع في الشرق الأوسط من هذا الباب[١].

تقوم الإستراتيجية الإيرانية على مبدأ توظيف الإسلام لبناء إمبراطورية إيرانية تكون ذات طابع قومي ومذهبي، وذلك من خلال التماسك الداخلي الذي لن يتحقق إلا من خلال الدين الإسلامي، ولذلك فيجب عليها أن تقوم بمهمة تصدير الثورة الإسلامية، وكذلك تدعيم الحركات التحررية ذات الطابع الإسلامي، حتى تتمكن من قوتها الإيديولوجية عبر غزوها الفكري، لأنها تعتمد في ذلك محاولة نشرها مبادئ الإيديولوجية الإيرانية، حتى تصبح تيارًا عالميًا يتمتع بالهيمنة والقوة على المستوى الخارجي[٢].

لتحقيق ذلك تتبنى إيران نظرية تصدير الثورة، الذي يعد الخميني مؤسسها وتهدف أساسًا إلى إقامة حكومة إسلامية عالمية تنشر العقيدة الدينية للقضاء على الحكومات الجائرة في كافة الدول الإسلامية، مع وجوب تقديم الدعم الذي يجب أن يقدم في سبيل تحقيق الاعتداءات والتدخلات في شؤون دول الجوار، فكانت أحد أسباب الحرب الإيرانية–العراقية التي أوقفت تصدير الثورة عند حدود إيران[٣].

في إطار تنويع وتطوير مخططاته، قام الفكر الإستراتيجي الإيراني باختلاق نظرية أم القرى، والتي تقوم على افتراض أساسي يتمثل في أن إيران هي مركز العالم الإسلامي، وأن الولي الفقيه هو قائدها الأوحد، ومدينة قم هي البديل لمكة، وأن المنامة تابعة لإيران حكمًا، وبحسب هذه النظرية فإن أهدافها تتحقق من خلال نشر التشيع

---

١) حسنى عبد الحق، إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط دراسة حالة العراق، سوريا، اليمن، مرجع سابق، صـ١٢.

٢) دلال بحري وكريمة عباسي (٢٠١٧): التفكير الاستراتيجي الإيراني بين المصلحة الوطنية والأيديولوجيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ١١، ص صـ٦٢–٦٣.

٣) المرجع السابق، صـ٦٣.

الصفوي في العالم الإسلامي، والسعي لإقامة حكومات صفوية تدين لإيران بالولاء التام واستعمال كافة الوسائل لتحقيق ذلك، فإيران هي الدولة الوحيدة التي تستوفي كل الشروط لتكون أم القرى والدولة المركزية للعالم الشيعي الذي ترى فيه الإسلام الصحيح، لذلك فهي تمثل القلب المذهبي وكل من يمتلك القلب المذهبي عليه أن يسعى لتحقيق هدفه المذهبي المتمثل في السعي لبناء الإمبراطورية الشيعية الموعودة التي تمثل نواة لدولة المهدي الشيعي المنتظر، وحتى يتحقق ذلك على إيران أن تسعى لتحقيق ذلك على أرض الواقع، وحتى يتسنى لها ذلك لابد عليها أن تقوم ببسط نفوذها على المجال الحيوي المطلوب[١].

تتناول هذه الدراسة علاقات إيران بدول الوطن العربي؛ حيث أصبحت العلاقات بين إيران ودول الوطن العربي ركيزة من ركائز العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية، ذلك لأن إيران والعالم العربي جزء لا يتجزأ من مشكلات المنطقة وقضاياها؛ حيث تؤثر طبيعة تلك العلاقات بينهما بشكل كبير على الأمن والسلم الإقليميين، وكذلك على الطريقة التي تتعامل بها القوى الإقليمية مع قضايا المنطقة. ومن ثم، فمن الضروري التعرف على طبيعة تلك العلاقات.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب، أهمها:

- كثرة التطورات والأحداث السياسية المتعلقة بإيران في المنطقة العربية في الفترة الأخيرة.
- جدلية العلاقة مع إيران في الأوساط العربية، بين التأييد المطلق والرفض المطلق.

١) دلال بحري وكريمة عباسي، التفكير الاستراتيجي الإيراني، مرجع سابق، صـ٦٣.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهمية الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها الوطن العربي بالنسبة إلى إيران.
- التعرف على أبرز العلاقات الدولية بين إيران ودول الوطن العربي.
- التعرف على الأهداف الإيرانية من التدخل في شئون دول الوطن العربي.

مداخل الدراسة

يتطلب موضوع هذه الدراسة الاعتماد على عدة مداخل حتى تتضح جميع أبعاده، وهذه المداخل هي:

- **المدخل الموضوعي topical approach**: يعتمد هذا المدخل على دراسة الظاهرة محل البحث من خلال تقسيمها إلى عدة موضوعات فرعي، بغض النظر عن عاملي الزمان والمكان.
- **المدخل التاريخي historical approach**: ومن خلاله يتم التركيز على تتبع الظاهرة موضوع البحث عبر الزمان، إما بافتراض ثبات عامل المكان، أو بتقليل الاختلافات المكانية إلى حدها الأدنى قدر الإمكان.
- **المدخل الإقليمي regional approach**: يعتمد هذا المدخل على معالجة الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث من خلال ارتباطها بالظروف السائدة في منطقة أو إقليم معين ويفهم من ذلك إلى أن هذا المدخل يعتمد على فرضية مفادها أن الظواهر تختلف من مكان إلى آخر نتيجة لاختلاف الظروف الطبيعية والبشرية من مكان إلى آخر، أو ما يعرف بالتباين الإقليمي، ويتم

التعامل مع الإقليم بوصفه وحدة واحدة وبوتقة تنصهر فيها كل العناصر التي تدخل في تركيب الظاهرة[١].

- **المدخل السلوكي behavioral approach:** يعتمد هذا المدخل السلوكي على فكرة الفعل ورد الفعل أو المؤثر والاستجابة التي تشيع في مجال العلوم السلوكية، مع التركيز على دراسة المساحة الجغرافية كعامل مؤثر يدفع الإنسان إلى اتخاذ سلوك سياسي معين.

الدراسات السابقة

١. منصور حسين عبيد (٢٠٠٤): السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٩-٢٠٠٠)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٢. مروة وحيد (٢٠٠٩): السياسة النووية الإيرانية وأثرها على الأمن في منطقة الخليج العربي (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٣. أسماء جمال عزيز (٢٠١١): البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٤. موسى عبد الوالي (٢٠١٢): الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠١٠، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٥. مريم نبيل منير (٢٠١٦): السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٩)، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

---

١) محمود توفيق (٢٠٠٧): منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، صـ٥٥.

٦. أحمد محمود عدلي (٢٠١٩): الدور الإيراني في العراق وأثره على الاستقرار السياسي خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٤، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٧. صلاح الدين عبد الكريم (٢٠١٩): السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي وتداعياتها على أمن الخليج (٢٠٠٥-٢٠١٦)، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٨. أحمد يوسف أحمد (٢٠٢٠): التنافس الإيراني السعودي حول الدور الإقليمي في مرحلة ما بعد الثورات بالتطبيق على الحالتين السورية واليمنية ٢٠١١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٩. محمد كمال محى الدين (٢٠٢٠): الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي المصري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
١٠.محمود حسين جلال حسين (٢٠٢٢): الجمهورية الإيرانية وتأثيرها على محيطها العربي، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا.

- Shireen T. Hunter (1984): Arab-Iranian Relations and Stability in the Persian Gulf. The Washington Quarterly, 7(3), 67–76.
- Khair El-Din Haseeb (2015): Arab-Iranian Relations, I.B. Tauris & Co Ltd, New York.
- Shireen T. Hunter (2019): Arab-Iranian Relations: Dynamics of Conflict and Accommodation, Rowman & Littlefield International, Ltd, London.
- Akhmedov V. M. (2023): Arab-Iranian Relations in Context of the Syrian Crisis, Asian and African Studies, vol. 15, issue 4, pp. 779–789.
- Mahjoob Zweiri (2024): Arab-Iranian Relations Since the Arab Uprisings, Routledge, London.

خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: الخصائص الجغرافية الطبيعية المؤثرة على علاقات إيران بالدول العربية.

المبحث الثاني: الخصائص الجغرافية البشرية المؤثرة على علاقات إيران بالدول العربية.

المبحث الثالث: العلاقات الدولية بين إيران والدول العربية.

المبحث الأول

الخصائص الجغرافية الطبيعية

المؤثرة على علاقات إيران بالدول العربية

تعرف الجغرافيا السياسية بأنها جغرافية الدول أو الوحدات السياسية، وينحصر مجال البحث فيها في وصف وتحليل شكل وصورة الدولة أو الوحدات السياسية داخليًا وخارجيًا بطريقة موضوعية، بوصفها وحدة إقليمية تتميز وتتأثر بعوامل محددة، وذلك بهدف الوصول إلى جوانب القوة ومواطن الضعف فيها، وقد تعددت الموضوعات التي أسهمت الجغرافيا السياسية فيها، منها القوة السياسية والاقتصادية للدولة، والتوزيع الجغرافي للمجموعات العرقية والطائفية، ومشاكل الحدود والبنية الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للدول، والعلاقات الدولية التي تحكم الدولة والدول المجاورة على المستوى الإقليمي والدولي(١).

أولًا الموقع وعلاقاته المكانية

للموقع أثره البالغ على وزن الدولة استراتيجيًا واقتصاديًا، فهو أحد العوامل المهمة التي تؤثر في جغرافيتها السياسية وذلك لتأثيره على اتجاهات سكانها، وعلى السلوك السياسي لحكومتها، وعلى علاقاتها بغيرها(٢)، وذلك في إطار منظور سياسي ثلاثي الأبعاد، يتمثل في الموقع الفلكي ثم الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات، وأخيرًا الموقع بالنسبة للدول المجاورة، أي علاقات الموقع المكانية المختلفة إقليميًا ودوليًا، والتي تختلف من عصر لآخر تبعًا لتغير الأوزان السياسية للدول.

1) Agnew John (2003): A Companion to Political Geography, Blackwell Publisher, p. 30.
2) Ibid., p. 36.

وفيما يلي عرض لموقع منطقة الدراسة (شكل رقم ١).

شكل (١): الموقع الجغرافي لدول الوطن العربي وإيران

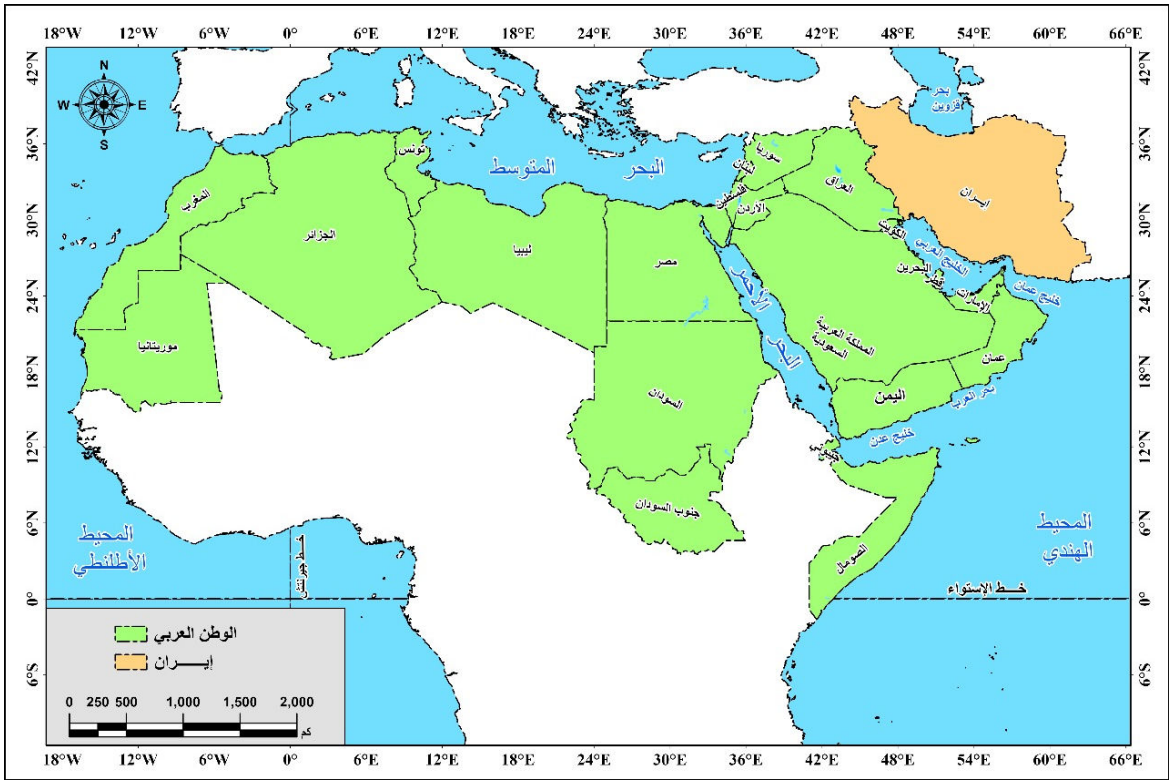

(١) موقع دول الوطن العربي

(أ) الموقع الفلكي

يمتاز الوطن العربي بامتداد كبير ومساحة هائلة في شكل كتلة واحدة دون تقطع، موزعة بين قارتي آسيا وأفريقيا، ويقع الوطن العربي في نصف الكرة الشمالي من الكرة الأرضية باستثناء الأطراف الجنوبية من الصومال التي تمتد حتى دائرة عرض ٢° تقريبًا جنوب خط الاستواء، وبذلك تمثل أقصى امتداد للأراضي العربية نحو الجنوب، ويمثل خط الحدود الشمالي لسوريا مع تركيا عند دائرة عرض ٣٧,٥° شمالًا

أقصى امتداد للوطن العربي نحو الشمال. وهذا يعني أن الوطن العربي يمتد من الشمال إلى الجنوب في حوالي ٣٩ دائرة عرضية، أي حوالي ٤٥٠٠ كم، أما من الشرق إلى الغرب فتمتد الأراضي العربية بين خطي ١٥° غربًا عند الرأس الأبيض بموريتانيا حتى ٦٠° شرقًا تقريبًا عند رأس الحد في سلطنة عمان، أي على حوالي ٧٥ خط طول لمسافة تتجاوز ٧٠٥٠٠ كم، أي ما يعادل سدس محيط الكرة الأرضية(١).

وقد ترتب على هذا الامتداد الكبير لدول الوطن العربي تنوع الأقاليم المناخية والنباتية، وما يترتب على ذلك من اختلاف المظهر الجغرافي العام، بل يتعداها إلى اختلاف الخصائص البشرية والحضارية والديانات.

(ب) الموقع الجغرافي والمساحة

يشغل الوطن العربي كتلة من اليابسة عظيمة الاتساع، إذ تبلغ مساحته حوالي ١٤ مليون كم٢، وهو يمثل عشر مساحة يابس العالم. ويمتد الوطن العربي من المحيط الأطلنطي إلى الخليج العربي، ويحده شمالًا في أفريقيا البحر المتوسط وجنوب الصحراء الكبرى، ويحده شمالًا في آسيا السفوح الجنوبية لهضبة الأناضول وجنوبًا بحر العرب وخليج عدن والمحيط الهندي، وتتوزع هذه الكتلة على قارتي أفريقيا وآسيا، حيث يقع حوالي ٢٨٪ من مساحة الوطن العربي في قارة آسيا، بينما تمتد نحو ٧٢٪ من المساحة الإجمالية في القارة الأفريقية(٢).

ويبلغ عدد الدول العربية ٢٢ دولة، تقع ١٠ دول منها في قارة أفريقيا، و١٢ دولة في قارة آسيا.

---

١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٤): الكتاب المرجع في جغرافية الوطن العربي، المجلد الأول، تونس، صـ١٩.

٢) عبد الحي زلوم وآخرون (٢٠٠٨): مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر، بيروت، صـ١٠٢.

ويضم الوطن العربي الأفريقي:

- حوض النيل والقرن الأفريقي الذي يشمل كل من مصر والسودان وجنوب السودان وجيبوتي والصومال وجزر القمر.
- المغرب العربي الذي يضم كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

أما الوطن العربي الآسيوي فيشمل:

- شبه الجزيرة العربية، وتضم المملكة العربية السعودية واليمن وعمان والإمارات العربية وقطر والبحرين والكويت.
- الهلال الخصيب، ويضم العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين.

ويتميز الوطن العربي بسمات جغرافية عدة، أهمها[١]:

- يحظى الوطن العربي بموقع مكاني ذو استراتيجية عالمية بين الشرق والغرب مشرفًا على ممرات بحرية وبرية، مثل جبل طارق وقناة السويس وباب المندب وخليج هرمز.
- كما يتميز الوطن العربي بالامتداد الكبير للنطاق الصحراوي الذي أصبح قطبًا اقتصاديًا يناظر القطب الزراعي القديم بعد الاكتشافات البترولية به.
- وإلى جانب امتداد الصحاري يمتاز الكيان المادي للوطن العربي بعدم التداخل بين اليابس والماء بصورة كبيرة، باستثناء مسطحين مائيين، هما البحر الأحمر والخليج العربي، مما جعل عدد شبه الجزر والجزر قليلًا بصفة عامة، أما عدد الجزر فهو ضئيل مقارنة بالامتداد الطويل للسواحل العربية، وهي تتمثل في جزر تيدره في موريتانيا، والزعفران في المغرب، وجربة وجالطة وزمبرة وقرفنة في تونس، وشاكر وجفتون والأضوان وسانت جون في مصر، وتيران وصنافير وفرسان في السعودية، والحلانيت في سلطنة عمان، وكمران وزقر وحنيش الكبرى

١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، صـ٢٢.

وحنيش الصغرى والزبير وجبل الطير وسوقطرة والأخوين وعبد الكوري في اليمن، وفيلكة وبوبيان في الكويت، بالإضافة إلى جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى التي استولت عليها إيران من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة إبان انسحاب بريطانيا من الخليج العربي في عام ١٩٧١ وذلك لما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية نظرًا لموقعها الجغرافي وتحكمها في ممرات بحرية مهمة، كما هو الحال بالنسبة إلى جزر تيران وصنافير التي تشرف على مدخل خليج العقبة وجزر الحلانيات التي تتحكم في مدخل بحر العرب.

ويوضح الجدول رقم (١) مساحة دول منطقة الدراسة.

جدول (١) مساحة دول منطقة الدراسة

الدولة	المساحة كم٢	% من مساحة الوطن العربي	الدولة	المساحة كم٢	% من مساحة الوطن العربي
مصر	١,٠٠١,٤٤٩	٧,١٤٪	الأردن	٩٦,٠٠٠	٠,٦٨٪
ليبيا	١,٧٥٩,٥٤٠	١٢,٥٥٪	فلسطين	٦,٢٦٠	٠,٠٤٪
تونس	١٦٤,١٥٠	١,١٧٪	العراق	٤٣٨,٤٤٦	٣,١٣٪
الجزائر	٢,٣٨١,٧١٥	١٦,٩٩٪	الكويت	١٧,٨١٨	٠,١٣٪
المغرب	٤٥٨,٧٣٨	٣,٢٧٪	البحرين	٦٦٠	٠,٠٠٥٪
موريتانيا	١,٠٢٥,٥٢٠	٧,٣١٪	الإمارات	٩٢,١٠٠	٠,٦٦٪
السودان	١,٨٨٦,٠٦٨	١٣,٤٥٪	عمان	٢٧١,٩٠٥	١,٩٤٪
ج. السودان	٦١٩,٧٤٥*	٤,٤٢٪	اليمن	٥٣١,٨٢٩	٣,٧٩٪
الصومال	٦٣٧,٦٥٧	٤,٥٥٪	قطر	١١,٠٠٠	٠,٠٨٪
جيبوتي	٢٣,٢٠٠	٠,١٧٪	السعودية	٢,٤٠٠,٩٣٠	١٧,١٢٪
سوريا	١٨٥,٩٨٥	١,٣٣٪	إيران	١,٧٤٥,١٥٠	١٢,٤٥٪

*) أضافتها الباحثة؛ حيث انفصل جنوب السودان وأعلن استقلاله في عام ٢٠١١.

لبنان	١٠,٤٠٠	٪٠,٠٧			
مساحة منطقة الدراسة:				**١٥,٧٦٦,٢٦٥**	

المصدر: فتحي محمد مصيلحي (٢٠٠٤): جغرافية الوطن العربي المعاصر، صـ٢٣٣.

امتداد حدود الوطن العربي

يحيط بالرقعة الأرضية الكبيرة للوطن العربي حدود طويلة تفصلها عن القوميات والدول المجاورة، وقلما تظهر هذه الحدود واضحة، إذ هي قليلًا ما تنطبق على الواقع السياسي والطبيعي والإثني، بل تبدو مفروضة من الخارج في معظم الأحيان، استجابة لمصالح أجنبية، وتكون مصدر قلاقل واضطرابات من حين إلى آخر بين دولة عربية ودولة أخرى مجاورة لها. وأهم هذه الحدود هي[١] (شكل رقم ٢):

١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، صـ٢٣.

شكل (٢): حدود الوطن العربي

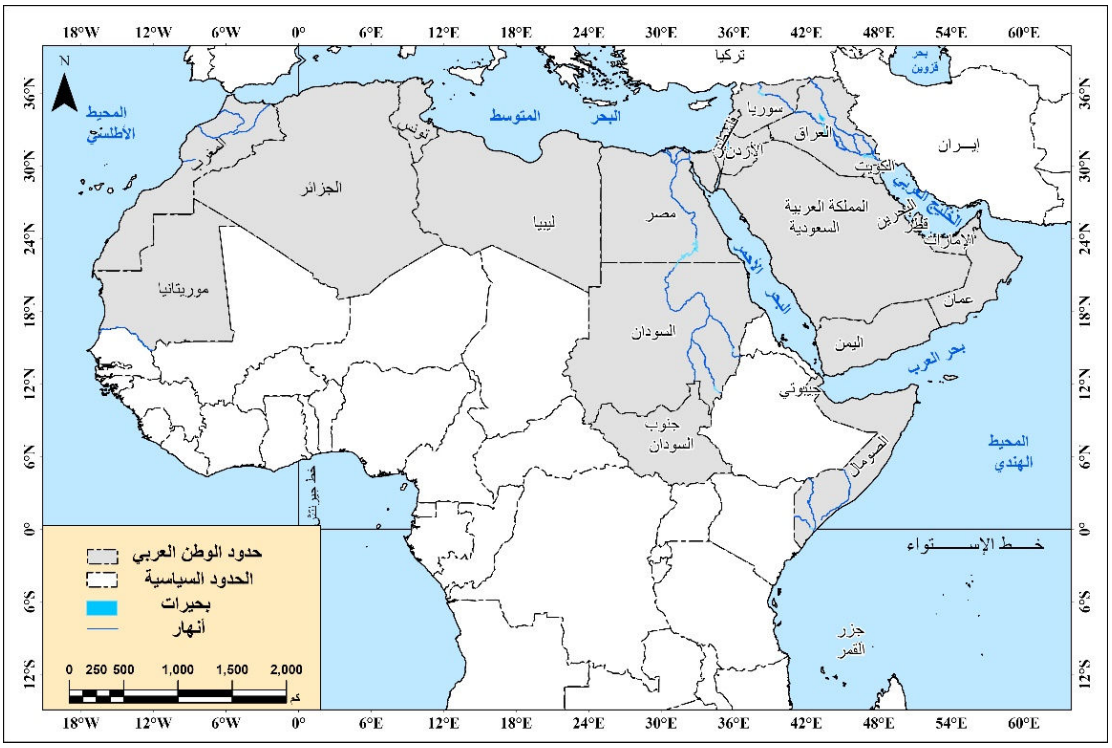

المصدر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٤): الكتاب المرجع في جغرافية الوطن العربي، المجلد الأول، تونس، صـ٢٣.

حدود بحرية

يعتبر البحر المتوسط الحد البحري الشمالي للوطن العربي، وهو يعد ظاهرة طبيعية واضحة، إضافة إلى الحد الغربي والجنوبي الشرقي الممثلين في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، أما ساحل الخليج العربي فهو أقل دقة، نظرًا إلى أن الحد الحقيقي كان من الطبيعي أن يضم مجموعة من الجزر مازالت إيران تحتلها.

حدود برية

أما الحدود البرية فهي طويلة وهي في معظمها مصطنعة لا تتفق مع الظواهر الطبيعية في معظم الأحيان لأنها موروثة من الاستعمار قديمًا.

ففي الأراضي الأفريقية يمتد الحد من رأس نون على الساحل العربي المغربي إلى رأس قصار على الساحل العربي السوداني، وبالرغم من أهمية الفاصل التضاريسي المتمثل في الصحراء الكبرى، فإن هذا الحد لا يفيد الوطن العربي الأفريقي، خاصة وأنه لا يتسق وامتداد النشاط العربي نحو الجنوب ومدى توغله في القارة الأفريقية، وقد امتد هذا النشاط حتى مصب نهر السنغال إلى ثنية النيجر حتى قلب حوض تشاد، وبذلك يكون الحد الاصطناعي الحالي قد حرم الوطن العربي من مساحات كبيرة تزيد عن ٥,١ كم^{٢} تضم سكانًا ومجموعات بشرية لها ملامح العروبة ومقوماتها. وقد أفقدت هذه الوضعية الوطن العربي السيطرة على الطرق البرية التجارية نحو وسط الصحراء وجنوبها. أما في جزئه الشرقي فإن الحد العربي يمتد كثيرًا نحو الجنوب، ورغم ذلك فإنه لا يترجم الواقع الطبيعي والإثني ولا ينصف الوطن العربي؛ إذ إنه يقتطع أراضي إريتريا والصومال (إقليم أوجادين) ويضمها إلى إثيوبيا، كما تدخل ضمن هذه الحدود أقليات غير عربية الأصل في إطار الوطن العربي.

ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة إلى الحدود العربية الآسيوية التي تفصل بين العرب والقوميات الإيرانية والتركية؛ حيث ترتبط هذه الحدود في معظمها بسياسات استعمارية وضعها الاستعمار على الشكل الذي يرضي مصالحه، فالحد القائم بين تركيا وسوريا لم يأخذ في عين الاعتبار الحد الطبيعي المتمثل في جبال طوروس. وهكذا فإنه يمتد في الجزء الشرقي منه في الأراضي الجبلية ليضم إلى الوطن العربي أقليات فصلت عن موطنها الأصلي في تعارض تام مع الواقع البشري، بينما نجد

العكس تمامًا في الجزء الغربي منه؛ إذ يتوغل الحد في الوطن العربي سالبًا إياه لواء الإسكندرونة، حارمًا الجمهورية السورية من جزء لا يستهان به من مجالها الحيوي.

أما الحد العربي القائم بين الأراضي العربية في العراق والأراضي الإيرانية فهو يتماشى في الجزء الشمالي منه مع الفاصل التضاريسي الطبيعي المكون من سلاسل جبال زاجروس، لكن لا تلبث هذه السلسلة الجبلية أن تتجه جنوبًا نحو شط العرب مقتطعة إقليمًا سهليًا واسعًا من أراضي العراق ضامة إليها إيران، وهذا الإقليم هو إقليم عربستان والأحواز، أما في جزئه الشمالي فإن الحد يتعدى القمم الجبلية شرقًا ضامًا إلى الأراضي العربية أقليات غير عربية.

ويمكن القول إن الحدود الحالية للوطن العربي هي نتيجة عدة اتفاقيات ومفاوضات عديدة تمت بين القوى الاستعمارية بعضها البعض لم تؤخذ فيها مصالح الدول العربية في عين الاعتبار.

حدود سياسية

إذا نظرنا إلى الوطن العربي وحدوده السياسية، أمكننا التمييز بين عدة أنواع من الحدود السياسية، منها الحدود الخارجية التي تميز الأراضي العربية عن القوميات المجاورة، ومنها الحدود الداخلية بين الأقطار المجاورة، وهذه الحدود التي رسمت للوطن العربي لا تكاد تخلو من تجاذبات سياسية وإقليمية؛ حيث كرست للصراع القائم بين بعض دول الوطن العربي والدول المجاورة، مثل إيران وتركيا في الشرق، وإسبانيا في الغرب، إضافة إلى الصراع بين الدول العربية نفسها حول اتفاقيات ترسيم الحدود بينها وخلفياتها التاريخية، وما خلفته من أزمات متلاحقة زادت من الانقسام العربي وعمقت التشرذم بين بعض دوله، فالفكرة السائدة بشأن الحدود هي أنها يمكن أن تكون أساسًا للتعاون أو سببًا للنزاع، والمشكلة أنها في المنطقة العربية تعد مصدرًا للنزاع في

أغلب الأحوال، فلا توجد دولة عربية واحدة لم يكن لديها مشكلة حدودية أو أكثر تسببت في توتر الأجواء بينها وبين الدول المجاورة الأخرى(١).

(جـ) الموقع المجاور

يعتبر هذا الموقع ذو مغزى خطير وتأثير واسع في قوة الدولة، خاصة في علاقاتها مع غيرها من الوحدات السياسية، وذلك من خلال تناول العلاقات المتبادلة بين الدول وجاراتها في الإقليم، وهي علاقات ذات طبيعة نسبية تخضع لظروف وعوامل متعددة، فالدولة ما إن تستخدم موقعها بالنسبة للدول الأخرى حتى يتفسح أمامها المجال للحصول على العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية والسكانية، ويتسع هذا المدى أو يضيق تبعًا لقوة هذه العلاقات ووثاقتها، وتبعًا للاستجابة المتبادلة بين شعب الدولة وجيرانه، ولهذا فإن للموقع النسبي تأثيره الكبير في السلوك السياسي للدول، وذلك نظرًا للأعباء الإضافية التي يفرضها عليها من زيادة نفقات التسلح والإنفاق العسكري وفرض التجنيد الإجباري، وكذلك إبعاد مناطق العمران والمنشآت الحيوية بعيدًا عن المناطق الحدودية(٢).

ويرتبط الحديث عادة عن دول الجوار العربي بقضية شائكة في الوطن العربي، وهي قضية الأمن القومي العربي، ذلك الأمن الذي بات يتعرض للكثير من التهديدات العسكرية وغير العسكرية، كالإرهاب، والتهديد النووي الإيراني، واختراق إيران لأمن الدول العربية بوجودها في كل من سوريا والعراق واليمن وغيرها من الدول العربية، وكذلك الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والفتنة الطائفية في عدد من الدول

---

١) عبدالمجيد دقبوجة (٢٠١٨): الوطن العربي، جوار شائك وحوار ممكن، الهيئة العامة لدار الكتاب والوثائق القومية، صـ٣٢.

٢) محمد عبدالعزيز يوسف (١٩٩٩): موقع العراق الجغرافي وأثره على سلوكه السياسي تجاه دول الجوار، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، عدد ٣٣، صـ٩١.

العربية، ومشكلة الهجرة وأزمة اللاجئين، والحروب الأهلية داخل بعض الدول العربية[١].

ويمكن حصر هذه الأخطار والمشكلات الخارجية فيما يلي:

مشكلات ضم الأطراف الحدودية

لا يزال الوطن العربي عرضة للأطماع الخارجية، وهناك أطراف حدودية من بعض دوله ضمتها إليها دول مجاورة لها، وذلك لدواع مختلفة، منها ما هو استراتيجي، ومنها ما هو تاريخي، ومنها ما هو اقتصادي وحيوي، كهضبة الجولان، ولواء الإسكندرونة، والأقاليم السورية الشمالية التي سلمتها فرنسا إلى تركيا، وجذر الكناري وسبتة ومليلة وصخرة الحسيمة وجزر ليلى المغربية الواقعة تحت الاستعمار الإسباني، وعربستان أو ما يطلق عليها الأحواز العربية، والجذر الإماراتية (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى) الواقعة تحت الاحتلال الإيراني، التي تمثل هي وتركيا شوكة أخرى في ظهر العرب، واللتان يتجدد طموحهما في استعادة أمجاد الفرس وحلم الخلافة اللذين أسقطهما الزمان والتاريخ[٢].

كما أن دولة السودان التي كانت أكبر الدول العربية مساحة، عانت الانقسامات العرقية والدينية والسياسية منذ منتصف القرن العشرين، وبعد سلسلة من الحروب بين الشمال والجنوب وقع اتفاق سلام شامل عام ٢٠٠٥، بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي، وشمل تعهدًا يمكن الجنوب من إجراء استفتاء على

---

١) لمياء محمود (٢٠١٧): الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي "الأخطار وأدوار الفاعلين"، دراسة منشورة على موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على: https://democraticac.de/?p=51048.

٢) إبراهيم العنز (٢٠١٦): أجزاء محتلة في الوطن العربي يتجاهلها الساسة والإعلام، جريدة دنيا الوطن، متاح على: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/09/08/415808.html.

الاستقلال، وهو ما تحقق في يناير عام ٢٠١١ بانفصال الجنوب وتقسيم السودان إلى دولتي السودان وجنوب السودان.

وأما في الصومال الذي يعيش منذ عقود في دائرة الحرب الأهلية، فإن لديه مطالبه في كينيا وإثيوبيا، كما أن ليبيا قد خاضت حربًا في العقد الثامن من القرن الماضي مع جارتها تشاد على خلفية قضية شريط "أوزو" الحدودي، إضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا اللبنانية.

(٢) موقع إيران

تمثل الجغرافيا بمفهومها الشامل عنصرًا مهمًا في صياغة السياسات الخارجية للدول وعلاقاتها بالوحدات السياسية الأخرى بوجه عام[١]، وهناك دراسات عديدة حول العلاقة بين الموقع الجغرافي والتركيب السكاني والملامح الطبيعية من جانب، والسياسات الداخلية والخارجية للدول من جانب آخر، لكن الاهتمام الأكبر في هذا المجال ينصرف إلى الموقع الجغرافي، على اعتبار أنه الأكثر تأثيرًا، خاصة في حالات الجوار الجغرافي، كما هو الحال في العلاقة بين إيران والوطن العربي، وتنصرف جغرافية الجمهورية الإسلامية الإيرانية من حيث تأثيرها على سياساتها تجاه الوطن العربي وعلاقاتها بدوله إلى عدة عناصر أساسية، يمكن حصرها في الموقع الجغرافي، والتركيب السكاني (الوضع الديموجرافي)، إضافة إلى السمات والخصائص الطبيعية، فلكل عنصر من هذه العناصر معانيه ودلالاته السياسية الخاصة بالنسبة لسياسة إيران الخارجية بشكل عام، وسياستها تجاه الدول العربية على نحو خاص[٢].

---

١) ناجي صادق شراب (١٩٨٧): السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، العين، صـ٨١.

٢) شحاتة محمد ناصر (٢٠١٤): الجغرافيا وأثرها على علاقات إيران العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، صـ٢٢٤.

(أ) الموقع الفلكي

تقع إيران في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية بين دائرتي عرض ٢٥° و٤٠° شمالًا، وخطي طول ٤٤° و٦٣° شرقًا (شكل رقم ٣)، وهي بذلك تغطي مساحة تبلغ ضعف مساحة كاليفورنيا وأوريجون وواشنطن مجتمعين، وهي أيضًا أكبر بثلاثة أضعاف من مساحة فرنسا(١)، كما تعتبر ثاني أكبر دولة في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية، بينما تأتي في المرتبة الثامنة عشر بين دول العالم من حيث المساحة(٢).

1) Masoud Kheirabadi (2003): Iran, Chelsea House Publishers, Philadelphia, p, 15.
2) Saatsaz, M. (2020). A historical investigation on water resources management in Iran. Environment, Development and Sustainability, 22(3), 1752.

شكل (٣): الموقع الفلكي لإيران

المصدر: أطلس العالم (٢٠٠٥)، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت صـ٨٨.

(ب) الموقع الجغرافي

تقع إيران في قلب الشرق الأوسط في الجنوب الغربي من قارة آسيا بمساحة تبلغ حوالي ١,٦٤٨,١٩٥ كم^{٢}، وهي بمثابة جسر يربط بين آسيا وأوروبا. يحدها من الشمال ثلاث جمهوريات مستقلة حديثاً: أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان، بالإضافة إلى بحر قزوين، وهو أكبر مسطح مائي غير ساحلي في العالم، ويحدها من الجنوب

الخليج العربي وخليج عمان، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب تركيا والعراق[١](شكل رقم ٤).

شكل (٤): الموقع الجغرافي لدولة إيران

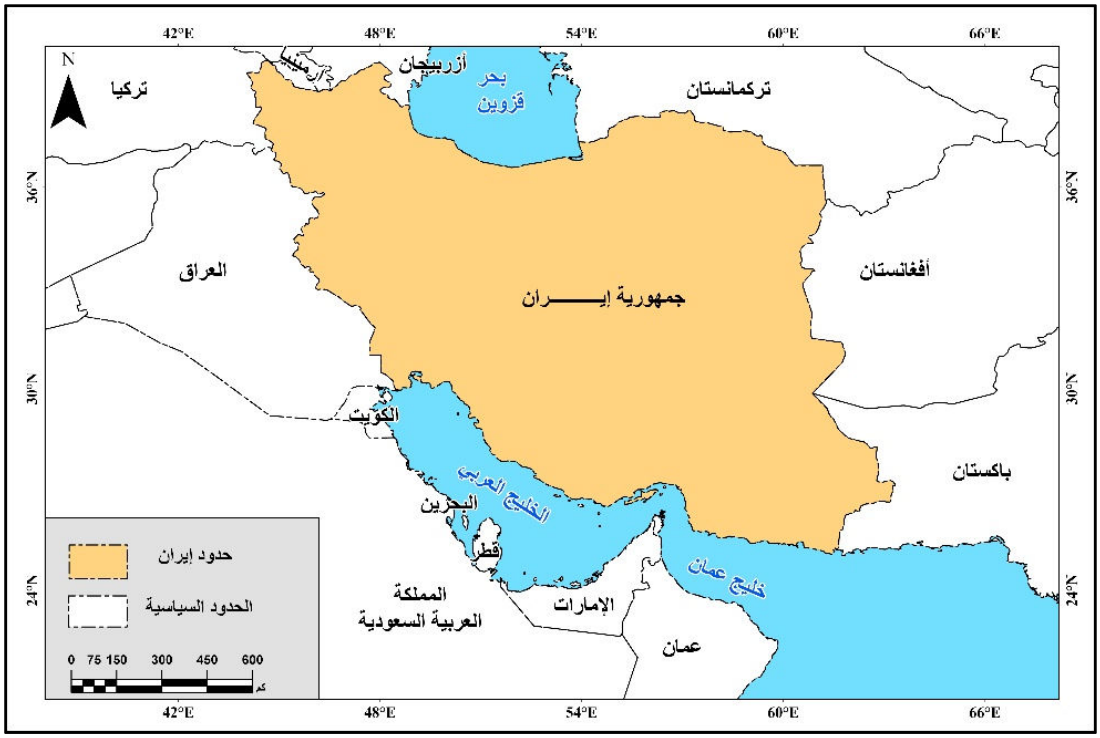

Source: Elling, R., & Harris, K. (2022). Difference in difference: language, geography, and ethno-racial identity in contemporary Iran. In *The Politics of Race and Racialisation in the Middle East*. Routledge, p. 107.

وتأتي إيران في المركز الثاني عالميًا – بعد روسيا – من حيث عدد دول الجوار الجغرافي، فهي ترتبط بحدود برية مع سبعة دول، هي باكستان وأفغانستان

1) Masoud Kheirabadi, Iran, op cit, pp, 15-16.

وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا والعراق وتركيا، وتتشابك بحريًا مع روسيا وكازاخستان من خلال بحر قزوين، ودول الخليج المطلة على الخليج العربي[١] (شكل ٥).

شكل (٥): دول الجوار الجغرافي لإيران

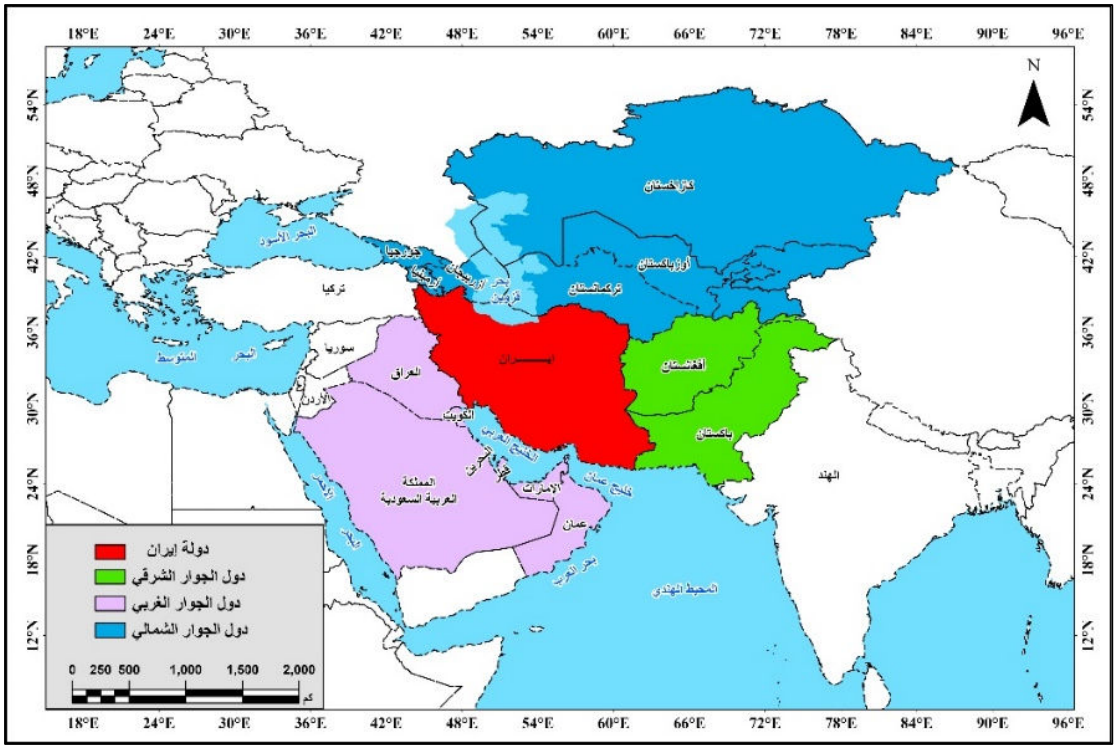

Source: Abdolahinia, H., Heidarizadeh, M., & Rahmati, I. (2024). Assessing Iran and its neighbors for prospects and challenges: The case of the electrical sector. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, *193*, p. 4.

وترتبط إيران مع جوارها الجغرافي بحدود طويلة تصل إلى نحو ٨٧٣١ كم، منها ٢٧٠٠ كم حدود بحرية، حيث تطل على الخليج العربي بمساحة يبلغ طولها نحو

١) عبد السميع رمضان حسين عبد الوهاب (٢٠٢٢): المجال الحيوي لدولة إيران "دول الجوار الجغرافي نموذجًا"، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، المجلد ٢٦، العدد ١، صـ١٠٨٦.

١١٨٠ كم، بما نسبته ٤٦,٥٧٪ من مجموع حدودها البحرية، وعلى بحر عمان وبحر العرب بمساحة يبلغ طولها نحو ٧٠٠ كم، بما نسبته ٢٧,٣٧٪ من امتدادها البحري، وعلى بحر قزوين بمساحة طولها ٦٦٤ كم، بما نسبته ٢٥,٥١٪، ويمثل مجموع الإطلالة البحرية لإيران ما نسبته ٣٢,٦٦٪ من الامتداد الحدودي لها[١].

أما بالنسبة إلى حدودها البرية، فإنها تمتد من ناحية الشمال بطول ١٧٤٠ كم، بنسبة ٣٣,٤٣٪ من مجموع طول حدودها البرية، وتصل مع تركيا إلى ٤٧٠ كم، بنسبة ٩٪، ومع العراق بحدود يبلغ طولها نحو ١٢٨٠ كم، بنسبة ٢٤,٥٩٪، ومع أفغانستان وباكستان بحدود يبلغ طولها ٨٣٧ كم و٨٧٧ كم، وبنسبة ١٦,٠٨٪ و١٦,٨٥٪ لكل منهما على الترتيب[٢].

وتمتلك إيران موقعا استراتيجيًا مهمًا، حيث تتحكم في مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن (شكل رقم ٦)، والذي يقع في منطقة الخليج العربي، فاصلًا بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، فهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر، ويمر عبر هذا المضيق حوالي ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، ويبلغ حجم التجارة عبر المضيق ١,٢ ترليون دولار سنويًا، حيث تصدر السعودية ٨٠٪ من إنتاجها النفطي عبر المضيق، وتصدر الإمارات والعراق وإيران الغالبية العظمى من إنتاجها البترولي عبر هذا المضيق، وعلى الرغم من أنه لدى

١) برنار أوركا (٢٠١٢): جغرافية إيران السياسية، ترجمة فاطمة علي الخوجة، المركز العربي للأبحاث والسياسات، الدوحة، صـ١٦٣.

٢) حميدة عبدالحسين الظالمي، عدنان كاظم جبار الشيباني (٢٠١٥): الأهمية الإستراتيجية لموقع لإيران الجغرافي، دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز البناء الجزائري للدراسات الإستراتيجية، مجلة جيوبوليتيكا، العدد ٢، ص صـ٧١-٨١.

السعودية والعراق وإيران قنوات بديلة المتمثلة في خطوط أنابيب النقل البري، إلا إنها لا تستوعب أكثر من ٤٠٪ من حجم صادراتها(١).

شكل (٦): مضيق هرمز الاستراتيجي

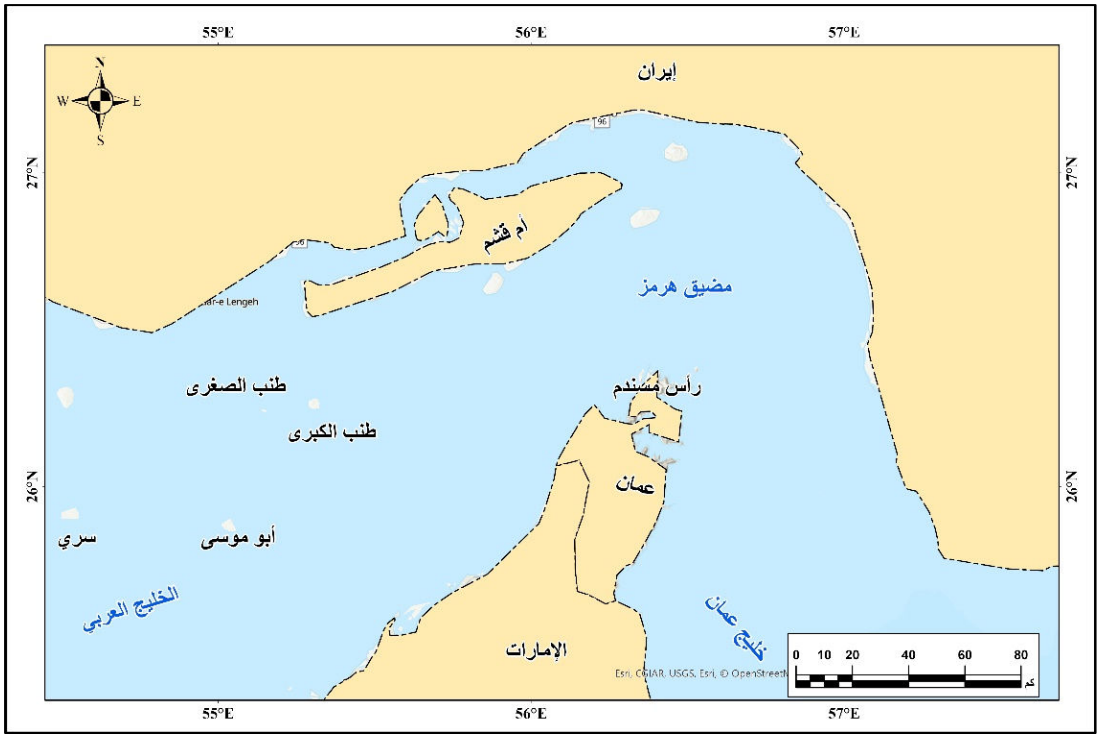

المصدر: جعفر بهلول الحسيناوي (٢٠١٨): تداعيات إغلاق مضيق هرمز السياسية والاقتصادية والبدائل الممكنة، مجلة حمورابي، العدد ٢٥-٢٦، صـ٤٢.

وأدركت إيران أهمية هذا الموقع في النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية، فقامت بتوجيه الكثير من التهديدات إلى دول العالم بإغلاق خليج هرمز أمام الملاحة العالمية، نذكر منها(٢):

---

١) محمود حسين جلال حسين (٢٠٢٢): الجمهورية الإيرانية وتأثيرها على محيطها العربي، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، صـ٧.

٢) المرجع السابق، صـ٧.

- في مايو ٢٠١٥ صادرت السفن الإيرانية سفينة حاويات في مضيق هرمز، وأطلقت نيرانها صوبة ناقلة ترفع علم سنغافورة بزعم أنها دمرت منصة نفطية إيرانية.
- في يوليو ٢٠١٨ ألمح الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى أن بلاده قد تعطل مرور النفط عبر مضيق هرمز، وذلك ردًا على دعوات أمريكية لخفض صادرات إيران من النفط إلى الصفر.
- في يناير ٢٠٢١ احتجزت إيران سفينة ترفع علم كوريا الجنوبية في مياه الخليج واعتقلت أفراد طاقمها.

ولا يقف موقع إيران الاستراتيجي عند مضيق هرمز، بل يتعداه ليشمل إيران كلها؛ حيث تربط إيران منطقة آسيا الصغرى بمنطقة آسيا الوسطى، فهي تعتبر بمثابة البوابة بينهما، كذلك فهي تربط منطقة آسيا الوسطى بالمنطقة العربية.

ومن خلال دراسة الموقع الجغرافي لكل من الوطن العربي وإيران تتضح مدى خطورة التهديدات الحدودية بالنسبة للوطن العربي، منها ما هو من دول مجاورة كتركيا وإيران وإسبانيا، ومنها ما هو من الكيان المزروع في قلب الوطن العربي "إسرائيل"، ومنها ما هو بين الدول العربية بعضها البعض.

ويتخذ النزاع العربي مع دول الجوار الجغرافي مظاهر عديدة، تتمثل في:

- **المشكلات الحدودية:** وهي التي تتأزم أكثر بفعل عدم التفاهم والتعاون على الحدود الفاصلة بين دولتين متجاورتين، مما يجعل الوضع قابلًا للانفجار في أية لحظة، ومن أبرز هذه النزاعات النزاع العراقي الإيراني، والنزاع الإماراتي الإيراني، والنزاع السوري التركي، والنزاع المغربي الإسباني.
- **مشكلات الأمن المائي:** وهي التي تهدد المنطقة العربية منذ ظهور إسرائيل في قلب الوطن العربي، ومن خلال فكرة تحويل مجرى نهر الأردن، إضافة إلى

نزاعات أخرى تهدد الثروة المائية في الوطن العربي، كالنزاع المصري الإثيوبي، والنزاع العراقي التركي، والنزاع السوري التركي.

- **مشكلات التدخل في أزمات الدول العربية والتوسع الطائفي:** عززت الأحداث الأخيرة التي عصفت بالعالم العربي نظرية المؤامرات الخارجية وانتشار الفكر الطائفي بحدة كبيرة، ولا أدل على ذلك من الأحداث التي شهدتها البحرين، وتفاقم الأزمة السورية، بالإضافة إلى التطورات الخطيرة في اليمن، والتي كادت أن تجعل منه امتدادًا إيرانيًا يهدد دول الخليج العربي كافة من خلال تمدد الحوثيين داخله عن طريق الدعم الإيراني السخي والمتواصل، والذي أخذ أشكالًا مختلفة، كالدعم الإعلامي المتمثل في إنشاء قناة فضائية خاصة بالحوثيين، وتقديم حركة الحوثي على أنها الممثل الشرعي الوحيد للشيعة في اليمن، إضافة إلى التدخل السياسي المباشر بدعوى التدخل للمصالحة بين الدولة اليمنية والحوثيين، وكذلك إمداد الحوثيين بالأسلحة والذخائر وتدريبهم في معسكرات خاصة[١].

وبالنظر إلى التدخل الإيراني في الشأن العربي، فلم يقف تدخلها عند اليمن، وإنما هي حاضرة وبقوة في سوريا ولبنان والعراق والبحرين.

ثانيًا مظاهر السطح

تسهم مظاهر السطح بدور مهم في قوة الدولة، وعلى دارس الجغرافيا السياسية أن يتعرف على مدى العلاقة بين سكان الدولة وأرضها، فقد تكون هذه العلاقة في صالح ميزان قوة الدولة أو العكس، وعلى الرغم من أن الدراسة التفصيلية التخصصية للبنية والتضاريس تخرج عن نطاق الجغرافيا السياسية، إلا إن الإلمام بها

١) محمد عزان (٢٠١٥): العلاقات اليمنية الإيرانية، الجذور التاريخية والفكرية وأثرها في التطورات السياسية، بحث منشور بالندوة التي نظمها منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، صـ١٧٢.

يساعد إلى حد كبير على فهم طبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض وبين الدولة والدول الأخرى[١].

ويمكن تناول تضاريس منطقة الدراسة كما يلي:

(١) تضاريس دول الوطن العربي

يمكن أن نميز في الوطن العربي الأشكال التضاريسية الآتية[٢] (شكل رقم ٧):

شكل (٧): تضاريس الوطن العربي

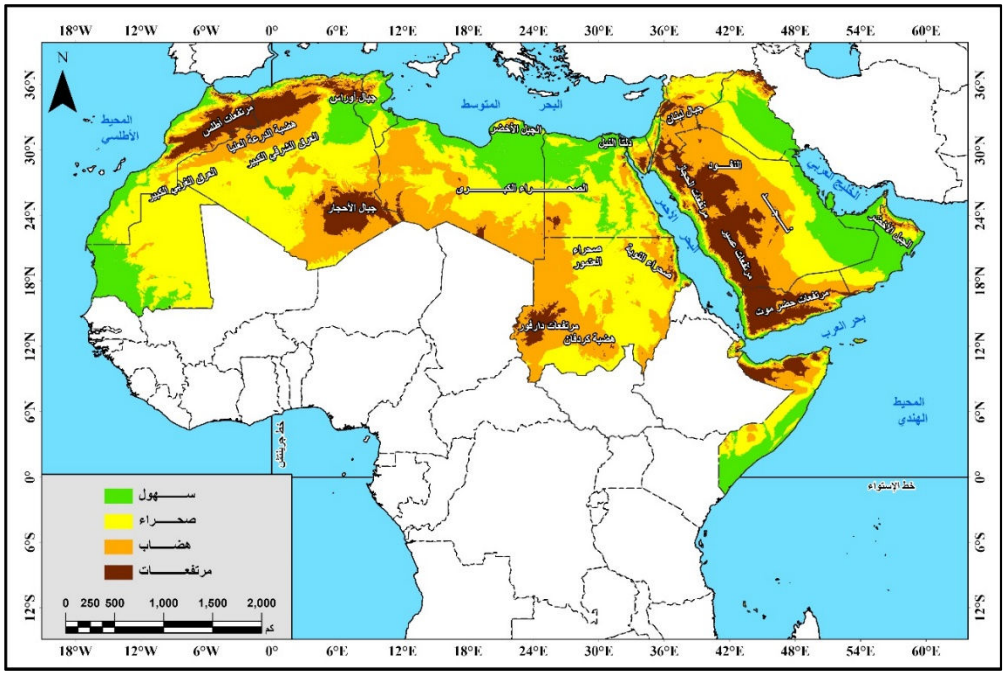

المصدر: حسام الدين جاد الرب (٢٠١١): جغرافية العالم العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، صـ٤٣.

---

١) محمد محمود إبراهيم الديب (٢٠٠٢): الجغرافيا السياسية من منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، صـ٣٠٨.

٢) محمد عبدالغني سعودي (٢٠٠٢): الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، ص صـ٣٤-٣٨.

(أ) الهضاب

وتشمل معظم الوطن العربي وتتفق في البنية مع الكتلة العربية الأفريقية، ويتراوح متوسط ارتفاعها ما بين ٥٠٠ – ١٠٠٠ متر، وتتميز بسطحها الهضبي الذي يغلب عليه الاستواء، وإن كانت تظهر عليها بعض الحوائط الجبلية شديدة الانحدار من جانب والمتدرجة من جانب آخر، كما تتميز الهضبة العربية الأفريقية بكثرة الأودية الجافة التي تستغل الآن في إنشاء الطرق.

(ب) الجبال

تظهر في الأطراف الجنوبية للجناح الأفريقي مجموعة من الجبال أو الكتل التي تعلو عن ١٠٠٠ متر مثل كوديا، ومرتفعات خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو، ومنطقة الجبل الأخضر في برقة، وسلاسل جبال أطلس، وهضاب الشطوط التي تمتد بين أطلس التل وأطلس الداخلية، والتي يتراوح متوسط ارتفاعها ما بين ٧٠٠ – ٩٠٠ متر، وفي الجانب الآسيوي نجد مرتفعات الجبل الأخضر في عمان، إضافة إلى جبال البحر الأحمر في مصر والسودان.

(جـ) السهول

يمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين من السهول في الوطن العربي، هما السهول الفيضية والسهول الساحلية، وتشمل السهول الفيضية سهول وادي النيل وسهول دجلة والفرات. أما السهول الساحلية، فهي في معظمها ضيقة نظرًا لانتهاء الجبال إلى البحر في كثير من الأحيان، كالسهول الساحلية في المغرب وتونس. وإذا انتقلنا إلى السهول الساحلية في الجانب الآسيوي سنجدها في معظمها أشرطة رملية حصوية بين البحر والجبال، مثل سهول تهامة التي تمتد خلف جبال الحجاز وعسير.

(٢) تضاريس إيران

تقع إيران بين منخفضين رئيسيين، هما بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب، وتتكون تضاريسها من جبال وعرة تحيط بأحواض داخلية عالية. والسلسلة الجبلية الرئيسية هي جبال زاجروس، وهي سلسلة من التلال المتوازية تتخللها السهول التي تشطر البلاد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، يتجاوز ارتفاع العديد منها ٣٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، كما يزيد ارتفاع خمس قمم على الأقل في المنطقة الجنوبية الوسطى من البلاد عن ٤٠٠٠ متر، ومع امتدادها في جنوب شرق إيران ينخفض متوسط الارتفاع بشكل كبير حتى يصل إلى أقل من ١٥٠٠ متر، كما تمتد سلسلة جبال البرز الضيقة من الشمال الغربي إلى الشمال الشرقي بمحاذاة ساحل بحر قزوين[١] (شكل رقم ٨).

1) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund (2008): Iran: A Country Study, Library of Congress, Washington, p, 85.

شكل (٨): تضاريس إيران

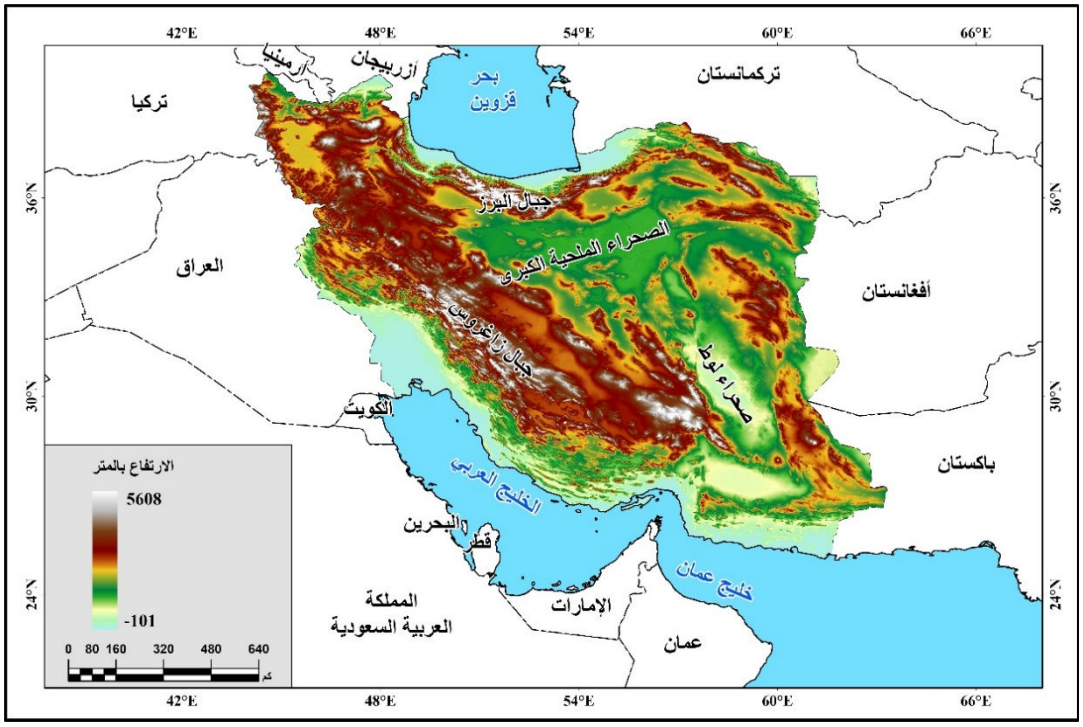

Source: Moradi, M., Salahi, B., & Masoodian, S. A. (2018). On the relationship between MODIS Land Surface Temperature and topography in Iran. *Physical Geography*, *39*(4), p. 3.

ويتكون وسط إيران من عدة أحواض مغلقة يشار إليها مجتمعة باسم الهضبة الوسطى، ويبلغ متوسط ارتفاع هذه الهضبة حوالي ٩٠٠ متر، تعلوها العديد من الجبال الشاهقة التي يتجاوز ارتفاعها ٣٠٠٠ متر، أما الجزء الشرقي من الهضبة فتغطيه صحراء الملح (Dasht-e Kavir) وصحراء لوط (Dasht-e Lut)، وباستثناء بعض الواحات المتفرقة، فإن هذه الصحاري غير مأهولة بالسكان(١).

أما بالنسبة للأراضي المنخفضة فيعد سهل خوزستان في الجنوب الغربي والسهل الساحلي لبحر قزوين في الشمال من أبرز السهول في دولة إيران، وسهل

1) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Iran: A Country Study, op cit., p, 85.

خوزستان هو امتداد مسطح مثلث الشكل لسهل بلاد ما بين النهرين يبلغ متوسط عرضه حوالي ١٦٠ كم، ويمتد نحو ١٢٠ كم إلى الداخل، ثم يلتقي مع السفوح الأولى لجبال زاجروس. والسهل الساحلي لبحر قزوين فهو أكثر طولًا وأقل اتساعًا، ويمتد حوالي ٦٤٠ كم على طول شاطئ بحر قزوين، وإلى جنوب خوزستان توجد مساحات واسعة من سواحل الخليج العربي وخليج عمان حيث التقاء جبال زاجروس بالشاطئ، بالإضافة إلى أراضٍ ساحلية منخفضة إلى الشرق والغرب من مدينة بوشهر وعلى طول مضيق هرمز، لكن هطول الأمطار السنوي في كلا المنطقتين منخفض للغاية، ولا يمكن الاعتماد عليه للحفاظ على الزراعة المتنوعة التي يتميز بها سهل خوزستان وسهل بحر قزوين الساحلي[١].

من العرض السابق للخصائص التضاريسية لكل من دول الوطن العربي وإيران، يتضح مدى التعقيد الخاص بتضاريس إيران، كما حالت موسمية الأنهار دون تحقيق الاستفادة المطلوبة منها، الأمر الذي يجعل إيران بحاجة إلى إنشاء عدد كبير من السدود لضبط المياه في هذه الأنهار. وبسبب التضاريس فإنه من الصعب تحويل الكثير من الأنهار إلى الداخل الإيراني، حيث تفقد إيران الكثير من مياهها في خليج عمان والخليج العربي. ودخلت إيران في مشكلات كثيرة مع دول الجوار بسبب المياه الداخلة والخارجة من تلك الدول؛ حيث تحاول إيران منع وصول المياه المتدفقة منها إلى العراق، فاستغلت الأوضاع السياسية غير المستقرة التي يمر بها العراق وقامت بإنشاء نحو ٦٠٠ سد خلال الثلاثة عقود الماضية، ولم يتبق من ٤٥ رافدًا رئيسيًا إلى العراق سوى ثلاثة روافد فقط. وهو أمر يثير النزاع بين الدولتين من حين لآخر.

1) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Iran: A Country Study, op cit., p, 85.

ثالثًا المناخ

للمناخ الذي يسود الدولة أثره في جغرافيتها السياسية بصفة عامة، ففي العروض المعتدلة تنتظم معظم الدول القوية اقتصاديًا وسياسيًا، بينما تشمل العروض المدارية معظم الدول النامية الضعيفة اقتصاديًا وسياسيًا، وليس من شك في أن خصائص المناخ الحار الجاف أو الحار الرطب أو المناخ البارد أو شديد البرودة، يؤثر تأثيرًا كبيرًا في تقدم أو تخلف هذه الدول اقتصاديًا وسياسيًا، كما أن العلاقات الدولية لكل الدول التي تقع في النطاق المداري الحار ليست ذات وزن اقتصادي وسياسي واضح، وما تحققه بعض هذه الدول من تحسن في أحوالها الاقتصادية والسياسية مرهون بما تحتويه أراضيها من ثروات بترولية أو ثروات معدنية يتم استخراجها وتصديرها خامًا دون أن تستثمر استثمارًا اقتصاديًا ناجحًا، بل إن هذه الثروات تكون سببًا في إثارة أطماع القوى العظمى في هذه الدول(١).

وفي هذا الصدد سيتم تناول الخصائص المناخية العامة السائدة في كل من دول الوطن العربي ودولة إيران لتوضيح دورها في العلاقات المتبادلة بين الطرفين، وذلك كما يلي:

(١) المناخ في دول الوطن العربي

كان لامتداد دول الوطن العربي بين دائرتي عرض ٢° و٣٧,٥° شمالًا أثره في أن امتد الوطن العربي من المناطق المدارية المطيرة إلى المناطق المعتدلة الدفيئة، ومعنى هذا أن موقع الوطن العربي المتوسط عاد مرة أخرى ليتوسط مناخًا بين المناطق الحارة والمناطق الباردة، وكان لموقعه بين هذه الدرجات العرضية أثره في غلبة الحرارة على أجزاء الإقليم بحيث لا تصبح العامل المميز أو الفيصل بين الأقاليم المناخية فيه،

1) Ramesh Dutta Dikshit (2006): Political Geography, Mc-Graw Hill, New Delhi, pp. 17-57.

وأصبح المطر سواء في فصله أو في كميته هو العامل المناخي الأول، وكان لهذا الموقع أيضًا أثره في أن أصبح معظم الوطن العربي يدخل ضمن الإقليم الصحراوي بحيث لا يوجد قطر عربي باستثناء لبنان لا يتمثل فيه هذا الإقليم[١] (شكل رقم ٩).

شكل (٩): الأقاليم المناخية في الوطن العربي

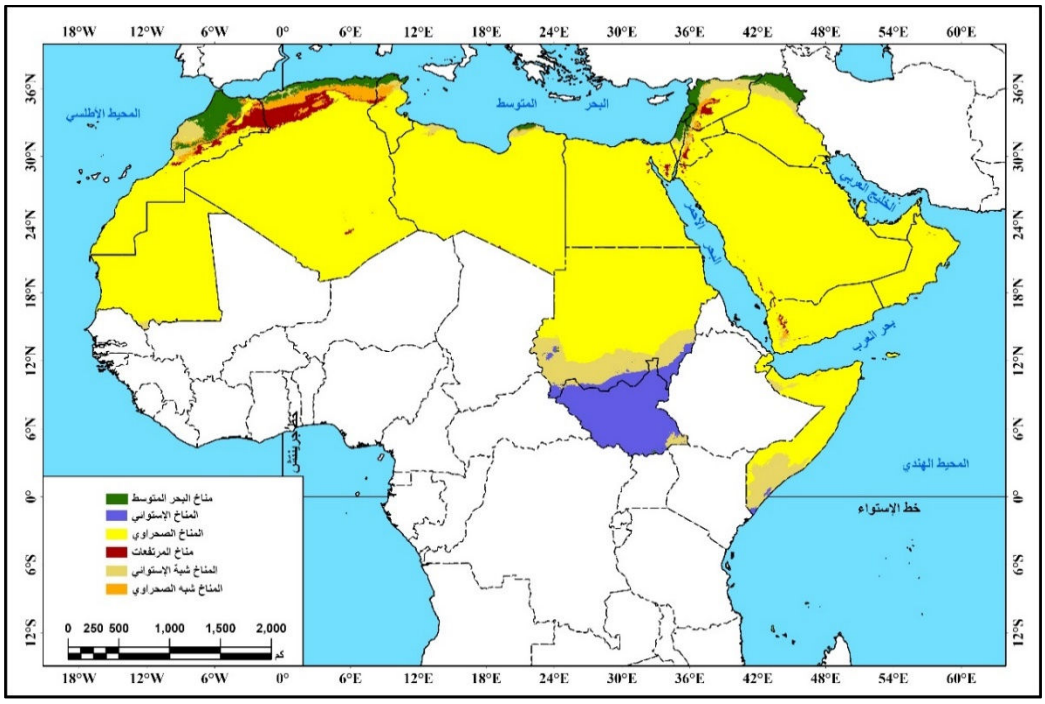

المصدر: حسام الدين جاد الرب (٢٠١١): جغرافية العالم العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، صـ٧٧.

وكان لامتداد الوطن العربي في قارتين وقربه من قارة ثالثة أثره في وقوع الوطن العربي تحت التأثيرات القارية لليابس المجاور. وتتمثل هذه التأثيرات أحيانًا في رياح قاسية البرودة تهب عليه أحيانًا من أوروبا وأحيانًا أخرى من آسيا[٢].

١) محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، مرجع سابق، صـ٢٩.

الحرارة

تتميز المنطقة بارتفاع حرارة الصيف بوجه عام، فهي تتراوح ما بين ٢٥° إلى ٣٥° مئوية في الجهات الداخلية، وبين ٢٨° و٣٣° في الجهات الساحلية. وقد سجلت منطقة الصحراء الجزائرية ومنطقة النوبة وجنوب العراق أعلى درجات حرارة للوطن العربي في فصل الصيف، بينما سجلت منطقة جنوب السودان أعلى درجت حرارة في الوطن العربي في فصل الشتاء[١].

ويظهر أثر تيار كناري البارد في أن أعلى درجة حرارة لم تزد على ٢٠° مئوية في موجادور، بينما وصلت إلى ٢٥° في ميناء الجزائر، على الرغم من أن ميناء الجزائر يمتد إلى الشمال من موجادور بنحو ٥ درجات عرضية، وكذلك يظهر أثر المسطحات المائية بمقارنة النهاية العظمى لكل من تونس والجزائر، فهي على التوالي ٢٦° و٢٥° مئوية، بالنهاية العظمى للقاهرة وهي ٣٣° مئوية[٢].

الأمطار

على الرغم من أن دول الوطن العربي تغطي مساحة تقدر بنحو ١٠.٢٪ من مساحة العالم، إلا أنها تتلقى ٢.١٪ فقط من متوسط هطول الأمطار السنوي في العالم، وتحتوي على أقل من ٠,٣٪ من الموارد المائية المتجددة في العالم، كما تصنف أكثر من ٨٥٪ من مساحة الوطن العربي على أنها قاحلة أو شديدة الجفاف، حيث يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي أقل من ٢٥٠ ملم، وتقتصر المناطق التي ترتفع فيها معدلات هطول الأمطار نسبيًا على المواقع الواقعة بين المرتفعات الجبلية على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وتلك الواقعة على سواحل المحيط الأطلسي، والأجزاء

---

٢) محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، مرجع سابق، صـ٢٩.

١) المرجع السابق، صـ٣٠.

٢) المرجع السابق، صـ٣٠.

الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية، بالإضافة إلى الأجزاء الجنوبية من السودان. بشكل عام تتميز معدلات هطول الأمطار في الوطن العربي بالتباين المكاني والزماني الكبير مع دورات الجفاف المتكررة التي تشهدها المنطقة[1] (شكل رقم ١٠).

شكل (١٠): المعدل السنوي للأمطار في الوطن العربي

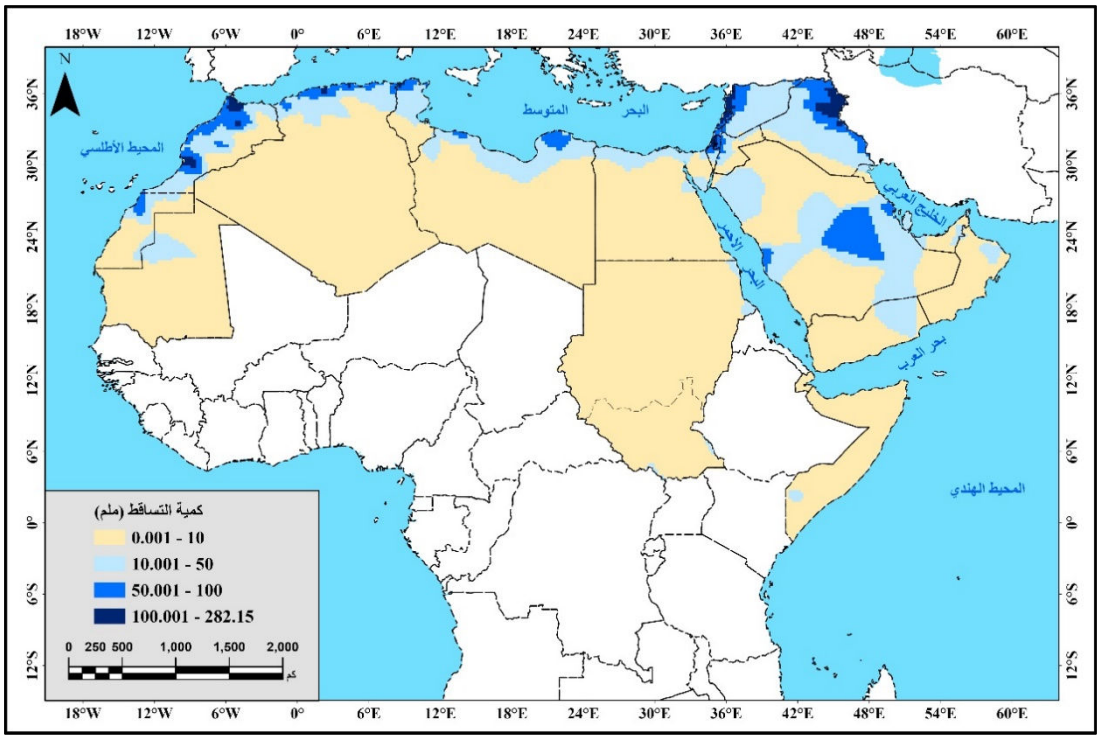

Source: Al-Zubari, W. K. (2017). Status of water in the Arab region. The water, energy, and food security nexus in the Arab region, p. 4.

(٢) المناخ في إيران

أسهم الموقع الفلكي لدولة إيران في تعرضها لأنواع مختلفة من المناخ داخل أراضيها، حيث يسود المناخ شديد الجفاف في حوالي ٣٥,٥٪ من أراضيها، والمناخ

1) Al-Zubari, W. K. (2017). Status of water in the Arab region. The water, energy, and food security nexus in the Arab region, p. 3.

الجاف حوالي ٢٩,٢٪، والمناخ شبه الجاف حوالي ٢٠,١٪، ومناخ البحر المتوسط حوالي ٥٪، وأخيرًا المناخ الرطب حوالي ١٠٪. وبالتالي فإن أكثر من ٨٢٪ من أراضي إيران تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم[١] (شكل رقم ١١).

شكل (١١): التقسيم المناخي لدولة إيران

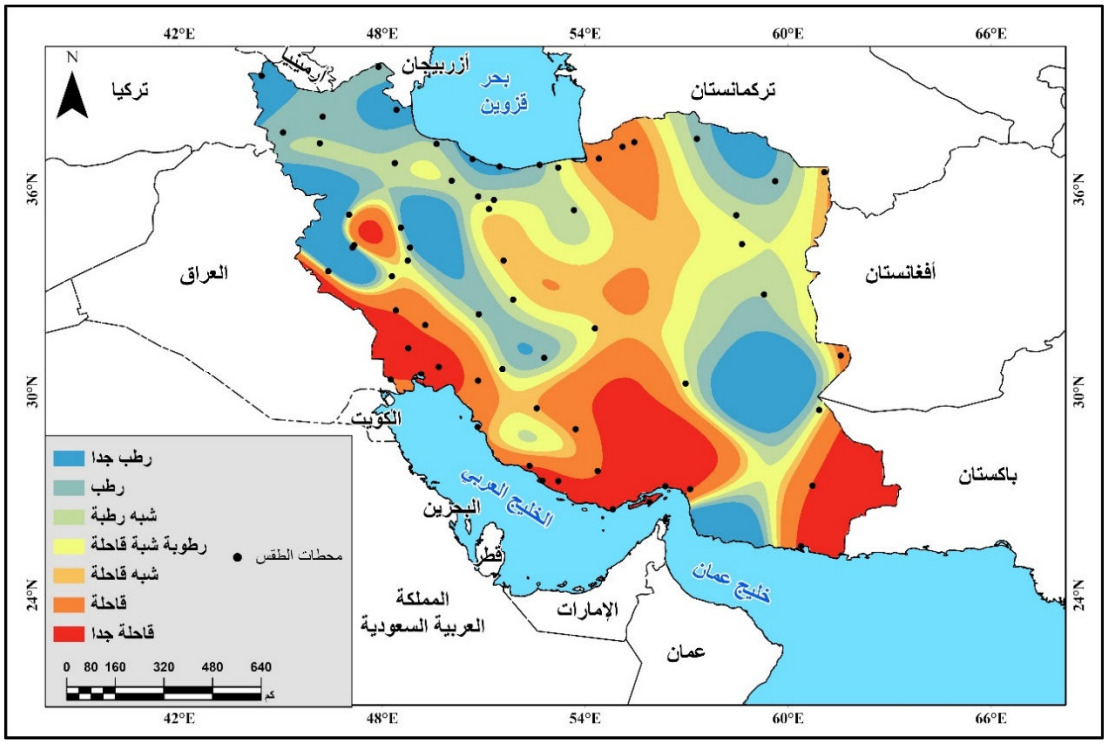

Source: Sadeghzadeh, M. & Shiri, J. & Karimi, S. & Majnooni-Heris, A.. (2024). Analysis of factors affecting evapotranspiration zoning. Environmental Science and Pollution Research, p. 2.

1) Amiri, M. J., & Eslamian, S. S. (2010). Investigation of climate change in Iran. Journal of Environmental Science and Technology, 3(4), 208.

الحرارة

تتمتع إيران بالمناخ الأكثر تنوعًا بين جميع دول الشرق الأوسط، حيث يتدرج من المناخ شبه الاستوائي في الجنوب إلى شبه القطبي فوق القمم الجبلية، وتتنوع درجات الحرارة على النحو التالي[1] (شكل رقم ١٢):

- **في الشمال الغربي والغرب:** يكون الشتاء باردًا، مع تساقط ثلوج كثيفة ودرجات حرارة تحت الصفر من ديسمبر إلى فبراير، بينما يسود الاعتدال نسبيًا في فصلي الربيع والخريف معتدلان، مع هطول الأمطار في أوائل الربيع وأواخر الخريف، وفي الصيف يسود الجفاف وترتفع درجات الحرارة خلال النهار، بينما تكون معتدلة إلى باردة ليلًا.
- **في طهران والجزء الأوسط من الدولة:** يكون الشتاء أقل برودة والصيف أكثر حرارة مما هو عليه في الغرب.
- على طول السهل الساحلي لبحر قزوين: يكون الشتاء معتدلاً بشكل عام، مع صقيع نادر، وترتفع درجات الحرارة والرطوبة خلال فصل الصيف.
- **في الجنوب:** يكون الشتاء معتدلاً والصيف حاراً جداً، حيث يتجاوز متوسط درجات الحرارة اليومية في يوليو ٤٠ درجة مئوية على طول ساحل الخليج العربي.

1) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Iran: A Country Study, op cit., p, 87.

شكل (١٢): المعدل السنوي لدرجات الحرارة في دولة إيران

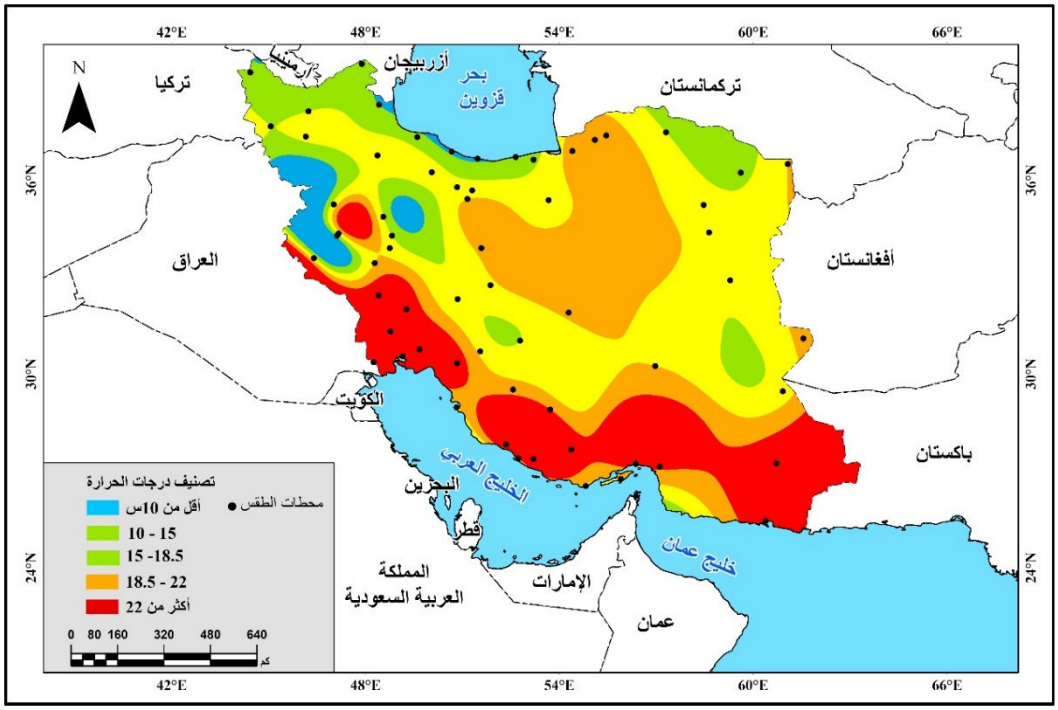

Source: Mahmoudi, P., Mohammadi, M., & Daneshmand, H. (2019). Investigating the trend of average changes of annual temperatures in Iran. *International Journal of Environmental Science and Technology*, *16*, p. 4.

الأمطار

يغلب الجفاف على المناخ في إيران، ولذلك يبلغ متوسط هطول المطر السنوي ٢٥٠ ملم أو أقل في كافة أنحاء الدولة، تهطل معظمها في الفترة من أكتوبر حتى أبريل. وتستقبل بعض أحواض الهضبة الوسطى ١٠٠ ملم أو أقل، وتتزايد معدلات هطول الأمطار نسبيًا في الوديان الجبلية المنتشرة في جبال زاجروس وسهل بحر قزوين الساحلي لتصل إلى ٥٠٠ ملم على الأقل سنويًا، وفي الجزء الغربي من

السهل الساحلي لبحر قزوين يتجاوز معدل هطول الأمطار ١٣٠٠ ملم سنويًا ويتوزع بالتساوي نسبيًا على مدار العام[1] (شكل رقم ١٣).

شكل (١٣): المعدل السنوي للأمطار في دولة إيران

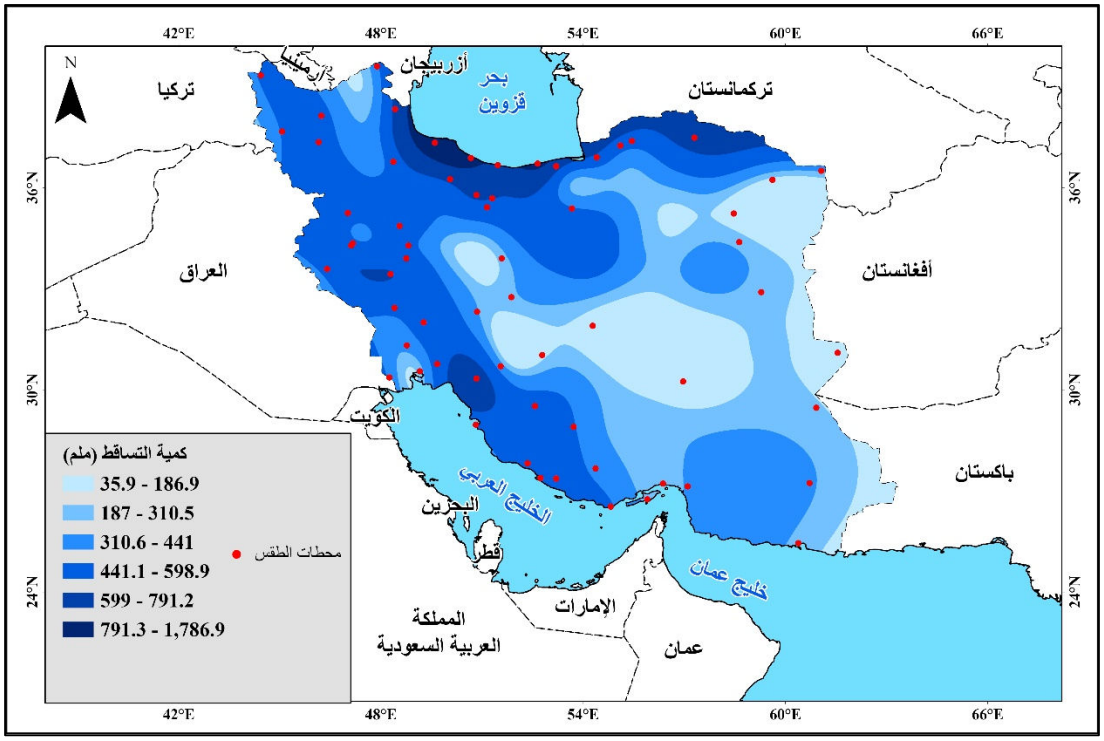

Source: Kaboli, S., Hekmatzadeh, A. A., Darabi, H., & Haghighi, A. T. (2021). Variation in physical characteristics of rainfall in Iran, determined using daily rainfall concentration index and monthly rainfall percentage index. *Theoretical and Applied Climatology*, *144*, p. 512.

وقد أدى تنوع الأقاليم المناخية في دول الوطن العربي إلى تنوع الموارد الاقتصادية لدوله، وهذا ما دفع إيران لاستغلال هذه الموارد اقتصاديًا لسد احتياجاتها، خاصة في ظل الحظر الاقتصادي التي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية

1) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Iran: A Country Study, op cit., p, 87.

والاتحاد الأوروبي، بسبب النزاع حول برنامجها النووي. ويوضح الجدول رقم (٣) والشكل رقم (١٤) حركة الصادرات والواردات بين إيران ودول الوطن العربي.

جدول (٣): حركة الصادرات والواردات بين إيران ودول الوطن العربي

الجهة	٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٥		٢٠٢٠	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الوطن العربي	٤,٢	٦,٨١	٩,٦٨	١٦	١١,٤	١١,٩	٧,٢٦	٨,٣٦
إجمالي إيران	٥٢,٢	٤٣,٦	١٢٠	٧٥,٣	٧٠,٨	٦٠,٥	٣٤,٥	٣٦,٧
% من إجمالي إيران	٨,٠٥	١٥,٦٢	٨,٠٧	٢١,٢٥	١٦,١٠	١٩,٦٧	٢١,٠٤	٢٢,٧٨

Source: the observatory of economic complexity (OEC)

شكل (١٤): حركة الصادرات والواردات بين إيران ودول الوطن العربي

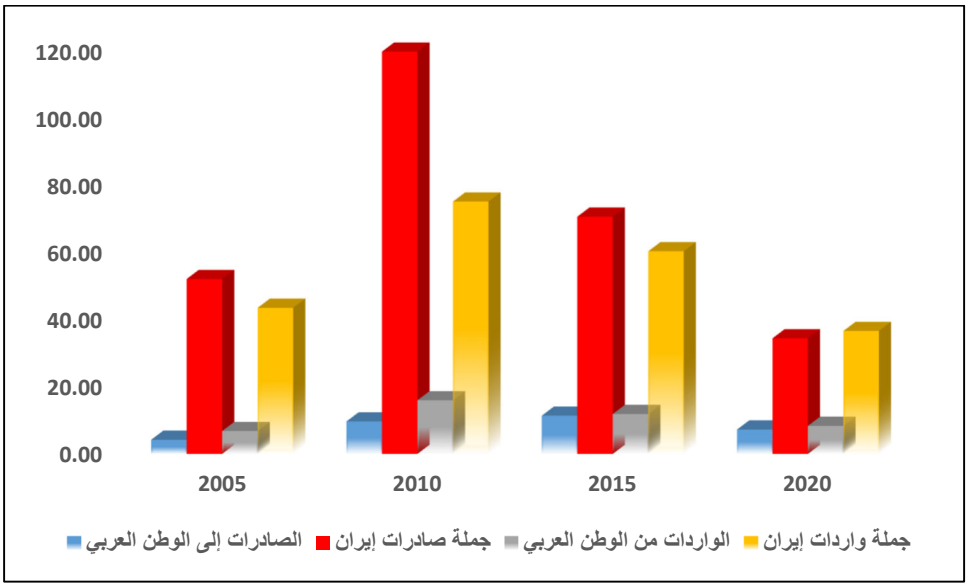

ويتضح من الجدول والشكل السابقين النمو المطرد في حركة الصادرات من إيران إلى دول الوطن العربي، حيث تضاعفت من ٨,٠٥٪ (٤,٢ مليار دولار) من إجمالي صادراتها في عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,١٪ (١١,٤ مليار دولار) في عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من انخفاض قيمة صادراتها إلى الوطن العربي في ٢٠٢٠، بسبب التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، إلا إنها شهدت نموًا ملحوظًا في نسبتها من إجمالي الصادرات الإيرانية (٢١,٠٤٪؛ ٧,٢٦ مليار دولار). أما فيما يتعلق بحجم الواردات الإيرانية من دول الوطن العربي، فهي في نمو مستمر، حيث تضاعفت من ٦,٨١ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠، بينما انخفضت إلى ١١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥، تزامنًا مع الاضطرابات السياسية التي شهدتها دول المنطقة العربية، ثم إلى ٨,٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، على الرغم من ارتفاعها كنسبة من إجمالي الواردات الإيرانية في العامين المذكورين، بنسبة ١٩,٦٧٪ و٢٢,٧٨٪ على التوالي.

بالنظر إلى دلالة أرقام الصادرات والواردات بين إيران ودول الوطن العربي، ومدى ارتباطها بالسمات والخصائص المناخية لكل منهما، نجد أنه في عام ٢٠١٥، تمثلت أهم واردات إيران من الوطن العربي في قطاع الزراعة، بنسبة بلغت ٣٠٪ من إجمالي وارداتها من الوطن العربي، بينما تمثلت أهم صادرات إيران إلى الوطن العربي في قطاع البترول والمعادن، بنسبة بلغت حوالي ٤٠٪ من جملة صادراتها إلى الوطن العربي. وفي عام ٢٠٢٠، حافظ قطاع الزراعة على صدارته لواردات إيران من دول الوطن العربي بنسبة بلغت ٢١,٦٪، كما حافظ أيضًا قطاع البترول والمعادن على صدارته لصادرات إيران إلى الوطن العربي بنسبة بلغت نحو ٢١,٠٤٪.

رابعًا التربة والنبات الطبيعي

تعد التربة أحد العناصر الرئيسية في تحليل قوة الدولة، نظرًا لارتباطها المباشر بالإنتاج الزراعي، حيث أن توفير المواد الغذائية وتحقيق أكبر قدر من الإطعام الذاتي يأتي على رأس المسئوليات التي تتحملها الدولة أمام شعوبها سواء في السلم أو الحرب، كما يعد النبات الطبيعي ذو أهمية في حياة الدول واقتصادها وحرف سكانها،

فالغابات كانت تحتمي بها دائمًا الجماعات المستضعفة ولازالت حروب العصابات تشن منها، كما كانت أخشابها وثمارها مصدرًا مهمًا لدخل السكان، سواء ببيع الأخشاب أو تصنيعها ثم بيعها، وكانت موارد الغابات أحد أسباب الاستعمار في بلاد كثيرة للحصول على منتجاتها[١].

التربة

(١) التربة في دول الوطن العربي

تعد معظم تربات الوطن العربي غير ناضجة، لذلك كانت في أغلب الأحوال ذات سمك رقيق، كما تتميز بفقرها في المواد العضوية فضلًا عن وجود قشرة أو طبقة من العقد الصلبة الجيرية نتيجة صعود المحاليل إلى الطبقة العليا، وهي المعروفة بالخاصية الشعرية، وفي كثير من الأحيان ترتفع نسبة الكالسيوم ومركزات الجبس في الطبقة السطحية[٢].

وتضم تربات الوطن العربي التربة الصحراوية وتغطي أكبر مساحة من الوطن العربي، وتربة المناطق شبه الجافة، وتربة إقليم البحر المتوسط، وتربة القوز، وتربة اللاتريت أو التربة المدارية الحمراء، والتربة الفيضية التي تنتشر في أودية الأنهار وبخاصة سهول العراق ومصر وأودية العاصي والليطاني في الأردن وغيرها، وأخيرًا تربة المرتفعات وتوجد في المناطق الجبلية[٣].

١) طه عبدالعليم رضوان (١٩٩٨): الجغرافيا لسياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، صـ٢٢٤.
٢) محمد عبدالغني سعودي، الوطن العربي، مرجع سابق، صـ٤٦.
٣) المرجع السابق، صـ٤٧.

(٢) التربة في إيران

تتميز دولة إيران بمساحة كبيرة ذات ظروف مناخية وجيولوجية وغطاء نباتي متنوع، مما أدى إلى تكوين أنواع مختلفة من التربة تغطي حوالي ٥٨٪ من إجمالي مساحة الأرض، بينما تتكون المناطق المتبقية من جبال جرداء، وكثبان رملية، ومسطحات مائية وملاحية، لذلك تتنوع أنماط التربة في إيران بشكل كبير، حيث تنتشر التربة الصحراوية في إيران، بالإضافة إلى التربة الصحراوية الرمادية والتربة الملحة، أما في منطقة بحر قزوين فتسود التربة الطينية السمراء التي تتطور تحت غطاء غابي، وفي الجبال تسود التربة السمراء، وفي بعض المناطق الجبلية تنتشر التربة البنية وتربة المروج، وتسود في الواحات التربة المستصلحة[١].

النبات الطبيعي

ينمو النبات الطبيعي نتيجة للتفاعل بين كل من التربة والمناخ، ويمكن تناول النبات الطبيعي في منطقة الدراسة كما يلي:

(١) النبات الطبيعي في دول الوطن العربي

تتعدد أنواع النبات الطبيعي في دول الوطن العربي كنتيجة لتباين الظروف المناخية، وخاصة الأمطار، من مكان لآخر علاوة على اختلاف التربة وأشكال السطح من نطاق لآخر في هذه البقعة الواسعة من الأرض التي تصل إلى ١٤ مليون كم٢. وأهم أنواع النبات الطبيعي في دول الوطن العربي هي[٢]:

1) Farhad Khormali and Norair Toomanian (2018): Soil-forming factors and processes, The soils of Iran, p, 73.

٢) حسام الدين جاد الرب (٢٠١١): جغرافية العالم العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص صـ١٢٢-١٣٧.

أ. **الغابات المدارية أو شبه الاستوائية:** وتوجد في أقصى جنوب السودان في بعض جهات اليمن وحضرموت، وتتدرج من أشجار كثيفة جنوب السودان إلى سافانا بستانية متباعدة الأشجار في باقي الأنحاء.

ب. **الغابات المعتدلة:** وتوجد في أقصى شمال الوطن العربي وخاصة الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية من بلاد المغرب والأجزاء الغربية من بلاد الشام، وتتكون من أشجار وشجيرات مختلفة ذات أوراق متساقطة، وأهم أشجار هذا الإقليم البلوط والسنديان والكروم والزيتون.

ت. **الحشائش الحارة (السافانا):** تنتشر في جنوب ووسط السودان وبعض أجزاء من شبه الجزيرة العربية وخاصة في اليمن وحضرموت وعسير وعمان.

ث. **الحشائش المعتدلة (الإستبس):** وتنتشر في المغرب والجزائر وتونس وليبيا ونطاقات وسعة من سوريا وشمال العراق ولبنان وفلسطين المحتلة ومرتفعات عمان وبعض سفوح هضبة اليمن.

ج. **نباتات المستنقعات:** وهي لا تنتمي إلى إقليم مناخي معين وإنما تنتشر في أماكن خاصة حيث تتوافر الظروف الملائمة لنموها.

ح. **النباتات الصحراوية:** وتنتشر هذه النباتات بشكل كبير في معظم أنحاء العالم العربي نظرًا لملائمة الظروف المناخية لهذه النباتات حيث ظروف البيئة القاسية والجفاف.

خ. **نباتات المرتفعات:** وتنتشر على الجبال في العالم العربي، وكلها من الأشجار المكونة للغابات ويضاف إليها المراعي الألبية.

(٢) النبات الطبيعي في إيران

تبلغ مساحة الغابات في إيران حوالي ١٠٪ فقط من إجمالي مساحتها تغطي المنحدرات الشمالية لجبال البرز، ذلك لأن طبيعة التضاريس والمناخ لا تسمح بتكوين التربة الخصبة، كما لا تسمح بتكوين الغطاء النباتي الكثيف. وبشكل عام تنتشر في

منطقة بحر قزوين الشجيرات الشائكة والأشجار ذات الأوراق العريضة المتساقطة، كالبلوط والزان والزيزفون والدردار والجوز، بالإضافة إلى عدد قليل من النباتات دائمة الخضرة. وفي جبال زاجروس تنتشر غابات البلوط شبه الرطبة، بالإضافة إلى أشجار الدردار والقيقب والجوز والكمثرى والفستق، بينما تنتشر أشجار الصفصاف والحور والدلب في الوديان، وفي الهضبة شبه الجافة توجد أشجار رفيعة من أشجار العرعر واللوز والفواكه البرية، بينما تنمو أشجار السنط وأشجار النخيل القزمة غالبًا في المناطق التي يقل ارتفاعها عن ٣٠٠٠ قدم، وفي الواحات تنمو أشجار الطرفاء، والحور، والنخيل، والآس، والدفلى، والسنط، والصفصاف، والدردار، والبرقوق، والتوت، والكروم[١].

مما سبق يتضح تميز الوطن العربي بتنوع الغطاء النباتي، وقد أثر هذا التنوع على حركة التبادل التجاري بين إيران ودول الوطن العربي، على النحو الذي سبق ذكره.

خامسًا موارد المياه

المياه كثيرها قليل وقليلها غالٍ، ذلك لأنها العنصر الأهم المحدد للحياة وأصلها، وهي أهم دعائم الحياة الاقتصادية والبشرية، فقد ارتبط تاريخ الإنسان وحضارته ارتباطًا وثيقًا بمدى وفرة المياه، ولذلك صارت ضفاف الأنهار والأودية موطن الحضارات القديمة، ومع زوال أو نضوب مصدر الحياة (المياه) تزول الحضارات[٢].

1) Laura S. Etheredge (2011): Iran, Britannica Educational Publishing, New York, p. 10.

٢) عبد العباس فضيخ الغريري وآخرون (١٩٩٩): جغرافية الوطن العربي (دراسة لمعوقات تكامله الإقليمي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، صـ٨٧.

(١) موارد المياه في الوطن العربي

تقع معظم دول الوطن العربي في مناطق قاحلة وشبه قاحلة تتميز بندرة الأمطار وبمعدلات تبخر عالية[١]، لذلك تعاني دوله من نقص شديد في احتياجاتها المائية، وتعتبر المنطقة العربية واحدة من أكثر مناطق العالم التي تعاني من الإجهاد المائي، علاوة على الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من المياه العذبة المتاحة، وتشهد البلدان العربية حاليًا مستقبلًا ينذر بالخطر من زيادة ندرة المياه وزيادة الطلب عليها وتكاليف إمداداتها، الأمر الذي قد لا يهدد تنميتها المستقبلية ويعيق جهود التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل قد يهدد أيضًا الحفاظ على مجتمعاتها واستدامتها[٢].

وشهدت دول الوطن العربي نموًا سكانيًا سريعًا، حيث تضاعف عدد سكان الوطن العربي من حوالي ١٧٠ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٤٦٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٢، وقد صاحب هذا النمو زيادة كبيرة في الاحتياجات المائية، مدفوعًا بالتوسع الحضري السريع وتنفيذ السياسات الزراعية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني في العديد من البلدان العربية. ولتلبية احتياجاتها المائية، ركزت معظم الدول العربية جهودها بشكل رئيسي على البنى التحتية الرئيسية لتأمين الإمدادات وتوفير خدمات إمدادات المياه والري، وتنمية المياه الجوفية، وتركيب محطات تحلية المياه على نطاق واسع، والتوسع في معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها[٣].

علاوة على ذلك، فإن أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة العربية هي ارتفاع نسبة اعتماد المنطقة بشكل عام على موارد المياه المشتركة، حيث إن أكثر من

1) Radwan Al-Weshah, R. (2003). The role of UNESCO in sustainable water resources management in the Arab World. Desalination, 152(1-3), p. 1.
2) Al-Zubari, W. K., Status of water in the Arab region, op cit., p. 1.
3) Ibid, p. 2.

٦٠٪ من موارد المياه السطحية في الوطن العربي تأتي من خارج دوله، الأمر الذي يهدد استقراره وأمنه الغذائي، بالإضافة إلى ذلك، تُحرم بعض الدول العربية من مواردها المائية من قبل قوى الاحتلال (الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومرتفعات الجولان، وجنوب لبنان)، وهي قضية رئيسية أخرى في المنطقة، علاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن تتفاقم أزمة المياه في الوطن العربي بسبب التغيرات المناخية، بحيث من المتوقع أن تزداد ندرة المياه وتدهور جودتها في المنطقة بسبب انخفاض هطول الأمطار، وزيادة الطلب المنزلي والزراعي على المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وتسرب مياه البحر إلى موارد المياه الجوفية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر[١].

ويمكن تقسيم الموارد المائية في دول الوطن العربي إلى:

(أ) الموارد المائية التقليدية

- **الموارد المائية السطحية:** يوجد في المنطقة العربية ٢٣ حوض صرف رئيسي بأحجام مختلفة تحتوي إما على أنهار دائمة أو جداول سريعة الزوال (الوديان)، وتوجد بضعة أنهار متوسطة الحجم، خاصة في المغرب والجزائر وتونس والسودان ولبنان وسوريا والتي تنبع وتتدفق داخل الحدود العربية، بينما تتدفق الأنهار الرئيسية، مثل نهر النيل ودجلة والفرات والسنغال، من خارج المنطقة، كما توجد أنهار أخرى مشتركة بين الدول العربية، والتي تشمل اليرموك في سوريا والأردن، والعاصي والنهر الكبير في لبنان وسوريا، كما تشترك أيضًا بعض الدول العربية في شبه الجزيرة العربية في عدد قليل من الأودية (شكل رقم ١٥). ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٦٠٪ من موارد المياه السطحية في الوطن العربي (حوالي ١٧٤ مليار متر مكعب في السنة من إجمالي ٢٢٤ مليار متر مكعب في السنة) تأتي من خارجه[٢].

1) Al-Zubari, W. K., Status of water in the Arab region, op cit., p. 3.
2) Ibid, p. 6.

- **موارد المياه الجوفية:** تمثل المياه الجوفية المصدر الرئيسي الثاني للموارد المائية، ففي بعض الدول العربية، مثل دول شبه الجزيرة العربية والأردن وفلسطين المحتلة وليبيا، يصل الاعتماد على المياه الجوفية إلى أكثر من ٨٠٪ في القطاع الزراعي والمنزلي والصناعي[١].

(ب) الموارد المائية غير التقليدية (الجديدة)

- **تحلية المياه:** تتصدر دول الوطن العربي دول العالم في استخدام تكنولوجيا تحلية المياه، حيث تمتلك أكثر من ٥٠٪ من قدرة تحلية المياه في العالم، وعلى الرغم من أن المياه المحلاة لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدًا من موارد المياه في الوطن العربي (حوالي ١٪ فقط)، إلا إنها تمثل حوالي ١٠٠٪ من إمدادات المياه في العديد من الدول العربية. ومن المتوقع أن يزداد دور تحلية المياه كمصدر رئيسي لإمدادات المياه المنزلية في المستقبل القريب بسبب النمو السكاني والتحضر، والتصنيع، واستنزاف وتدهور جودة موارد المياه التقليدية، وخاصة الموارد غير المتجددة. وتبلغ القدرة الإجمالية لجميع محطات تحلية المياه في الوطن العربي حوالي ١٢ مليار متر مكعب/السنة (٣٢.٥ مليون متر مكعب/اليوم)، وتتوزع على النحو التالي: دول مجلس التعاون الخليجي (٨١٪)، الجزائر (٨,٣٪)، ليبيا (٤٪) ومصر (١,٨٪)[٢].
- **معالجة مياه الصرف الصحي:** تشكل مياه الصرف الصحي المعالجة حالياً حوالي ١٪ من إجمالي المياه المستخدمة في الوطن العربي، ومن المتوقع تزايد هذه النسبة مع مرور الوقت. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أنه يتم إنتاج ما يزيد عن ١٣ مليار متر مكعب من مياه الصرف الصحي سنويًا في الوطن العربي، مع معالجة حوالي ٤٠٪ فقط بشكل أساسي أو ثانوي من الحجم الإجمالي لمياه الصرف الصحي المتولدة في المنطقة العربية، وهي أعلى من بعض المناطق الأخرى في العالم (آسيا ٣٥٪، أمريكا اللاتينية ١٤٪، أفريقيا ١٪)، وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير بين الدول العربية من صفر إلى ١٠٠٪، وإذا تمت معالجة هذه المياه

1) Al-Zubari, W. K., Status of water in the Arab region, op cit, p. 8.
2) Ibid, p. 8.

وإعادة استخدامها بشكل صحيح، فإنها يمكن أن تلبي احتياجات المياه في بعض القطاعات، مثل القطاعين الزراعي والصناعي، وربما تمنع المخاوف الصحية والبيئية[١].

شكل (١٥): الموارد المائية في الوطن العربي

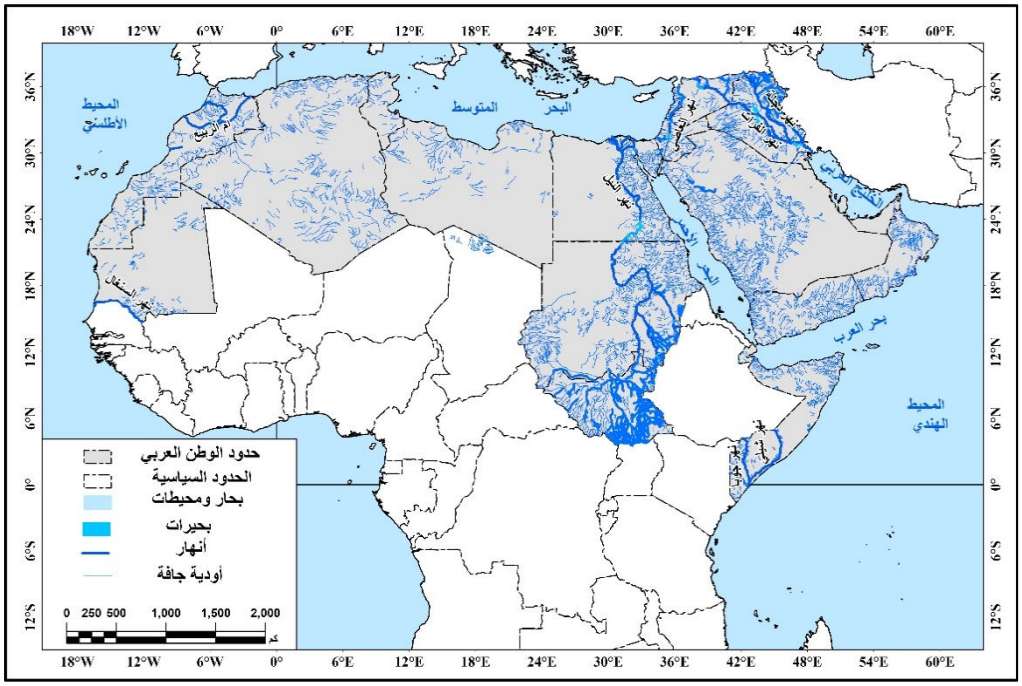

Source: Al-Zubari, W. K. (2017). Status of water in the Arab region. The water, energy, and food security nexus in the Arab region, p. 6.

(٢) موارد المياه في إيران

إيران دولة شبه قاحلة ذات تقلبات مناخية كبيرة من الشمال إلى الجنوب، حيث يتميز الجزء الشمالي بالمناخ الرطب مع الفيضانات المتكررة، بينما يسود المناخ الجاف الجزء الجنوبي مع ندرة كبيرة في المياه، وحالات جفاف متكررة، واعتماد كبير على موارد المياه الجوفية المتضائلة، وأدت تلك الظروف المناخية إلى تباين كبير في

1) Al-Zubari, W. K., Status of water in the Arab region, op cit, p.13.

معدل سقوط الأمطار، حيث يبلغ متوسط المعدل السنوي لسقوط الأمطار حوالي ٢٠٠٠ ملم في الأجزاء الشمالية والغربية، في مقابل ١٢٠ ملم في الأجزاء الوسطى والشرقية، الأمر الذي يؤثر سلبًا على مختلف مكونات الموارد المائية في الدولة، علاوة على ذلك تمثل المسطحات المائية حوالي ٠,٧٣٪ فقط من مساحة إيران مقارنة بحوالي ٩٩,٢٧٪ لليابس(١).

ويتميز هطول الأمطار في إيران بالموسمية والتباين الشديد، حيث يهطل نحو ٥٠٪ من الأمطار في الشتاء، وهو الفصل الذي تقل فيه الاحتياجات المائية، ونحو ٢٣٪ في الربيع، وحوالي ٢٣٪ في الخريف، إلى أن يصل إلى ٤٪ في الصيف، ويقدر متوسط هطول الأمطار السنوي في إيران بنحو ٢٢٨ ملم، أي حوالي ثلث المتوسط العالمي، بينما يزداد التبخر بمعدلات تتراوح من ١٥٠٠ ملم إلى ٢٠٠٠ ملم، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، وبالتالي تفقد إيران سنويًا نحو ٧١,٦٪ (حوالي ٢٩٦ مليار م^{٣} من ٤١٣ مليار م^{٣} هي متوسط حصيلة الأمطار سنويًا) من مياه الأمطار بفعل التبخر قبل الوصول إلى خزانات المياه السطحية والجوفية(٢).

والأمطار هي المصدر الرئيسي للمياه في إيران، وتبلغ نحو ٤١٣ مليار م^{٣} سنويًا، يتم فقدان حوالي ٢٩٦ مليار م^{٣} بفعل التبخر، كما يتدفق إلى إيران نحو ١٣ مليار م^{٣} من المياه سنويًا من الدول المجاورة، وبذلك يبلغ إجمالي الموارد المائية المتجددة نحو ١٣٠ مليار م^{٣} سنويًا، ويتم استهلاك حوالي ٨٨,٥ مليار م^{٣} من هذه الموارد، أي حوالي ٦٦٪ منها، يستخدم منها نحو ٨٢,٥ مليار م^{٣} (٩٣,٢٪) في قطاع

1) Abbaspour, K. C., Faramarzi, M., Ghasemi, S. S., & Yang, H. (2009). Assessing the impact of climate change on water resources in Iran. Water resources research, 45(10), pp. 1-2.
2) Saatsaz, M., A historical investigation on water resources management in Iran. Environment, op cit., p. 1752.

الزراعة، و٤,٥ مليار م^{٣} (٥,١٪) لأغراض الشرب، و١,٥ مليار م^{٣} (١,٧٪) في قطاع الصناعة والمناجم والاستخدامات المتنوعة[١].

من خلال العرض السابق، يتضح وجود أزمة حقيقية في الوضع المائي في كافة دول منطقة الدراسة، نظرًا للموقع الجغرافي للوطن العربي وإيران، الذي أدخلهما في إطار الأقاليم الجافة أو القاحلة أو شبه الجافة، مع التناقص الحاد في معدل هطول الأمطار. وتزداد الأزمة تعقيدًا باعتماد معظم دول الوطن العربي وكذلك إيران على منابع خارجية في الحصول على احتياجاتها المائية، فمصر تعتمد على نهر النيل الذي ينبع من الهضبة الاستوائية، وسوريا والعراق تعتمدا على نهري دجلة والفرات من المنابع التركية، وإيران تعتمد على نهر هلمند الذي ينبع من أفغانستان.

أسهم هذا الوضع المائي الحرج في العديد من النزاعات البينية، منها ما هو عربي–عربي، كالنزاع بين سوريا والعراق، وما هو عربي–إيراني، كالنزاع بين إيران والعراق، بالإضافة إلى النزاعات التي تضم دولًا من منطقة الدراسة مع أخرى، كالنزاع بين إيران وأفغانستان، والنزاع بين مصر وإثيوبيا، والنزاع بين تركيا وسوريا من جهة، وتركيا والعراق من جهة أخرى. فضلًا عن السطو الإسرائيلي على المياه العربية في نهر الأردن ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة.

1) Malekinezhad, H. (2009, May). Study on the water availability in Iran, using the international water indicators. In 8th International congress on civil engineering, Shiraz, Iran, p. 3.

المبحث الثاني

الخصائص الجغرافية البشرية

المؤثرة على علاقات إيران بالدول العربية

تعد الخصائص الجغرافية البشرية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لقوة الدولة وسلوكها السياسي، وكذلك في جغرافيتها السياسية وفي علاقاتها بغيرها من الدول، وأهم ما تشتمل عليه هذه الخصائص التكوين الإثني للسكان من حيث العرق واللغة والدين وعدد السكان وتوزيعهم وتركيبهم وحركتهم وخصائصهم الحضارية وتنظيماتهم الاجتماعية(١).

ويمكن تناول الخصائص الجغرافية البشرية في منطقة الدراسة كما يلي:

أولًا اتجاهات النمو السكاني وتوزيعه وكثافته في دول الوطن العربي وإيران

يضم الوطن العربي ٢٢ دولة تبلغ مساحتها جميعًا حوالي ١٤ مليون كم٢، ويعيش في هذه المنطقة نحو ٤٦٦,٤٤٧,٤٢٤ نسمة عام ٢٠٢١، وتقع ١٠ دول منها ضمن القارة الإفريقية، وهي مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان وجنوب السودان والصومال وجيبوتي، بينما تقع ١٢ دولة منها ضمن القارة الآسيوية، وهي سوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق والكويت والبحرين والإمارات وعمان واليمن وقطر والسعودية، وتعد دولة العراق من الدول التي تحد إيران من ناحية الغرب.

يمكن تتبع النمو السكاني والكثافة السكانية في دول الوطن العربي وإيران بداية القرن الحادي والعشرين، من خلال الجدول رقم (٤) والشكل رقم (١٦):

1) Ramesh Dutta Dikshit, Political Geography, op. cit., p. 65.

جدول (٤): التطور العددي لسكان دول الوطن العربي وإيران في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢١

الدولة	٢٠٠٠	% من الوطن العربي	٢٠٠٥	% من الوطن العربي	٢٠١٠	% من الوطن العربي	٢٠١٥	% من الوطن العربي	٢٠٢١	% من الوطن العربي	معدل الكثافة (٢٠٢١)	معدل النمو (٢٠٢١)
مصر	٧١,٣٧١,٣٧١	24.91%	٧٩,٠٧٥,٣١٠	24.71%	٨٧,٢٥٢,٤١٣	21.93%	٩٧,٧٢٧,٣٩٩	23.44%	١٠٩,٢٦٢,١٧٨	23.42%	١٠٨	١,٦٦
ليبيا	٥,١٥٤,٧٩٠	1.80%	٥,٨٣٧,٩٨٦	1.82%	٦,٤٩١,٩٨٨	1.63%	٦,١٩٢,٢٣٥	1.49%	٦,٧٣٥,٢٧٧	1.44%	٤	١,٢١
تونس	٩,٨٩٣,٣١٦	3.45%	١٠,٣٨٨,٣٤٤	3.25%	١٠,٨٩٥,٠٦٣	2.74%	١١,٥٥٧,٧٧٩	2.77%	١٢,٢٦٢,٩٤٦	2.63%	٧٨	٠,٨٣
الجزائر	٣٠,٧٧٤,٦٢١	10.74%	٣٢,٩٥٦,٦٩٠	10.30%	٣٥,٨٥٦,٣٤٤	9.01%	٣٩,٥٤٣,١٥٤	9.48%	٤٤,١٧٧,٩٦٩	9.47%	١٨	١,٦٦
المغرب	٢٨,٥٥٤,٤١٥	9.97%	٣٠,٤٣١,٩٠٢	9.51%	٣٢,٤٦٤,٨٦٥	8.16%	٣٤,٦٨٠,٤٥٨	8.32%	٣٧,٠٧٦,٥٨٤	7.95%	٨٢	١,٠٥
موريتانيا	٢,٦٩٥,٠٠٣	0.94%	٣,١٠٢,٣٦٠	0.97%	٣,٤١٩,٤٦١	0.86%	٣,٩٤٦,٢٢٠	0.95%	٤,٦١٤,٩٧٤	0.99%	٤	٢,٥٥
السودان	٢٦,٢٩٨,٧٧٣	9.18%	٢٩,٥٤٠,٥٧٧	9.23%	٣٣,٧٣٩,٩٣٣	8.48%	٣٨,١٧١,١٧٨	9.15%	٤٥,٦٥٧,٢٠٢	9.79%	٢٤	٢,٧٠
ج. السودان	___	___	___	___	___	___	١١,١٩٤,٢٩٩	2.68%	١٠,٧٤٨,٢٧٢	2.30%	١٧	١,٣٣
الصومال	٨,٧٢١,٤٦٥	3.04%	١٠,٤٦٧,٢٩٢	3.27%	١٢,٠٢٦,٦٤٩	3.02%	١٣,٧٦٣,٩٠٦	3.30%	١٧,٠٦٥,٥٨١	3.66%	٢٦	٣,١٥
جيبوتي	٧٤٢,٠٣٣	0.26%	٨٣٠,٨٦١	0.26%	٩١٩,١٩٩	0.23%	١,٠٠٦,٢٥٩	0.24%	١,١٠٥,٥٥٧	0.24%	٤٧	١,٤٠
سوريا	١٦,٣٠٧,٦٥٤	5.69%	١٨,٥٨٣,٥٥٧	5.81%	٢٢,٣٣٧,٥٦٣	5.61%	١٩,٢٠٥,١٧٨	4.61%	٢١,٣٢٤,٣٦٧	4.57%	١١٣	٢,٦٢
لبنان	٤,٣٢٠,٦٤٢	1.51%	٤,٦٤٣,٠٤٤	1.45%	٤,٩٩٥,٨٠٠	1.26%	٦,٣٩٨,٩٤٠	1.53%	٥,٥٩٢,٦٣١	1.20%	٤٥٤	-١,٢٥
الأردن	٥,٠٥٦,١٧٤	1.76%	٥,٦٧٨,٥٣٤	1.77%	٦,٩٣١,٢٥٨	1.74%	٩,٤٩٤,٢٤٦	2.28%	١١,١٤٨,٢٧٨	2.39%	١٢٣	١,٩٩
فلسطين	٢,٩٢٢,١٥٣	1.02%	٣,٣٢٠,٣٩٦	1.04%	٣٧,٨٦١,٦١٦	9.52%	٤,٢٧٠,٠٩٢	1.02%	٤,٩٢٢,٧٤٩	1.06%	٧٩٨	٢,٤٦
العراق	٢٤,٦٢٨,٨٥٨	8.60%	٢٨,٦٩٨,٦٨٤	8.97%	٣١,٢٦٤,٨٧٥	7.86%	٣٧,٧٥٧,٨١٣	9.06%	٤٣,٥٣٣,٥٩٢	9.33%	٩٨	٢,٢٧

الكويت	١,٩٣٤,٩٠١	0.68%	٢,٢٣٥,٤٠٣	0.70%	٢,٩٤٣,٣٥٦	0.74%	٣,٩٠٨,٧٤٣	0.94%	٤,٢٥٠,١١٤	0.91%	٢٤٥	-٢,٥٦
البحرين	٧١١,٤٤٢	0.25%	٩٠١,٩٢١	0.28%	١,٢١٣,٦٤٥	0.31%	١,٣٦٢,١٤٢	0.33%	١,٤٦٣,٢٦٥	0.31%	١٨٨٢	-٠,٩٧
الإمارات	٣,٢٧٥,٣٣٣	1.14%	٤,٢٨٠,٩٩٣	1.34%	٨,٤٨١,٧٧١	2.13%	٨,٩١٦,٨٩٩	2.14%	٩,٣٦٥,١٤٥	2.01%	١٣١	٠,٨٣
عمان	٢,٣٤٤,٢٥٣	0.82%	٢,٥١٥,١٩٢	0.79%	٢,٨٨١,٩١٤	0.72%	٤,١٩١,٧٧٦	1.01%	٤,٥٢٠,٤٧١	0.97%	١٥	-٠,٥١
اليمن	١٨,٦٢٨,٧٠٠	6.50%	٢١,٣٢٠,٦٧١	6.66%	٢٤,٧٤٣,٩٤٦	6.22%	٢٨,٥١٦,٥٤٥	6.84%	٣٢,٩٨١,٦٤١	7.07%	٦١	٢,١٤
قطر	٦٤٥,٩٣٧	0.23%	٨٤٨,٧١٠	0.27%	١,٧١٣,٥٠٤	0.43%	٢,٤١٤,٥٧٣	0.58%	٢,٦٨٨,٢٣٥	0.58%	٢٤٠	-٢,٦٥
السعودية	٢١,٥٤٧,٣٩٠	7.52%	٢٤,٣٩٧,٦٤٤	7.62%	٢٩,٤١١,٩٢٩	7.39%	٣٢,٧٤٩,٨٤٨	7.85%	٣٥,٩٥٠,٣٩٦	7.71%	١٧	-٠,١٣
الإجمالي	٢٨٦,٥٢٩,٢٢٤	100.00%	٣٢٠,٠٥٦,٠٧١	100.00%	٣٩٧,٨٤٧,٠٩٢	100.00%	٤١٦,٩٦٩,٦٨٢	100.00%	٤٦٦,٤٤٧,٤٢٤	100.00%	ـــــ	ـــــ
إيران	٦٥,٥٤٤,٣٨٣	22.88%	٧٠,١٨٢,٥٩٤	21.93%	٧٥,٣٧٣,٨٥٥	18.95%	٨١,٧٩٠,٨٤١	19.62%	٨٧,٩٢٣,٤٣٢	18.85%	١٥٤	٠,٧٢

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- النمو المضطرد لسكان الوطن العربي، حيث ارتفع إجمالي حجم السكان من نحو ٢٨٦,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٤٦٦,٤ مليون نسمة عام ٢٠٢١، بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٥,٩٪، أي ما يقدر بنحو ٣٨٤ مليون نسمة، ويدل هذا على ارتفاع معدلات النمو السكاني في دول الوطن العربي.
- في عام ٢٠٠٠ احتلت مصر المركز الأول من حيث عدد السكان والذي بلغ نحو ٧١٣٧١٣٧١ مليون نسمة بنسبة بلغت نحو ٢٤,٩١٪ من جملة سكان دول الوطن العربي، بينما احتلت إيران المركز الثاني بنسبة بلغت ٢٢,٨٨٪ من سكان الوطن العربي، وجاءت الجزائر في المركز الثالث (١٠,٧٤٪) والمغرب في المركز الرابع (٩,٩٧٪)، والسودان بالمركز الخامس (٩,١٨٪) والعراق في المركز السادس بنسبة ٨,٦٠٪ من سكان الوطن العربي، واليمن في المركز السابع وسوريا في المركز الثامن، وتونس في المركز التاسع، والصومال في المركز العاشر، وجاءت ليبيا والأردن ولبنان والإمارات وفلسطين في المراكز من الحادي عشر إلى الخامس عشر بنسبة تتراوح من ١٪ إلى ١,٧٨٪ من نسبة سكان الوطن العربي، وشغلت كل من موريتانيا وعمان والكويت وجيبوتي والبحرين وقطر المراكز من السادس عشر حتى الحادي والعشرين بنسبة أقل من ١٪ من سكان الوطن العربي.
- في عام ٢٠٠٥ حافظت مصر على المركز الأول بنسبة ٢٤,٧١٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، كما حافظت إيران على المركز الثاني بإجمالي ٧٠,٢ مليون نسمة بنسبة بلغت ٢١,٩٣٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، واحتلت كل من الجزائر والمغرب والسودان والعراق والسعودية واليمن المراكز من الثالث إلى الثامن بنسبة تتراوح من ٦,٦٦٪ إلى ١٠,٣٠٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، وجاءت كل من سوريا والصومال وتونس وليبيا والأردن والإمارات ولبنان

وفلسطين في المراكز من التاسع حتى السادس عشر بنسبة تتراوح من ١٪ إلى ٥,٨١٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، بينما شغلت كل من موريتانيا وعمان والكويت والبحرين وقطر وجيبوتي المراكز الأخيرة من حيث إجمالي عدد السكان في الوطن العربي.

- في عام ٢٠١٠ جاء الترتيب كالآتي: مصر، إيران، الجزائر، السودان، المغرب، العراق، السعودية، اليمن، سوريا، الصومال، تونس، الأردن، الإمارات، ليبيا، لبنان، فلسطين، موريتانيا، الكويت، عمان، قطر، البحرين، جيبوتي، حيث حافظت كل من مصر وإيران على المركزين الأول والثاني، كما حافظت الجزائر على المركز الثالث، بينما شغلت السودان المركز الرابع.
- في عام ٢٠٢١ احتلت مصر المركز الأول بنسبة بلغت نحو ٢٣,٤٢٪ وإيران المركز الثاني بنسبة بلغت ١٨,٨٥٪، كما احتلت السودان بعد انفصال جنوب السودان عنها المركز الثالث بنسبة ٩,٧٩٪، بينما جاءت الجزائر في المركز الرابع بنسبة ٩,٤٧٪، والعراق في المركز الخامس بنسبة ٩,٣٣٪، والمغرب في المركز السادس بنسبة ٧,٩٥٪، والسعودية في المركز السابع بنسبة ٧,٧١٪، كما جاءت اليمن في المركز الثامن بنسبة ٧,٠٧٪، وسوريا في المركز التاسع بنسبة ٤,٥٧٪، وجاءت الصومال وتونس والأردن وجنوب السودان والإمارات وليبيا ولبنان وفلسطين في المراكز من العاشر إلى السادس عشر بنسبة تتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، وشغلت موريتانيا وعمان والكويت وقطر والبحرين وجيبوتي المراكز الأقل عددًا والتي تتراوح بالترتيب السابق أقل من ١٪ من سكان الوطن العربي.

بالنسبة لمعدلات الكثافة السكانية، ففي عام ٢٠٢١ يمكن تقسيم دول الوطن العربي وإيران إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

(أ) **دول عالية الكثافة:** وتشمل على الترتيب كل من البحرين (١٨٨٢ نسمة/كم٢)، وفلسطين (٧٩٨ نسمة/كم٢)، ولبنان (٤٥٤ نسمة/كم٢)، والكويت (٢٤٥ نسمة/كم٢)، وقطر (٢٤٠ نسمة/كم٢)، والإمارات (١٣١ نسمة/كم٢)، والأردن (١٢٣ نسمة/كم٢)، وسوريا (١١٣ نسمة/كم٢)، ومصر (١٠٨ نسمة/كم٢).

(ب)**دول متوسطة الكثافة:** وتشمل على الترتيب كل من العراق (٩٨ نسمة/كم٢)، والمغرب (٨٢ نسمة/كم٢)، وتونس (٧٨ نسمة/كم٢)، واليمن (٦١ نسمة/كم٢)، وإيران (٥٤ نسمة/كم٢)، وجيبوتي (٤٧ نسمة/كم٢)، والصومال (٢٦ نسمة/كم٢)، والسودان (٢٤ نسمة/كم٢).

(ت)**دول قليلة الكثافة:** وتشمل الجزائر (١٨ نسمة/كم٢)، والسعودية وجنوب السودان (١٧ نسمة/كم٢ لكل منهما)، وعمان (١٥ نسمة/كم٢)، وليبيا وموريتانيا (٤ نسمة/كم٢ لكل منهما).

ومن العرض السابق للنمو العددي للسكان يتضح أن دول الوطن العربي ذات معدلات نمو مرتفعة، وهي أحد المشكلات المهمة التي تعاني منها دول الوطن العربي، إذ تمثل تحديًا كبيرًا في ظل عدم قدرة السكان على استثمار الموارد المحدودة، وبالتالي المعاناة من مشكلات كبيرة في مجالات التنمية، وبالتالي في الكثافات السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان بها، ومع تزايد معدلات النمو السكاني ستتزايد احتياجات السكان في دول الوطن العربي لاستثمار مواردها الطبيعية والمائية من أجل التنمية والاستخدامات المختلفة، وهذا يفسر اتجاه هذه الدول حاليًا إلى استثمار مواردها المهدرة من أجل تنفيذ برامج التنمية، وذلك بجذب الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في مجالات التنظيم والإدارة والتعليم والصناعة، إضافة إلى مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية والأمن الغذائي واستصلاح الأراضي، كما تتطلب سرعة النمو السكاني زيادة في استثمار الموارد المتاحة بدول الوطن العربي لسد احتياجات سكانه، ونظرًا لأن معظم دول الوطن

العربي تعجز حاليًا عن تحقيق التنمية لشعوبها لافتقارها إلى الإمكانات والموارد المادية والفنية التي تمكنها من تحقيق معدلات نمو شاملة ومتزايدة تتناسب مع معدلات النمو السكاني المرتفعة، إضافة إلى المشكلات السياسية التي ألمت بمعظم دول الوطن العربي من ثورات واحتجاجات، لذا فإن إيران قد انتهزت الفرصة للتدخل في معظم دول الوطن العربي لتحقيق أهدافها في المنطقة.

ومن الجدول السابق والشكلين رقم (١٦ و١٧) يتضح ارتفاع معدلات النمو السكاني نسبيًا في معظم دول الوطن العربي، ويمكن تقسيم دول منطقة الدراسة إلى ثلاث فئات هي:

(أ) **الفئة الأولى:** وتضم مجموعة الدول التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني عن ٢,٥٪ سنويًا، وهي موريتانيا والسودان والصومال وسوريا.

(ب)**الفئة الثانية:** وتضم مجموعة الدول التي تتراوح فيها معدلات النمو السكاني السنوي ما بين ١٪ إلى ٢٪ سنويًا، وهي مصر وليبيا والجزائر وجنوب السودان وجيبوتي والأردن وفلسطين والعراق والمغرب.

(ت)**الفئة الثالثة:** وتضم مجموعة الدول التي تقل فيها معدلات النمو السكاني السنوي عن ١٪، وهي تونس ولبنان والكويت والبحرين والإمارات وعمان وقطر والسعودية وإيران.

شكل (١٦): معدل النمو السكاني في الوطن العربي وإيران

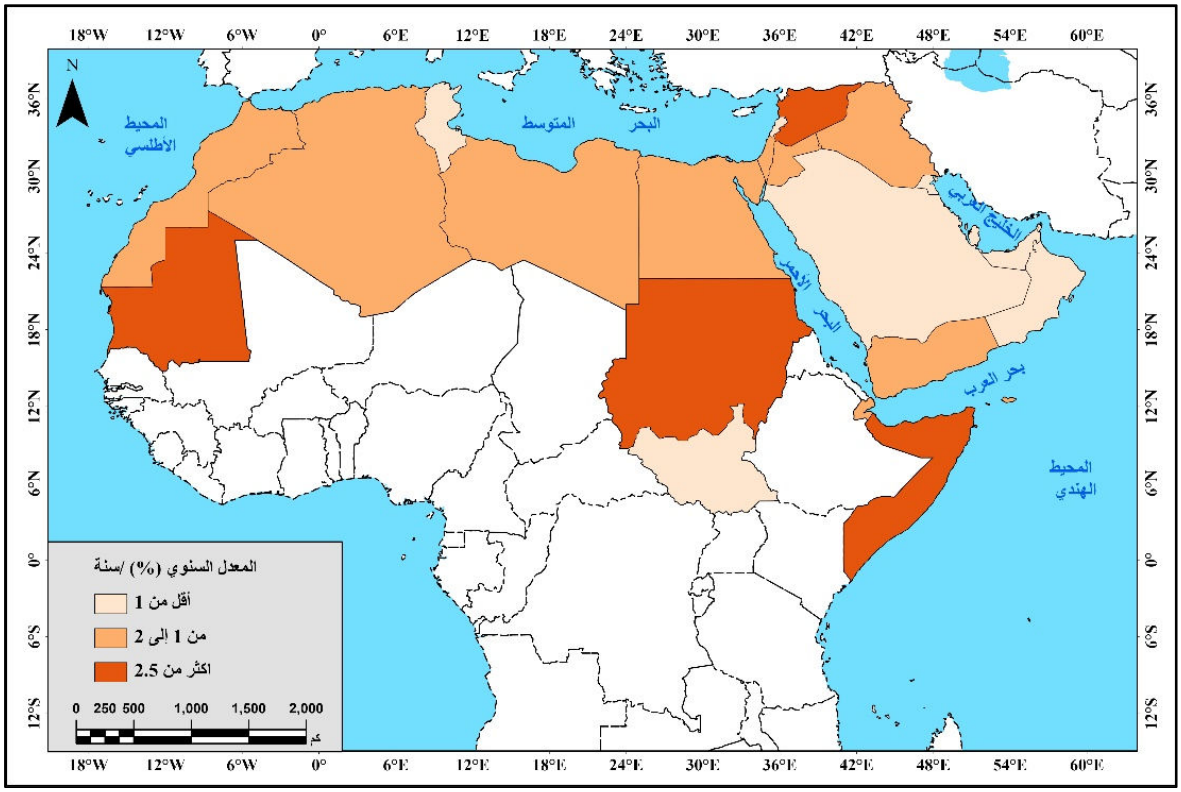

شكل (١٧): التطور العددي للسكان في الوطن العربي وإيران

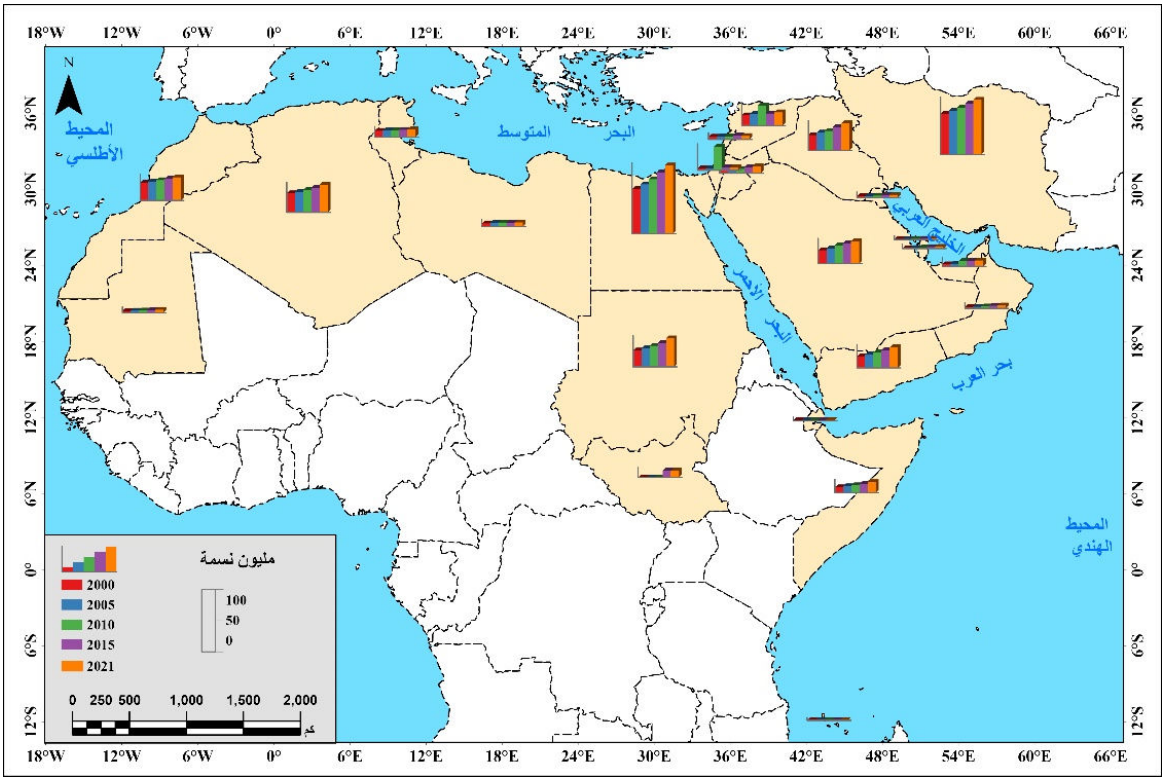

ثانيًا الزيادة الطبيعية للسكان

(١) معدل المواليد والوفيات في دول الوطن العربي ودولة إيران

يوضح الجدول رقم (٥) والشكل رقم (١٨) معدلات المواليد والوفيات في دول الوطن العربي وإيران في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ كما يلي:

جدول (٥): معدل المواليد والوفيات لدول الوطن العربي وإيران في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠

الدولة	٢٠٠٠		٢٠٢٠	
	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل المواليد	معدل الوفيات
مصر	٢٦,٩٨٦	٦,٣٨٤	٢٣,٠٥١	٥,٨٥١
ليبيا	٢١,١٩٥	٤,٦٨٦	١٨,٣٠٢	٥,٥٩٨
تونس	١٧,٠٠٢	٤,٧٧٣	١٦,٦٢٨	٦,٧٥٢
الجزائر	١٩,٥٤٣	٥,٠٣٧	٢٢,٤٣١	٥,٣٩٨
المغرب	٢٢,٧٤	٦,٤٣٢	١٧,٨٨٩	٦,٠٧٣
موريتانيا	٣٧,٧٩٢	٨,٨٥٦	٣٣,٤٢٧	٧,٤٦٦
السودان	٣٨,٠٩٧	٩,٦٩٩	٣٤,٢٢٦	٦,٦٧
ج. السودان			٢٩,١٦٦	١٠,٧٥٩
الصومال	٤٩,٩٠١	١٥,٧٧٨	٤٤,٠٠٧	١١,٣٩
جيبوتي	٣٣,٢٣٣	١٠,٨٣١	٢٢,٤٧٧	٨,٨٢١
سوريا	٣٠,٦٤٤	٤,٤١٣	١٩,٦٧	٤,٩٩
لبنان	٢٠,٤٩٩	٤,٥٥٤	١٥,٣٣٢	٦,٢٥٣
الأردن	٢٩,٦٥٩	٣,٧٢٤	٢٢,٢٦٥	٣,٤٧٥
فلسطين	٤٠,٩	٤,٥	٢٨,٨	٣,٤٨٩
العراق	٣٦,٢٥	٦,١٧٢	٢٧,٧٣٢	٥,٢٣٩
الكويت	٢١,٦١٧	١,٨٦٨	١١,٧٩٧	٣,٢٥٤
البحرين	٢٠,٧٣٩	٢,٥٩٥	١٢,٦٢١	٢,٢٣٩
الإمارات	١٦,٦٦	٢,١٠٧	١٠,٦٢	١,٧٦٦
عمان	٢٤,٧٨٧	٣,١٥٦	١٨,٧٩١	٣,٠٢٥
اليمن	٤٠,٢٤	٧,٩٤	٣١,٢٥٢	٦,٥٠٩

قطر	١٩,١٨	٢,٢٧٨	١٠,٨٩٥	١,٢١٩
السعودية	٢٧,٦٥٦	٣,٤٨٢	١٨,٢٣٨	٢,٩١٣
إيران	١٦,٣٩	٥,١٥	١٤,٢٣١	٥,٥٦٧

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

شكل (١٨): معدل المواليد والوفيات لدول الوطن العربي وإيران في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠

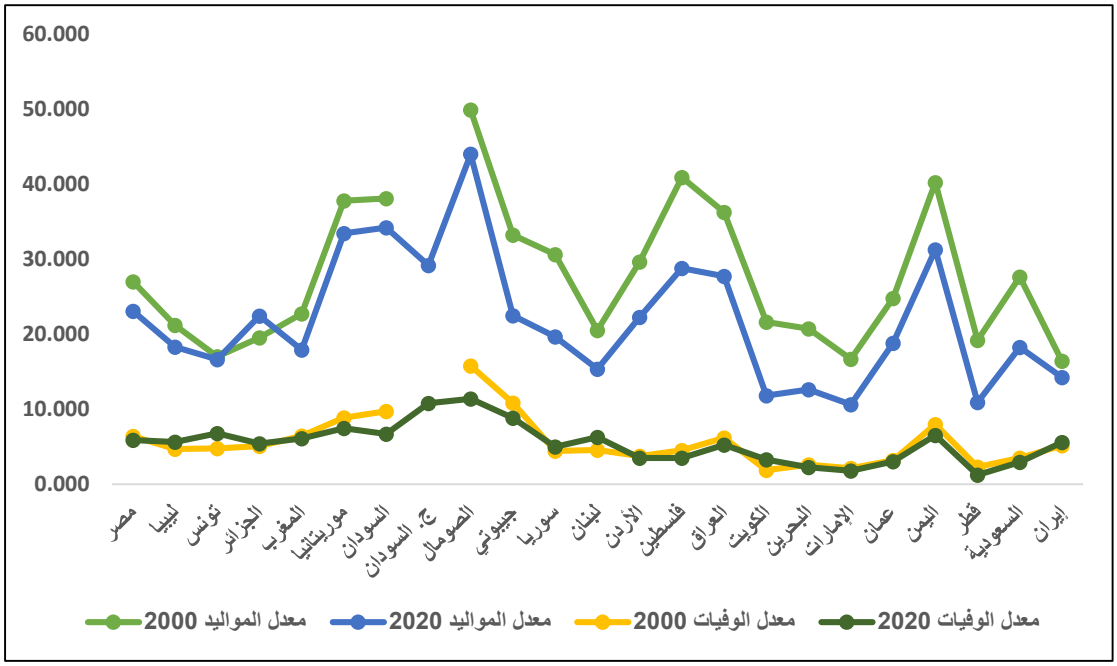

من الجدول والشكل السابقين يتضح اتجاه معظم دول الوطن العربي إلى ما يعرف بمرحلة الأمن الديموجرافي، وهي تلك المرحلة التي يحدث فيها انتقال السكان من حالة المعدلات المرتفعة للمواليد والوفيات إلى المعدلات الأدنى، متزامنًا مع استمرار انخفاض المعاناة من الصراعات والحروب والثورات العربية والأوبئة الحديثة (كورونا) فيصل السكان إلى مرحلة الاتزان الديموجرافي، وإذا استمر ذلك ستظهر نتائج

سياسات تحسين الحالة الصحية والتعليمية والرفاهية الاجتماعية وغيرها بوضوح بين السكان في معظم دول الوطن العربي.

وبشكل عام يمكن تقسيم دول الوطن العربي وإيران من حيث معدل المواليد إلى ثلاث فئات كما يلي:

(أ) **أكثر من ٤٠ في الألف:** وهي تضم الصومال وفلسطين واليمن وذلك عام ٢٠٠٠، بينما تضم هذه الفئة الصومال فقط عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الخصوبة في هذه الدول والتي أدت إلى ارتفاع معدلات المواليد، ولكن نتيجة للحروب والصراعات وتدهور الأحوال الصحية وانتشار الأمراض والفقر ارتفعت معدلات الوفيات أيضًا، وفي عام ٢٠٢٠ كانت الصومال الأعلى في معدلات الوفيات (١١,٣٩ في الألف)، تليها دولة جنوب السودان بمعدل بلغ ١٠,٧٥ في الألف نتيجة للصراعات والحروب الأهلية داخليًا وخارجيًا مع دولة السودان.

(ب)**من ٣٠ إلى ٤٠ في الألف:** وتضم السودان وموريتانيا والعراق وجيبوتي وسوريا وذلك عام ٢٠٠٠، بينما ضمت هذه الفئة عام ٢٠٢٠ السودان وموريتانيا واليمن، وتراوح معدل الوفيات في هذه الدول عام ٢٠٢٠ ما بين ٦ إلى ٧ في الألف، وذلك نتيجة لاستمرار الحروب والنزاعات السياسية في كل من السودان واليمن.

(ت)**أقل من ٣٠ في الألف:** وتضم مصر والمغرب وليبيا وتونس والجزائر ولبنان والأردن والكويت والبحرين والإمارات وعمان وقطر والسعودية وإيران وذلك عام ٢٠٠٠، وفي ٢٠٢٠ ضمت تلك الفئة جنوب السودان وجيبوتي والعراق وفلسطين.

وذلك يعني أن دول الوطن العربي في اتجاهها إلى خفض معدلات المواليد والوفيات، نتيجة للاهتمام بالوضع الصحي وتحسين الأوضاع السياسية بها.

ومن خلال العرض السابق لمعدلات المواليد والوفيات لدول الوطن العربي وإيران لابد من الإشارة إلى نسبة الإنفاق الصحي في دول الوطن العربي وإيران للوقوف على مدى اتجاه دول الوطن العربي للاهتمام بخفض معدلات المواليد والوفيات واتباع الأساليب الصحية الحديثة، وكيف ساهمت إيران في ذلك من خلال مساعداتها في هذا المجال لتعميق علاقاتها بدول الوطن العربي، ومن خلال الجدول رقم (٦) والشكل رقم (١٩) تتضح نسبة الإنفاق الصحي في دول الوطن العربي وإيران.

جدول (٦): نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في دول الوطن العربي وإيران في عام ٢٠٢٠

الدولة	نسبة الإنفاق
مصر	٤,٧٤
ليبيا	—
تونس	٦,٩٥٨٥
الجزائر	٦,٢٤٣٤
المغرب	٥,٣٠٨٥
موريتانيا	٣,٣٠٣٣
السودان	٤,٥٧٣٦
ج. السودان	٦,٠٤٢١
الصومال	—
جيبوتي	١,٧٩٨٣
سوريا	—
لبنان	٨,٦٤٦٦
الأردن	٧,٥٨٥٢
فلسطين	—
العراق	٤,٤٧٦٧

الكويت	٥,٤٩٦
البحرين	٤,٠١١٥
الإمارات	٤,٢٧٥
عمان	٤,٠٧١٩
اليمن	—
قطر	٢,٩١٠٦
السعودية	٥,٦٨٨٣
إيران	٦,٧١٠٦

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

شكل (١٩): نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في دول الوطن العربي وإيران في عام ٢٠٢٠

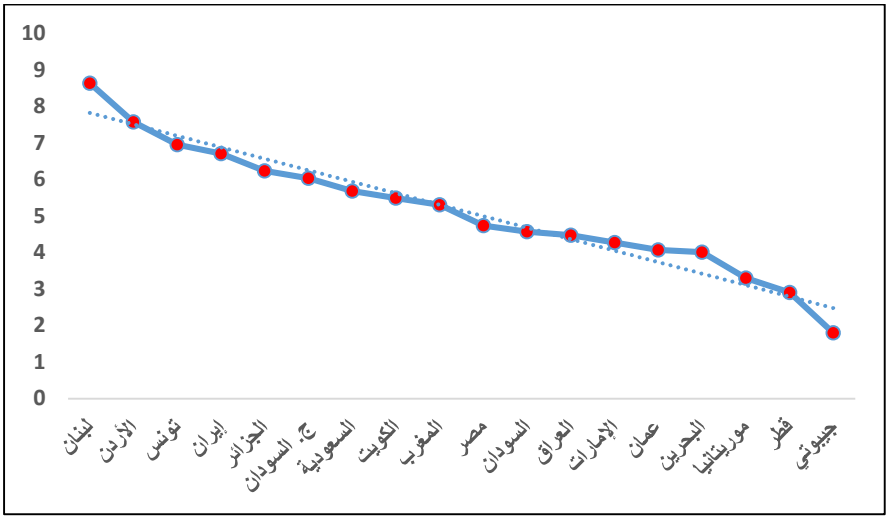

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الإنفاق الصحي في معظم دول الوطن العربي وإيران تتراوح ما بين ١٪ إلى ٨٪ من جملة الناتج المحلي، وتقل النسبة عن ٥٪ في مصر وموريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي وسوريا وفلسطين والعراق والبحرين والإمارات وعمان واليمن وقطر والسعودية، بينما تراوحت ما بين ٦٪ إلى ٨٪

في كل من تونس والجزائر وجنوب السودان ولبنان والأردن وإيران على الرغم من قلة عدد السكان وانخفاض معدل المواليد بتلك الدول.

ثالثًا تركيب السكان

تساعد دراسة تركيب السكان على توضيح بعض الخصائص السكانية مثل السلالة والعمر والنوع واللغة والديانة، وفيما يلي أبرز الخصائص السكانية لدول الوطن العربي ودولة إيران:

(١) التركيب العمري في دول الوطن العربي ودولة إيران

يشير الهيكل العمري لسكان دول الوطن العربي وإيران إلى التفوق النسبي للشريحة العمرية ما بين ١٥:٦٤ عامًا (جدول رقم ٧)، والتي تمثل قوة العمل التي تؤهل تلك الدول للاستفادة منها في برامج التنمية، حيث شكلت هذه الشريحة أكثر من ٦٠٪ من حجم السكان في كل دول الوطن العربي وإيران، بينما شكلت الشريحة العمرية ٠:١٤ عامًا نسبة تتراوح من ٢٠٪ إلى ٤٥٪ من حجم السكان باستثناء الإمارات قطر، ويرجع ذلك إلى اتباع سياسات تنظيم الأسرة في هذه الدول للحد من الزيادة السكانية التي تشكل ضغطًا كبيرًا على الموارد، كما شكلت الشريحة العمرية لكبار السن نسبة تتراوح ما بين ١٪ إلى ٨٪ في كل دول الوطن العربي وإيران.

جدول (٧): التركيب العمري لسكان دول الوطن العربي وإيران في ٢٠٢١

الدولة	الفئة العمرية						معدل الإعالة
	٠-١٤	%	١٥-٦٤	%	٦٥+	%	
مصر	٣٦١١٢٢٠٩	٣٣,٠٥	٦٧٩٣٣١٩٧	٦٢,١٧	٥٢١٦٧٧٢	٤,٧٧	٦٠,٨
ليبيا	١٩٤٣٥٤٨	٢٨,٨٦	٤٤٦٦٩٣١	٦٦,٣٢	٣٢٤٧٩٨	٤,٨٢	٥٠,٨
تونس	٣٠٥٥٧٧٢	٢٤,٩٢	٨١٢٨٣٢٥	٦٦,٢٨	١٠٧٨٨٤٩	٨,٨٠	٥٠,٩
الجزائر	١٣٥٦٧٩٧٢	٣٠,٧١	٢٧٨٧٨٩١٥	٦٣,١١	٢٧٣١٠٨٢	٦,١٨	٥٨,٥

المغرب	٩٩٥٦٠٠١	٢٦,٨٥	٢٤٣٦٧٦٧٥	٦٥,٧٢	٢٧٥٢٩٠٨	٧,٤٢	٥٢,٢
موريتانيا	١٩٣٨٧٣٥	٤٢,٠١	٢٥٢٥٨١٨	٥٤,٧٣	١٥٠٤٢٠	٣,٢٦	٨٢,٧
السودان	١٨٧٥٨٦٥٢	٤١,٠٩	٢٥٣٣٥٢٢٨	٥٥,٤٩	١٥٦٣٣٢٢	٣,٤٢	٨٠,٢
ج. السودان	٤٨٠٥٩٥١	٤٤,٧١	٥٦٣٦٣٣٦	٥٢,٤٤	٣٠٥٩٨٤	٢,٨٥	٩٠,٧
الصومال	٨٠٦٣٨٧٠	٤٧,٢٥	٨٥٥٨٥٨٧	٥٠,١٥	٤٤٣١٢٤	٢,٦٠	٩٩,٤
جيبوتي	٣٤٠١٨٧	٣٠,٧٧	٧١٥٦٧٠	٦٤,٧٣	٤٩٧٠٠	٤,٥٠	٥٤,٥
سوريا	٧٠٤٢٠٤٧	٣٣,٠٢	١٣٢٩٦٤٦٤	٦٢,٣٥	٩٨٥٨٥٦	٤,٦٢	٦٠,٤
لبنان	١٥٤٤٥٩٤	٢٧,٦٢	٣٥٠٩٩٠٨	٦٢,٧٦	٥٣٨١٢٩	٩,٦٢	٥٩,٣
الأردن	٣٦٣٥٣٥١	٣٢,٦١	٧٠٩٧٨١٠	٦٣,٦٧	٤١٥١١٨	٣,٧٢	٥٧,١
فلسطين	١٩٢٦٦٤٠	٣٩,١٤	٢٨٢٤٥٨٢	٥٧,٣٨	١٧١٥٢٦	٣,٤٨	٧٤,٣
العراق	١٦٥٩٥٤٠٢	٣٨,١٢	٢٥٤٥٣٧٧١	٥٨,٤٧	١٤٨٤٤١٩	٣,٤١	٧١,٠
الكويت	٨٩٧٦٣٠	٢١,١٢	٣١٦٣٠٢٩	٧٤,٤٢	١٨٩٤٥٦	٤,٤٦	٣٤,٤
البحرين	٢٩٨١٧٢	٢٠,٣٨	١١١٤٠٤٤	٧٦,١٣	٥١٠٤٩	٣,٤٩	٣١,٣
الإمارات	١٤١٨١٦٧	١٥,١٤	٧٧٨٢٣٠٠	٨٣,١٠	١٦٤٦٧٨	١,٧٦	٢٠,٣
عمان	١٢١٠١١٠	٢٦,٧٧	٣١٨٤١٩٥	٧٠,٤٤	١٢٦١٦٦	٢,٧٩	٤٢,٠
اليمن	١٣١٥٠٤٧٥	٣٩,٨٧	١٨٩٤٤٢٧٧	٥٧,٤٤	٨٨٦٨٨٩	٢,٦٩	٧٤,١
قطر	٤٢٣٩٠٧	١٥,٧٧	٢٢٢٦٨١٠	٨٢,٨٤	٣٧٥١٩	١,٤٠	٢٠,٧
السعودية	٩٤١١٩٨٨	٢٦,١٨	٢٥٦٠٣٦٩٧	٧١,٢٢	٩٣٤٧١١	٢,٦٠	٤٠,٤
إيران	٢٠٩٣٥٥٥٢	٢٣,٨١	٦٠٥٠٣٤٧٢	٦٨,٨١	٦٤٨٤٤٠٧	٧,٣٨	٤٥,٣

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

وتعاني معظم دول الوطن العربي من مشكلات الفقر والبطالة وفقر البنية الأساسية وبالتالي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والمشكلات البيئية، والجدول التالي يوضح معدلات البطالة لدول الوطن العربي وإيران:

جدول (٨): معدل البطالة في دول الوطن العربي وإيران في عام ٢٠٢١

الدولة	نسبة الإنفاق
مصر	٧,٤
ليبيا	٢٠,٦
تونس	١٦,٣
الجزائر	١١,٧
المغرب	١٠,٥
موريتانيا	١١,٣
السودان	١٩
ج. السودان	١٣,٥
الصومال	٢٠
جيبوتي	٢٨
سوريا	٩,٩
لبنان	١٢,٥
الأردن	١٨,٤
فلسطين	٢٦,٤
العراق	١٦,٢
الكويت	٢,٩
البحرين	١,٥
الإمارات	٣,١
عمان	٢,٥
اليمن	١٣,٩
قطر	٠,٢
السعودية	٦,٧

إيران	١٠,٩

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تهدد الاستقرار والأمن الداخلي للدول، وهي ظاهرة اقتصادية ظهرت مع الازدهار الصناعي، وتختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر، كما أنها تختلف داخل المجتمع نفسه من منطقة إلى أخرى، وقد تعود أسباب البطالة إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وكلها تؤثر على المجتمع، وبالتالي تتفاقم مشكلة البطالة بشكل أكبر، ويؤدي ارتفاع نسبة البطالة إلى مشكلات كبيرة، كزيادة نسبة الجرائم، والهجرة غير المشروعة إلى الدول الأوروبية، والشعور باليأس واللجوء إلى الانتحار، والانحراف الأخلاقي.

وترتفع معدلات البطالة في كل من جيبوتي وفلسطين وليبيا والسودان والصومال والأردن بنسبة تتراوح ما بين ١٨٪ إلى ٢٧٪، ويرجع هذا إلى أسباب هيكلية وسياسية تعود إلى طبيعة النمو الاقتصادي، فالاقتصاد في معظم دول الوطن العربي اقتصاد نامي يعاني من مشكلات هيكلية داخلية وخارجية، والتي تعود إلى الاختلال في الموازنة العامة، بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة بين الادخار والاستثمار، وبناء على ذلك يتأثر كل من الإنتاج والاستهلاك، إضافة إلى الزيادة السكانية العالية والزيادة السنوية في أعداد الخريجيين، وزيادة العبء على القطاع الخاص في بعض الدول وضعف النمو الاقتصادي، إضافة إلى الاعتماد على الاستيراد، وقلة التصنيع اليدوي بسبب التقدم التكنولوجي، مما أدى إلى نقص فرص العمل، وفي إيران بلغ معدل البطالة ١٠,٨٪، ولذلك تهتم إيران بعد تولي الرئيس إبراهيم رئيسي بخفض معدل البطالة والحرص على إيجاد فرص عمل للشباب، وإعادة فتح المصانع المغلقة وتطوير الطرق وخطوط السكك الحديدية، والبدء في مشاريع إصلاحية لتوظيف أكبر عدد من العاطلين عن العمل.

ونظرًا للظروف السياسية التي مرت بها معظم الدول العربية في السنوات العشر الأخيرة من صراعات وتوترات وثورات وغياب للديمقراطية وانتشار الفساد، وتدني الحالة التعليمية والصحية، هيأت هذه الظروف مجتمعة الفرصة أمام إيران للتدخل في الشئون السياسية لبعض الدول العربية.

(٢) التركيب السلالي لدول الوطن العربي ودولة إيران

ينتمي سكان الوطن العربي من الناحية الجنسية إلى مجموعات البحر المتوسط، وهي أحد الفروع الرئيسية للسلالة القوقازية أو ما يعرف بالسلالة البيضاء، وتتميز هذه المجموعة بالقامة متوسطة الطول والرأس الطويل والشعر المموج والأنف المتوسط والبشرة السمراء التي تأخذ في السمرة الشديدة في المناطق الحارة[١].

وينتمي العرب في بعض المناطق إلى مجموعتين أساسيتين فرعيتين تتبعان سلالة البحر المتوسط وهما: المجموعة السامية التي يغلب وجودها في الجناح العربي الآسيوي، والمجموعة الحامية التي يغلب وجودها في الجناح العربي الأفريقي. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة السامية التي يغلب وجودها في الجناح العربي الآسيوي قد تأثرت بالمؤثرات الحامية التي يغلب وجودها العربي الأفريقي، كما أن العناصر الحامية في الجناح العربي الأفريقي قد تأثرت بالعناصر السامية الآسيوية نتيجة الهجرات التي خرجت على شكل موجات متلاحقة من الجناح الآسيوي إلى الجناح الأفريقي وما تبع ذلك من اختلاط واندماج[٢].

كما توجد بعض المظاهر السلالية التي لا تنتمي إلى سلالة البحر المتوسط بين بعض السكان العرب، كوجود المؤثرات الأرمينية في شمال غرب الوطن العربي، وتتمثل في بعض مناطق الخليج العربي في عرض الرأس أو توسطه وتقوس الأنف،

---

١) حسام الدين جاد الرب، جغرافية الوطن العربي، مرجع سابق، صـ١٣٩.

٢) المرجع السابق، ص ص١٣٩-١٤٠.

وقد وصل هذا العنصر الأرميني إلى سواحل شرق البحر المتوسط من آسيا الوسطى في زمن قديم للغاية، ولم يقتصر تأثيرهم على العرب، بل أثروا كذلك في اليهود الذين كانوا قد استقروا في فلسطين، كذلك توجد مؤثرات زنجية في غرب السودان بسبب نشاط العرب في التوغل نحو الجنوب(١).

كما توجد أقليات قومية غير عربية داحل الوطن العربي لم تستجب للتعريب رغم استجابتها للدين، كما هو حال الأكراد في العراق وسوريا، وكما هو حال البربر في شمال غرب أفريقيا، أو أن لم يمض وقت طويل على احتكاكها بالعرب لتستجيب للعروبة والإسلام، كما هو حال الزنوج في جنوب السودان، أو الأقليات القومية بعض مناطق سوريا والعراق(٢).

وقد أدى تنوع سكان دول الوطن العربي من حيث تركيبهم الإثني ودياناتهم ولغاتهم إلى التأثير البالغ على الحالة الأمنية والاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث نشبت الصراعات العرقية والإثنية في بعض القبائل في ظل انتشار الفقر والتخلف وانخفاض مؤشرات التنمية البشرية ونوعية الحياة وجودتها، وهو ما يظهر واضحًا في تعدد حالات الصراعات الأهلية والدولية بين دول الوطن العربي، والتي تحدث عندما يشعر أحد الأطراف بأن هويته وأمنه وبقائه مهددان من قبل طرف آخر، كأن تقوم حكومة ما باستيعاب جماعة عرقية معينة عبر القمع القسري والطرد، ويزداد التوتر والصراع مع غياب الديمقراطية الحقيقية وسوء الإدارة وانتشار الفساد والتدهور الاقتصادي وارتفاع حدة المخاطر الطبيعية التي تعاني منها دول الوطن العربي، كالجفاف والتصحر والأمراض والأوبئة، إضافة إلى التغير السياسي المعاصر والمتمثل في الاضطرابات الثورية في معظم دول الوطن العربي، وتزايد حالة اللجوء والهجرة غير المشروعة عبر دول الوطن العربي وخارجه، وهو ما يدفع إيران إلى التدخل لمساعدة

١) حسام الدين جاد الرب، جغرافية الوطن العربي، مرجع سابق، صـ١٤٠.

٢) المرجع السابق، صـ١٤١.

بعض المعاونين لها، وخاصة من الشيعة، كما هو الحال في لبنان وسوريا واليمن والعراق.

أما بالنسبة إلى إيران فهي دولة متعددة الأعراق تواجه عددًا كبيرًا من التهديدات الانفصالية، وتزيد الروابط العرقية عبر الحدود من احتمال نشوب صراع بينها وبين دول الجوار، خاصة في ظل انتشار الأقليات الإيرانية على حدود العديد من الدول المجاورة، حيث إن جميع المجموعات العرقية الإيرانية الخمس الرئيسية – الأذريون، والأكراد، والعرب، والبلوش، والتركمان – تمتد إلى داخل الدول المجاورة ولديها تاريخ من المطالبات الانفصالية، وتمثل هذه الطبيعة العرقية الطائفية والعابرة للحدود الوطنية للجماعات العرقية تهديدًا وجوديًا لوحدة الدولة في إيران(١).

تشكل الأقليات العرقية ما يقرب من نصف سكان إيران، ويقدر عدد السكان الفرس بحوالي ٥١٪ من إجمالي السكان، ويتكون باقي السكان من الأذريين (٢٤٪)، والأكراد (٧٪)، والعرب (٣٪)، والبلوش (٢٪)، والتركمان (٢٪)، وتمتد تلك المجموعات العرقية إلى ما وراء حدود إيران؛ إذ ينتشر الأذريون بين إيران وأذربيجان وتركيا، والأكراد بين إيران والعراق وسوريا وتركيا، والعرب بين إيران والعراق والدول العربية المطلة الخليج العربي، والبلوش بين إيران وباكستان وأفغانستان. ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود مسألة حساسة للغاية بالنسبة للحكومة المركزية الإيرانية(٢).

(٣) التركيب الديني للسكان في دول الوطن العربي وإيران

يوضح الجدول التالي التركيب الديني بدول الوطن العربي وإيران:

1) Alam Saleh (2013): Ethnic Identity and the State in Iran, Palgrave Macmillan, New York, pp. 2-3.
2) Ibid, p. 59.

جدول (٩): التركيب الديني للسكان في دول الوطن العربي وإيران

الدولة	مسلم	مسيحي	أخرى
مصر	٪٩٤,٨٩	٪٥,٠٨	٪٠,٠٣
ليبيا	٪٩٦,٥٤	٪٢,٦٧	٪٠,٧٩
تونس	٪٩٩,٣٨	٪٠,١٩	٪٠,٤٣
الجزائر	٪٩٧,٨٩	٪٠,١٧	٪١,٩٤
المغرب	٩٩,٨٤	٪٠,٠٦	٪٠,١٠
موريتانيا	٪٩٨,٥٦	٪٠,١٤	٪١,٣٠
السودان	٪٩٠,٦٩	٪٥,٣٨	٪٣,٩٣
ج. السودان	٪٦,١٢	٪٦٠,٣٤	٪٣٣,٥٤
الصومال	٪٩٩,٦٣	٪٠,٠٥	٪٠,٣٢
جيبوتي	٪٩٤,٥١	٪٢,٢٠	٪٣,٢٩
سوريا	٪٩٢,٦٤	٪٥,١٩	٪٢,١٧
لبنان	٪٦١,٠١	٪٣٨,١٦	٪٠,٨٢
الأردن	٪٩٧,١٧	٪٢,١٠	٪٠,٧٣
فلسطين	٪٩٦,٨١	٪٢,٤٦	٪٠,٧٣
العراق	٪٩٨,٩٠	٪٠,٨٥	٪٠,٢٥
الكويت	٪٧٣,٨٢	٪١٤,١٨	٪١٢,٠٠
البحرين	٪٧٠,٩٢	٪١٤,٣٤	٪١٤,٧٤
الإمارات	٪٧٦,٨٦	٪١٢,٥٠	٪١٠,٦٤
عمان	٪٨٥,٨٢	٪٦,٤٦	٪٧,٧٢
اليمن	٪٩٩,٠٤	٪٠,١٧	٪٠,٧٩
قطر	٪٦٧,٦١	٪١٣,٦٤	١٨,٧٥
السعودية	٪٩٢,٩٩	٪٤,٣٧	٪٢,٦٤

إيران	٪٩٩,٤٥	٪٠,١٥	٪٠,٤٠

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

ويتضح من الجدول تفوق الديانة الإسلامية في معظم دول الوطن العربي، عدا دولتي جنوب السودان ولبنان، وداخل الإسلام ينتشر المذهب السني والشيعي في معظم الدول، ونظرًا لحساسية هذا الموضوع لا توجد بيانات متوفرة عن نسبة السنة والشيعة في دول الوطن العربي، وهذا يفيد في معرفة تبرير موقف علاقات إيران وتقربها من الدول التي تظهر بها بوضوح الشيعة في مناطق محددة وواضحة، كالعراق واليمن والسعودية ولبنان والبحرين وسوريا.

ونظرًا لقلة البيانات الخاصة بالتركيب الديني التفصيلي لدول الوطن العربي، نجد من الصعوبة تحديد الاختلافات المذهبية للدين الإسلامي من حيث التقسيم السني والشيعي، لأن هذا سببًا مباشرًا في تدخلات إيران في دول الوطن العربي لحماية المذهب الشيعي والعمل على انتشاره بشكل كبير.

(٤) التركيب التعليمي في دول الوطن العربي وإيران

يوضح الجدول التالي التركيب التعليمي في دول الوطن العربي وإيران كما يلي:

جدول (١٠): التركيب التعليمي لسكان دول الوطن العربي وإيران في ٢٠٢١

الدولة	الأمية	%	التعليم ما قبل الأساسي	%	التعليم الأساسي	%	التعليم الثانوي	%	التعليم الجامعي	%
مصر	١٨,٥١٨,٩٧٩	٪١٧	١,٤٨٠,٤٢١	٪١	١٣,٢٦٥,٠٣٦	٪١٢	٩,٤١٣,٧٩٨	٪٩	٢,٩١٤,٤٧٣	٪٣
ليبيا			٦٢٧,٣٥٨	٪٩	٧٥٥		٧٣٢,٦١٤	٪١١	٥٤٢,٨٧١	٪٨
تونس	١,٧٤٤,٣١٨	٪١٤	٢٥٠,٨١٣	٪٢	١,٢٠١,٧٣٦	٪١٠	١,٠٤٧,٠٣٥	٪٩	٢٦٧,١٥٤	٪٢
الجزائر	٥,٤٨٤,١٤٨	٪١٢	٩٥٥,٥١٧	٪٢	٤,٥١٦,٥٧١	٪١٠	٤,٥٧٢,٥١٣	٪١٠	١,٦٠٠,٦٧٦	٪٤
المغرب	٦,٨٨٤,٥٣٩	٪١٩	٧٦١,٧٢٦	٪٢	٤,٤٣٢,٢٢٩	٪١٢	٣,٠٤٧,٥١٨	٪٨	١,١٢٠,٢٨٥	٪٣
موريتانيا	١,١٨٩,٦٧٤	٪٢٦	٣٦,١٨٢	٪١	٦٧٧,٤٥٨	٪١٥	٢٥٨,٣٣٨	٪٦	٢٣,٤١٧	٪١
السودان	٩,٧٧٣,٩١٧	٪٢١	١,٠٦٦,٣٨١	٪٢	٤,٨٩٩,٦٦٤	٪١١	٢,٢١٦,٢٦٢	٪٥	٦٥٣,٠٨٨	٪١
ج. السودان	٤,١٨١,٢٣٣	٪٣٩	١١٠,٨٢٤	٪١	١,٢٧٣,٨٥٢	٪١٢	١٦٤,١٣٥	٪٢	—	—
الصومال	—	—	١,٤٩٤,١٨٥	٪٩	٢٥٠,٤٥٣	٪١	١٣٠,٢٥٣	٪١	—	—
جيبوتي	—	—	٤,٢٦٤	—	٦٩,١٣٤	٪٦	٦٨,٧٣٤	٪٦	٤,٧٠٥	—
سوريا	—	—	١,٠٥٦,٩٣٩	٪٥	١,٥٤٧,٣١٦	٪٧	١,٨٥٧,١٤٠	٪٩	٦٩٧,٤١٥	٪٣
لبنان	٢٤٩,٩٦٠	٪٤	٢١٥,٦٤٧	٪٤	٥١٦,٥١٤	٪٩	٤٢٤,٠٢٨	٪٨	٢٤٢,٦٤٢	٪٤

الأردن	١١٦,١٧٣	٪١	١٣٤,٧٣٣	٪١	١,١٤٧,٢٠٢	٪١٠	٩٤٥,٠٦٨	٪٨	٣٢٠,٨٩٦	٪٣
فلسطين	٨٢,٧١٧	٪٢	١٤٨,٢٥٣	٪٣	٤٩٧,٠٠٢	٪١٠	٨٣٧.٦٦٦	٪١٧	٢١٧,٨٨٠	٪٤
العراق	٣,٣٢٠,٥٠٨	٪٨	٢,١٢٨,٨٨٢	٪٥	٤,٨٦٤,٠٠٠	٪١١	٢,٠٣٧,٥٠٩	٪٥	٨٦١,٢٢١	٪٢
الكويت	١٢٩,٧٠٢	٪٣	٧٥,٩٨٩	٪٢	٢٧٦,٣١٨	٪٧	٣٠٢,٠٤٧	٪٧	١١٧,٩٤٥	٪٣
البحرين	٣١,٨١١	٪٢	٣٤,٣٥٥	٪٢	١١٥,٨١٩	٪٨	١٠٢,٠٠٣	٪٧	٤٧,١٩٣	٪٣
الإمارات	٥٣٨,٥٠٢	٪٦	١٥٥,٩٩٩	٪٢	٤٦٢,٣٣٣	٪٥	٦٧٥,٨٦٤	٪٧	١٩١,٧٩٤	٪٢
عمان	١٦١,١٧٣	٪٤	٨٧,٩٥٦	٪٢	٢٩٠,٠٤٥	٪٦	٤٧٣,٢٠٨	٪١٠	١١٩,١٨٤	٪٣
اليمن	—	—	٣٦,٣٢٠	—	٣,٩٠٠,١٣٤	٪١٢	١,٩١٥.٨٧١	٪٦	٢٦٧,٤٩٨	٪١
قطر	١٥٣,٩٩٩	٪٦	٤٩,٠٨٥	٪٢	١٥٩,١٠٩	٪٦	١٢٩,٣٤٠	٪٥	٣٤,٩٤١	٪١
السعودية	١,١٥٦,٧٤٨	٪٣	٣٩٠,٠٩٩	٪١	٣,٣٩٠,٥٨٩	٪٩	٣,٢٠٥.٥٢٢	٪٩	١,٦٥٣,٠٦٩	٪٥
إيران	٨,٦٩٩,٩٠٠	٪١٠	٧٠٦,٠٩٣	٪١	٨,١٧١,٦٦٧	٪٩	٦,١٢٢,٢٦٤	٪٧	٣,٦١٦,١١٤	٪٤

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

من الجدول يتضح ارتفاع نسبة الأمية في بعض دول الوطن العربي، وهي جنوب السودان وموريتانيا والمغرب وتونس والجزائر ومصر، بينما تنخفض في كل من الأردن والسعودية، حيث بلغت في الدولتين على التوالي نحو ١٪ و٣٪ من حجم السكان.

تراوحت النسب الأموية بالنسبة للتعليم ما قبل الأساسي في دول الوطن العربي ما بين ١٪ إلى ٩٪ من حجم السكان، حيث بلغت نحو ١٪ في كل من مصر وموريتانيا وجنوب السودان والأردن والسعودية وإيران، بينما بلغت نحو ٩٪ في كل من ليبيا والصومال.

جاءت موريتانيا في المركز الأول من حيث نسبة التعليم الأساسي والتي بلغت حوالي ١٥٪ من حجم السكان، يليها كل من مصر وموريتانيا وجنوب السودان واليمن بنسبة بلغت نحو ١٢٪، بينما بلغت النسبة في إيران حوالي ٩٪.

بالنسبة للتعليم الثانوي تراوحت النسبة في معظم دول الوطن العربي وإيران ما بين ١٪ إلى ١٠٪ من حجم السكان، بينما ارتفعت إلى ١١٪ في ليبيا، و١٧٪ في فلسطين.

بالنسبة للتعليم الجامعي تراوحت النسبة في دول الوطن العربي ما بين ١٪ إلى ٨٪ من حجم السكان، وبلغت في إيران ٤٪، بينما وصلت في ليبيا إلى ٨٪ من حجم السكان.

وللمقارنة بين إيران ودول الوطن العربي من حيث التفوق العلمي ومدى احتياج دول الوطن العربي لها من أجل إقامة علاقات معها في هذا المجال، واستغلال إيران لإنشاء علاقات مع دول الوطن العربي بهدف استغلالها سياسيًا واقتصاديًا، يجب توضيح نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في دول الوطن العربي وإيران، ويوضح الجدول التالي نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في دول الوطن العربي وإيران كما يلي:

جدول (١١): نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي في دول الوطن العربي وإيران في ٢٠٢١

الدولة	التعليم	البحث العلمي والتنمية
مصر	٪٢,٤٨	٪٠,٩٦
ليبيا	—	—
تونس	—	—
الجزائر	٪٧,٠٤	—
المغرب	٪٦,٧٥	—
موريتانيا	٪١,٨٨	—
السودان	—	—
ج. السودان	—	—
الصومال	—	—
جيبوتي	—	—
سوريا	—	—
لبنان	٪١,٦٩	—
الأردن	٪٣,٦٧	—
فلسطين	—	—
العراق	—	٪٠,٠٤
الكويت	٪٦,٥٥	٠,١٩
البحرين	٪٢,١٥	
الإمارات	٪٣,٨٨	٪١,٤٥
عمان	—	٪٠,٣٧
اليمن	—	—
قطر	٪٣,٢٣	—
السعودية	٪٧,٨١	٪٠,٥٢
إيران	٪٣,٥٩	٪٠,٨٨

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

ويتضح من الجدول رقم ١١ والشكل رقم ٢٠ أن نسبة الإنفاق على التعليم في دول الوطن العربي وإيران تتراوح ما بين ١٪ إلى ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، حيث احتلت الجزائر والسعودية أعلى نسبة إنفاق على التعليم، بينما جاءت المغرب والكويت في المركز الثاني، ويليهم إيران وقطر

والإمارات والأردن بنسبة بلغت حوالي ٣٪، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي على البحث العلمي فهناك قلة في البيانات المتوفرة في هذا الشأن، ولكن إيران تسعى إرسال بعض البعثات التبشيرية في دول الوطن العربي وخاصة الأفريقي لنشر المذهب الشيعي.

شكل (٢٠): نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي في دول الوطن العربي وإيران في ٢٠٢١

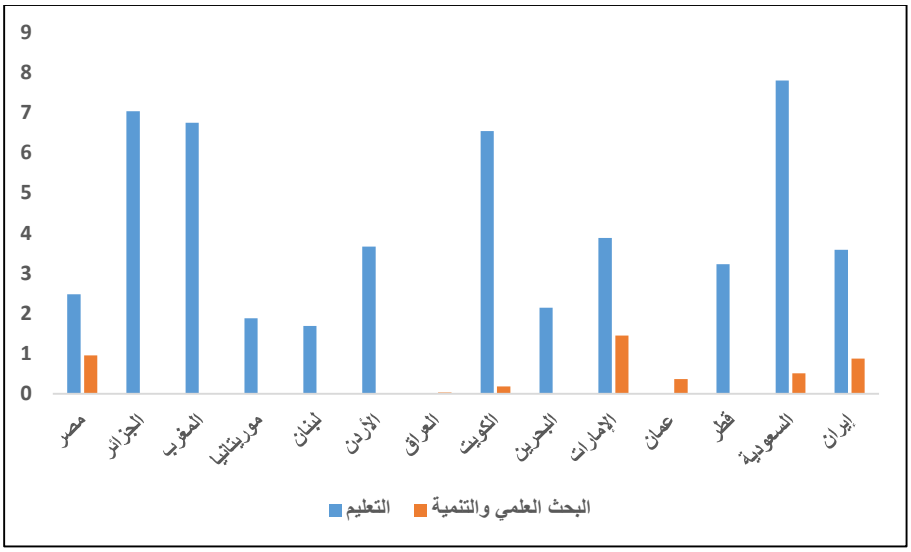

(٥) التركيب الاقتصادي في دول الوطن العربي وإيران

يوضح الجدول التالي التركيب الاقتصادي للسكان في دول الوطن العربي وإيران كما يلي:

جدول (١٢): التركيب الاقتصادي لسكان دول الوطن العربي وإيران في ٢٠٢١

الدولة	القوة العاملة	نسبة المشاركون في النشاط الصناعي	نسبة المشاركون في النشاط الزراعي	نسبة المشاركون في النشاط الخدمي
مصر	٣٠,٢٢٣,٣٧٤	٪٢٦,٩٤	٪٢٠,٦٢	٪٥٢,٤٤
ليبيا	٢,٢٥٢,١٦١	٪٢٤,٤٣	٪١٦,٤١	٪٥٩,١٧
تونس	٤,١٦٤,٧٧٣	٪٣٣,٤٦	٪١٣,٨	٪٥٢,٧٥
الجزائر	١٢,٢٦٠,٨٣٤	٪٣٠,٤٢	٪٩,٦	٪٥٩,٩٩
المغرب	١٢,٢٨٥,٦٢٤	٪٢٣,٠٩	٪٣٣,٢٥	٪٤٣,٦٦
موريتانيا	١,٠٨٥,٤٠٢	٪١٧,٦١	٪٣٠,٨٣	٪٥١,٥٦
السودان	١٣,٠٤٢,٨٣٧	٪١٦,٨٢	٪٣٨,٣٧	٪٤٤,٨١

ج. السودان	٤,١٧٧,٣٩٢	٪١٦,٣٩	٪٦٠,٣٨	٪٢٣,٢٣
الصومال	٣,٠٤٨,٥٢٠	٪٢,٤١	٪٨٠,٢٨	٪١٧,٣١
جيبوتي	٢٣٨,٣٦٧	٪١٣,٤٤	٪٢٤,٥٥	٪٦٢
سوريا	٦,٢٥٤,٥١٤	٪٢٣,١٩	٪١٠,١٣	٪٦٦,٦٩
لبنان	١,٨٥٩,٣٨٥	٪٢٣,٥٩	٪١١,٣٢	٪٦٥,١
الأردن	٢,٩٧٣,٩٩٢	٪٢٤,٤٥	٪٢,٤٧	٪٧٣,٠٩
فلسطين	١,٢٩٩,٤١٢	٪٣٠,٣٧	٪٦,٠٥	٪٦٣,٥٩
العراق	١٠,٦٨٣,٦٨٦	٪٢٢,٩٣	٪١٨,٢٧	٪٥٨,٨
الكويت	٢,٣٥٩,٢١١	٪٢٢,١٥	٪١,٧٨	٪٧٦,٠٧
البحرين	٨٢٧,١٤٦	٪٣٥,٢٥	٪٠,٩٤	٪٦٣,٨١
الإمارات	٦,٤٦٢,١٦٥	٪٣٤,٢٢	٪١,٣٩	٪٦٤,٣٩
عمان	٢,١٦٥,٩٠٣	٪٣٢,٠١	٪٣,٩٩	٪٦٣,٩٩
اليمن	٧,٥٣٤,٨٥١	٪١٠,٢	٪٢٧,٥٥	٪٦٢,٢٥
قطر	١,٩٩٠,١١٩	٪٥٣,٧	٪١,١٧	٪٤٥,١٤
السعودية	١٥,٦٨٣,١٣٨	٪٢٤,٨	٪٢,٤١	٪٧٢,٧٩
إيران	٢٨,٠٧١,٢٧٠	٪٣١,٣٩	٪١٧,٣٧	٪٥١,٢٤

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

- ومن الجدول يتضح ارتفاع عدد السكان في سن العمل بمعظم دول الوطن العربي وإيران، وجاءت مصر في المرتبة الأولى، تليها إيران، ثم ليبيا في المركز الثالث، بينما جاءت موريتانيا في المركز الأخير من حيث عدد القوة العاملة.
- تتصدر قطر دول الوطن العربي من حيث نسبة العاملين في النشاط الصناعي، حيث وصلت إلى ٥٣,٧٪، بينما جاءت البحرين في المركز الثاني بنسبة بلغت ٣٥,٢٥٪، تليها الإمارات بنسبة ٣٤,٢٢٪، بينما جاءت الصومال في المركز الأخير بنسبة بلغت ٢,٤١٪.
- أما في مجال الزراعة فنجد النسبة مرتفعة في كل دول الوطن العربي وإيران، حيث جاءت الصومال في المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو ٨٠٪ من حجم السكان في قوة العمل، تليها جنوب السودان بنسبة بلغت نحو ٦٠٪، ثم السودان بنسبة بلغت نحو ٣٨٪، والمغرب بنسبة ٣٣٪، وموريتانيا بنسبة ٣٠٪.
- وتسعى إيران إلى تدعيم موقفها الإقليمي في الوطن العربي بتقديم المساعدات الاقتصادية لبعض دوله، وخاصة سوريا والعراق.

- وبالنسبة لقطاع الخدمات تأتي الكويت في المركز الأول بنسبة بلغت ٧٦,٠٧٪ يليها الأردن بنسبة بلغت ٧٣٪ ثم السعودية بنسبة بلغت ٧٢٪، بينما تأتي الصومال في المركز الأخير بنسبة ١٧,١٣٪.

ويوضح الجدول التالي نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي بالدولار الأمريكي في دول الوطن العربي وإيران:

جدول (١٣): نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار الأمريكي في دول الوطن العربي وإيران في عام ٢٠٢٢

الدولة	نصيب الفرد بالدولار الأمريكي
مصر	٤٢٩٥.٤
ليبيا	٨٢١١.٤
تونس	٣٦٠٧.٩
الجزائر	٥٠٢٣.٣
المغرب	٣٤٤٢
موريتانيا	٢٠٥٧.٤
السودان	١١٠٢.٢
ج. السودان	١٠٨٢.٦
الصومال	٥٩٢.١
جيبوتي	٣٢٧٨.١
سوريا	٤٢١.٢
لبنان	٣٨٢٣.٩
الأردن	٤٤٨٢.٢
فلسطين	٣٦٧٨.٦
العراق	٦٤٤١.٩
الكويت	٤٢٨٢٣.٨
البحرين	٣٠١٤٦.٩
الإمارات	٥٣٧٠٨
عمان	٢٣٢٩٥.٣
اليمن	٥٣٣.٤
قطر	٨٧٤٨٠.٤

السعودية	٣٠٤٤٧.٩
إيران	٤٥٠٢.٥

المصدر: إحصاءات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

شكل (٢١): نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار الأمريكي في دول الوطن العربي وإيران في عام ٢٠٢٢

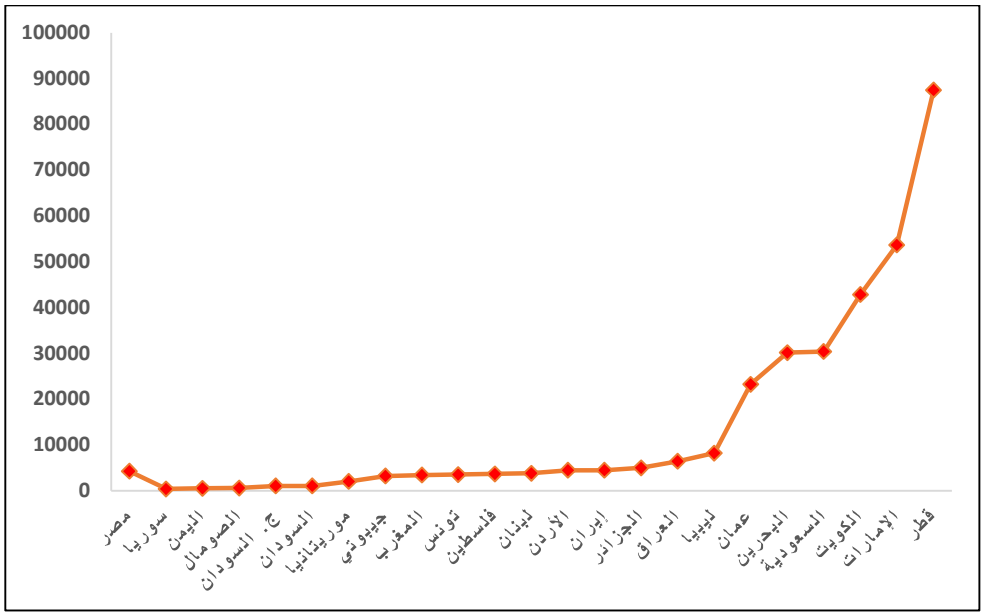

وفقًا لما يبينه الجدول والشكل السابقين تقع معظم الدول العربية في الشريحة من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ دولار، بينما بلغت أعلى النسب في دول الخليج العربي، حيث بلغت ٨٧,٥ في قطر، ٥٣,٨ في الإمارات، ٤٢,٩ في الكويت، ٣٠,٤ في السعودية، ٣٠,١ في البحرين، ٢٣,٢ في عمان، بينما لم تتجاوز مستوى ٦٠٠ دولار في كل من سوريا (٤٢١,٢ دولار) واليمن (٥٣٣,٤) والصومال (٥٩٢,١). أما في إيران فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٥٠٢,٥ دولار سنويًا. وهذا يفسر سعي إيران بشكل كبير إلى التدخل في دول الخليج العربي، التي هي بالأساس تحقق وفرة في الناتج القومي.

المبحث الثالث

العلاقات الدولية بين إيران والدول العربية

حين سُئِل "ستيوارت إلدِن" Stuart Elden، أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة دورهام Durham University بالمملكة المتحدة، عن كيف يرى اتجاه الجغرافيا السياسية في العقود المقبلة، أجاب: "آمل أن يتعطل ذلك الفصل المصطنع بين الجغرافيا السياسية والعلاقات السياسية الدولية؛ فكلاهما يتناول ذات المباحث. ولعل أحد أهم الأشياء التي أثمنها في قسم الجغرافيا بجامعة دورهام هو قيام عدد من المتخصصين في الجغرافيا السياسية بالتدريس في برامج السياسة والعلاقات الدولية، وجميعهم بإمكانه القيام بذلك، ولذلك فإنه من النادر أن تدور نقاشاتنا حول الجغرافيا السياسية في ذلك الإطار الضيق الذي يتمحور حول ما يمكن وما لا يمكن أن يندرج ضمن اهتمامات الجغرافيا السياسية[١]."

والعالم الذي نعيش فيه هو مساحة كبيرة تتنوع في تكوينها وتقسيمها، وذلك نظرًا لتنوع وتعدد الطرق التي يتم بها تقسيم سطح الأرض سياسيًا وطبيعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، والتقسيمات السياسية هي سبب وجود العلاقات الدولية، وتنوع أجزاء سطح الأرض واختلافها هو سبب وجود الجغرافيا؛ إذ لو قُدر للأرض أن تكون مصقولة بشكل جيد على نحو كرة البلياردو مثلًا، فلربما لم يكن هناك علم الجغرافيا، وحينها ستكون العلاقات الدولية أبسط بكثير؛ إذ إن النظام الكامل للعلاقات الخارجية للدولة يتأثر بعمق موقعها من البحر واليابسة، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تكون الجغرافيا عاملًا قويًا في العلاقات الدولية[٢].

كما أن البيئة الإقليمية للدولة ومنطقتها الجغرافية تشكل سياقًا وتوفر معيارًا لسلوكها وتفاعلاتها الدولية، ويمكن رؤية ذلك بصورة واضحة من خلال مقارنة نطاق الخيارات المتاحة أمام دول كدول أفريقيا في علاقاتها الخارجية بتلك المتاحة أمام دول أمريكا الوسطى، وتلك المتاحة أمام دول أمريكا الوسطى بتلك المتاحة أمام الصين أو الدول المجاورة لروسيا[٣].

1) Stuart Elden (2012): Political Geography and International Relations Theory, Interview by Leonhardt van Efferink, available at: https://exploringgeopolitics.org/interview_elden_stuart_political_geography_international_relations_theory_un_united_nations_charter_law_territoriality_land_terrain_space/

2) Jean Cottmann (1951): Geography and International Relations, World Politics, vol. 3, no. 2, pp. 153-157.

3) Shahram Chubin and Sepehr Zabih (1974): The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great-Power Conflict, University of California Press, Berkely, pp. 133-134.

أولًا ملامح العلاقات الإيرانية العربية

تمثل المنطقة العربية ورقة رابحة في الفكر الاستراتيجي الإيراني، ويعود ذلك لما تملكه هذه المنطقة من أهمية جغرافية كبيرة، وإطلالة على أهم الممرات المائية في كل من البحر الأحمر، والخليج العربي، وكذلك المخزون النفطي الذي يرتكز أغلبه في الوطن العربي، لذا تسعى إيران جاهدة لإبقاء يد لها في دول المشرق العربي، والخليج العربي(١).

أخذت العلاقات العربية الإيرانية طابع الخوف منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩(٢)، والتي كانت بمثابة نقطة تحول رئيسية في تاريخ إيران الحديث، وكان لها أصداء تخطت حدودها بعيدًا، ذلك لأنها – على حد تعبير الخميني – بمثابة البديل الأمثل للنظام العالمي المعاصر الذي تهيمن عليه قوى "الظلم والقمع". وعلى الرغم من مرور ما يقرب من خمسة عقود، إلا أن النظام الإسلامي في إيران لا يزال في بحثه عن النهج الأمثل للتعامل مع الصراع الدائم على السلطة بين الاتجاهات المتنافسة والتحديات الإقليمية والدولية(٣).

وأثار هذا الحدث قلقًا شديدًا في العالم، لاسيما في الدول الغربية، نظرًا لتصميم الجمهورية الإسلامية الإيرانية المعلن على تصدير الثورة إلى منطقة الشرق الأوسط، مما يهدد باضطراب منطقة أساسية بالنسبة إلى الحاجات النفطية للعالم بأسره، بالإضافة إلى أن هذا التصميم الإيراني على مزج تصدير الثورة بالنضال ضد إمبريالية النظام العالمي الحالي سيؤدي بالضرورة إلى مواجهة حتمية مع الدول الغربية، وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على النظام العالمي المعاصر(٤).

وأحدثت الثورة الإسلامية تغييرًا جذريًا في نظرة إيران إلى محيطها الإسلامي بشكل عام والعربي بشكل خاص وعلاقاتها الدولية به، فلم تكن الثورة مجرد عنوان لحركة، وإنما كانت كالإطار العام الذي يرغبون في وضعه موضع التنفيذ في جميع أنحاء العالم الإسلامي؛ حيث نظر النظام الإسلامي في إيران إلى انتصاره الداخلي على أنه مرحلة وأداة لتغيير شامل في العالم الإسلامي، ونموذج يحتذى به

---

١) حسنى عبد الحق، إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط دراسة حالة العراق، سوريا، اليمن، مرجع سابق، ص ص١٦٥-١٦٦.

٢) المرجع السابق، صـ١٦٦.

3) Maryam Panah (2007): The Islamic Republic and the World: Global Dimensions of the Iranian Revolution Pluto Press, London, p. 149.

٤) فاطمة الزهراء بوسكران (٢٠١٤): أثر تركيبة النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران ١٩٧٩-٢٠٠٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، صـ١.

من قبل دوله. وهذا ما أكده الخميني عند توليه السلطة، مشيرًا إلى أن إيران هي نقطة البداية لحركة إسلامية، وأن الحركة الإسلامية في إيران ليست من أجل إيران وحدها، وإنما هدفها العالم الإسلامي[١].

ويمكن تلخيص أهداف الثورة الإسلامية الإيرانية كالتالي[٢]:

- إقامة دولة إسلامية تستند إلى مبدأ ولاية الفقيه، الذي أعطاه الخميني بعدًا سياسيًا ودينيًا مطلقًا، والفقيه في الحكومة يمثل ظل الإمام المنتظر.
- الإطاحة ببقية الحكومات الإسلامية الراهنة وتشكيل حكومة إسلامية واحدة تنطلق من إيران.
- غزو الدول وإزالة الحكومات الرجعية ونشر التشيع في أرجاء العالم.

مرت العلاقات الإيرانية مع دول الوطن العربي بعدة مراحل منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ استندت بمجملها على طبيعة مراحل الثورة الثلاث، وذلك استنادًا للظروف التي حدثت في كل مرحلة، وهي على النحو التالي[٣]:

(١) المرحلة الأولى ١٩٧٩-١٩٨٩

تبرز ملامح هذه المرحلة خلال العقد الأول من قيام الثورة الإسلامية، حيث أسست خلالها الجمهورية الإيرانية بنظام يسمى "ولاية الفقيه" بدلاً من النظام الملكي الذي كان قائمًا قبل قيام الثورة، وشهدت هذه المرحلة اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، والتي استمرت لثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، والتي أثرت على طبيعة العلاقة بين الجانبين الإيراني والعربي.

واتسمت العلاقات الإيرانية العربية في هذه المرحلة بالتمايز والتباين، فعلى الرغم من أن العلاقة تتصف بالتوتر من قبل معظم الدول العربية تجاه إيران، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة القطيعة التامة عند معظمها، فقد بدأت العلاقات بين إيران ومصر بالتوتر منذ اندلاع الثورة الإيرانية احتجاجًا على توقيع مصر اتفاقية "كامب ديفيد" مع إسرائيل، واستقبالها للشاه ووقوفها إلى جانب العراق في الحرب، إلا إنه في المقابل استمرت العلاقات وطيدة بين إيران وسوريا على امتداد المرحلة، بينما احتفظت إيران بعلاقات متغيرة مع كل من ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، أما دول الخليج فقد تراوحت العلاقة بين الانقطاع مع كل من السعودية والكويت، وإلى درجة متوسطة في العلاقة مع كل من الإمارات وقطر

1) David Menashri (2007): Iran's regional policy: between radicalism and pragmatism. Journal of International Affairs, p. 154.

٢) ممدوح بريك محمد الحجازي (٢٠١٤): النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣-٢٠١١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص٥٣-٥٤.

٣) محمد أحمد المقداد (٢٠١٣): تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية – العربية دراسة حالة)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد٢، ص ص٤٥٩-٤٦٢.

وعمان، حيث لم تر العديد من الدول وجود أية مصلحة في إيجاد علاقة عداء مع إيران، خاصة وأن بعضًا منها ليس له حراك نحو التنافس على النفوذ الإقليمي، ولم يقم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

شكل الموقف عند معظم الدول العربية تجاه الحرب العراقية– الإيرانية مفاصل مهمة في بلورة موقف الطرفين في هذه المرحلة، حيث دفعت معظم الدول العربية وخاصة مصر والأردن ودول الخليج بكل قواها لإضعاف إيران، وذلك خشية من تفوقها وامتداد نفوذها إذا ما حققت النصر على العراق، مما دفع بدول الخليج وخاصة السعودية إلى تمويل صفقات عسكرية لصالح العراق، والسماح برفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها مما أدى إلى زيادة توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي خاصة وأن ذلك مثل عند إيران استخفافًا بمكانتها.

(٢) المرحلة الثانية ١٩٩٠-٢٠٠٣

تستند بداية ونهاية هذه المرحلة إلى نشوب حرب الخليج الثانية نتيجة احتلال العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠ وحتى احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، تتسم ملامح أنماط التفاعلات بين الجانبين الإيراني والعربي في هذه المرحلة.

وخلال هذه المرحلة، ظل التحالف الإيراني–السوري على مستوى رفيع من الاستمرارية والقوة، واستأنفت العديد من الدول العربية علاقاتها مع إيران وأبرمت معها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، بينما اتسمت العلاقات بالتوتر بين الإمارات وإيران، نتيجة لاحتلال إيران للجزر الاماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الصغرى، طنب الكبرى)، كما استمرت العلاقات الدبلوماسية غائبة بين إيران ومصر، وانضمت كذلك الجزائر بعد انتقاد إيران للانتخابات النيابية في الجزائر في عام ١٩٩٢.

كما شهدت إيران في هذه المرحلة تغيرًا داخليًا نتيجة التغير في فكر رموز الثورة الإيرانية والتي قادت إيران خلال هذه المرحلة، حيث بدأ الفكر الإسلامي يميل إلى التعامل مع تطلعات الدولة الإيرانية، وانفتاحها على العالم الخارجي وخاصة الدول الإقليمية، وبات الخطاب السياسي الإيراني الذي حمله الإصلاحيون مثل رفسنجاني وخاتمي أكثر تقبلاً عند الدول العربية، وخاصة دول الخليج مقارنة بالمرحلة الأولى من عمر الثورة الإسلامية، وهذا من شأنه أن يمهد لتبادل الزيارات وفتح قنوات الاتصال والعلاقات المتعددة بين الجانبين الإيراني والعربي.

(٣) المرحلة الثالثة ٢٠٠٣-إلى الآن

وتمتد هذه المرحلة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى الآن، وتشكل هذه الحقبة الزمنية نمطًا جديدًا من التحول يحمل ملامح تميل إلى الركود والسلبية من قبل الجانب العربي تجاه إيران، وذلك لعدة أسباب ظهرت على ضوئها ملامح جديدة من العلاقات بين الجانبين العربي والإيراني.

واستفادت إيران من غياب الدور العربي الإستراتيجي في المنطقة، مما ساعد إيران على استغلال ذلك، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فعملت على مد نفوذها من خلال المكون الطائفي في العراق، لتزداد مخاوف الدول العربية ذات التركيبة الشيعية من سكانها خاصة دول الخليج، وبعد أن اتضح الدور الإيراني الفاعل في العراق، وتفاعل معظم القيادات التي تدير العراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ على أيدي قوات التحالف الأنجلو–أميركية.

وتتسم العلاقات الإيرانية العربية خلال هذه المرحلة بالفتور، خاصة مع اتجاه معظم دول الوطن العربي إلى تعزيز علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم توقيع اتفاقية اسطنبول الأمنية عام ٢٠٠٤ بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتشهد هذه المرحلة – وما زالت – تخوفًا عربيًا ملحوظًا من امتلاك إيران سلاحًا نوويًا تعتبره ذا تأثير فاعل يخل في نوع التوازن والاستقرار الإقليمي، ولدرجة قد تؤدي إلى نفوذ كبير لإيران في منطقة الشرق الأوسط على حساب مصالح الدول العربية المختلفة، وهذا من شأنه أن يهدد وجود الأنظمة السياسية العربية القائمة ومكونات الأمة الاسلامية، كون إيران لها موروث تاريخي يستند إلى الرغبة في تدشين إمبراطورية فارسية.

وظهرت في هذه المرحلة ساحات إيرانية في مناطق من العالم العربي، تتمثل في كل من دول الخليج ولبنان وفلسطين والعراق واليمن، ولها مظاهر من النفوذ الإيراني في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية ازدهرت في فترة الاحتلال الأميركي للعراق بعد أن أفرز الاحتلال التقسيمات الطائفية داخل العراق، كتمثيل الشيعة والأكراد كأطراف رئيسية في الهياكل والمؤسسات الحكومية، مما فتح المجال لإيران التواصل مع القوى السياسية في العراق خاصة مع حركات المقاومة المسلحة، وتلك المنخرطة في العملية السياسية، كما أسهم ذلك في توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية كحق التنقيب عن النفط والاستثمار بهذا المجال، ونشطت إثر ذلك حركة التبادل التجاري بين الطرفين، كما دفعت إيران ببعض الأطراف العراقية لمنع توقيع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، كما استخدمت إيران المتغير الثقافي في نفوذها داخل العراق، وذلك بتشييد المستشفيات والمدارس والأماكن الدينية، واستخدام اللغة الفارسية في عدد من مناطق العراق خاصة في إقليم البصرة، والدفع بسكان هذا الإقليم لاستقلاله بصورة مماثلة كما هو إقليم كردستان في شمال العراق.

كما يتجلى النفوذ الإيراني في لبنان من خلال دعم حركة المقاومة (حزب الله) الذي بات يتنامى بشكل فاعل كحركة اجتماعية وأمنية وقوة سياسية ممثلة في الحكومة والبرلمان، مما مكن الدور الإيراني ليكون ذا نفوذ، وطرفًا حاضرًا في كل الأزمات السياسية التي ما زالت تمر بها الدولة اللبنانية. واقتصاديًا هناك العديد من المؤسسات التنموية الإيرانية في لبنان كمؤسسات تقوم بإعادة الإعمار وتعويض

المتضررين ورعايتهم بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، وهذا بدوره يعطي لإيران قوة تجاه حسابات الصراع مع الولايات المتحدة والمجتمع الأوروبي وإسرائيل في مواجهة برنامجها النووي.

ثانيًا العلاقات الإيرانية العربية

شهد التاريخ الحديث في العلاقات الإيرانية العربية أحداثًا مهمة حددت ملامح هذه العلاقات وضوابطها، منذ تأسيس الدولة الصفوية في إيران عام ١٥٠٠، وحتى مجيء الأسرة البهلوية للحكم عام ١٩٢٥، وصولًا إلى عهد الثورة الإسلامية الخمينية الذي بدأ عام ١٩٧٩ حتى الآن. فقد اتسمت علاقات إيران بالعرب خلال الحقب الزمنية المذكورة باضطراريات كصيرة، تخللها الكثير من المواجهات والاعتداءات، بما في ذلك سيطرة إيران على مناطق عربية، كالجزر الإمارتية (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى) في الخليج العربي منذ عام ١٩٧١، ثم المواجهة العسكرية مع العراق عام ١٩٨٠[١].

اتسمت العلاقات الايرانية العربية بصورة عامة بكونها علاقات ذات روابط استراتيجية للطرفين، تفرضها الجغرافيا والتاريخ والعقيدة والمصالح المشتركة، السياسية والاقتصادية منها على وجه التحديد، لما لها تأثير على استقرار الوضع الإقليمي في المنطقة. فمع بروز العهد البهلوي (١٩٢٦-١٩٧٩) والصراع هو العنصر الفاعل في إدارة العلاقات بين الجانبين، وحتى بعد أن ظهرت دعوات لإقامة تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة وثيقة، إلا إنها لم تحدث الأثر الكافي، وبدلًا من ذلك فقد غلب على العلاقات التباين الحاد في الرؤى حتى لأبرز القضايا المصيرية، واختفاء صورة التعاون المشترك إلا في مستوياته الدنيا على الجانب الثقافي والديني، وفي إطار استراتيجي واقليمي يتأرجح بين الصعود والهبوط من فترة الى أخرى[٢].

السعودية

شهدت العلاقات الإيرانية السعودية منذ نشأتها استقرارًا نسبيًا بين الدولتين، ويمثل عام ١٩٢٦ حدثًا مهمًا في التاريخ السعودي والإيراني الحديث والمعاصر، ففي يناير من هذا العام بويع الملك عبدالعزيز آل سعود ملكًا على الحجاز بجانب أنه سلطان نجد وملحقاتها، وفي أبريل من ذات العام توج الشاه محمد رضا بهلوي امبراطورًا على إيران، وحدث أول اتصال بين الملك عبدالعزيز والشاه محمد رضا بهلوي في نفس العام، وذلك لحضور مؤتمر العالم الإسلامي، كما أبرمت معاهدة صداقة واعتراف

١) ياسر إبراهيم عمر سلامة، السياسة الإيرانية تجاه ثورات الربيع العربي (الثورة السورية نموذجًا)، مرجع سابق، ص صـ٣٨-٣٩.

٢) محمد سالم أحمد الكواز (٢٠٠٧): العلاقات الإيرانية-السعودية ١٩٧٩-٢٠٠١ دراسة سياسية، دراسات إقليمية، المجلد ٤، العدد ٧، صـ٢٦٠.

بين الدولتين في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩، والتي كان من أهم نصوصها إقامة علاقات دبلوماسية وتأكيد أواصر الصداقة بين الدولتين(١).

كان قيام الثورة الإسلامية الإيرانية بمثابة الفاصل الكبير في مسيرة تلك العلاقات تزامنًا مع النهج الإيديولوجي الذي تبنته إيران في سياستها الخارجية والذي بات يعرف باسم "تصدير الثورة"، لتخلق الثورة الإيرانية وضعًا يسوده التوتر في علاقتها بدول المنطقة، وخاصة المملكة العربية السعودية. وفي أعقاب وفاة الخميني شهدت العلاقات بين الدولتين تفاهمًا وتعاونًا في مختلف الجوانب، وخاصة بعد وصول محمد خاتمي إلى الحكم في إيران عام ١٩٩٧، والذي توج بتوقيع الحكومتين على اتفاقية أمنية في ٢٠٠١ أنهت مظاهر الشد والجذب والخلاف والتوتر الذي كان قائمًا بشكل متفاوت بينهما(٢).

بالنسبة إلى السعودية فقد تفاوتت علاقاتها مع إيران مثل معظم الدول العربية. ولا يزال الخلاف والتباين قائمًا في ظل "حرب باردة" بين الدولتين حول الأدوار ومواقع النفوذ لكل دولة، وحول ملفات المنطقة الساخنة من لبنان إلى فلسطين والعراق وصولًا إلى اليمن. ويكمن الطابع السياسي لهذا الخلاف في تعارض وجهات النظر، خصوصًا حول المواقف مما يجري في فلسطين، أو دعم التسوية والسلطة الفلسطينية. وفي العراق حول النفوذ الإيراني فيه، وفي اليمن حول تأييد إيران للحوثيين. ولا يخفى الطابع المذهبي المباشر حينًا وغير المباشر حينًا آخر لهذا الخلاف، وكذلك طموحات كلا الدولتين على زعامة العالم الإسلامي. وما يزيد من المخاوف بين الطرفين التنامي المطرد لقدرات إيران العسكرية وبرنامجها النووي من جهة، وصفقات الأسلحة السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وقواعد هذه الأخيرة في الخليج من جهة ثانية(٣).

وفي الوقت نفسه ثمة مسارات مفتوحة من البحث عن التفاهم ومن تجنب التصعيد ومن المخاوف من الفتنة المذهبية بين الدولتين. ومن ذلك على سبيل المثال تأييد إيران المساعي السورية السعودية لحل الأزمة في لبنان (قرار المحكمة الظني)، وامتناع إيران عن مهاجمة صفقات التسلح السعودية، وتجنب التصريحات الاستفزازية من مسئولي الدولتين، ودعوة دول مجلس التعاون في قمتهم في ٢٠١٠ إلى التسوية السلمية للبرنامج النووي الإيراني(٤).

---

١) كامل علي مسعود الويبة (٢٠١٧): العلاقات السعودية الإيرانية والصراع حول دول الخليج ١٩٥١-١٩٦٠، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية، جامعة بنغازي، العدد ٢١، صـ٥.

٢) محمد سالم أحمد الكواز، العلاقات الإيرانية-السعودية ١٩٧٩-٢٠٠١ دراسة سياسية، مرجع سابق، صـ٢٥٧.

٣) طلال عتريسي (٢٠١١): علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، صـ٥.

٤) المرجع السابق، صـ٥.

البحرين

تعود العلاقات البحرينية الإيرانية إلى بداية القرن السابع عشر عندما حكمت الدولة الصفوية البحرين لفترات متقطعة ابتداء من العام ١٦٠١ حتى عام ١٧٨٣، وظلت إيران تنظر إلى البحرين وكأنها جزء من إمبراطوريتها، واستمرت هذه النظرة حتى عام ١٩٦٩ عندما قامت الأمم المتحدة بإجراء استفتاء للشعب البحريني ، الذي صوت لاستقلالها في أغسطس ١٩٧١، وقد مرت العلاقات الثنائية بين الدولتين بمراحل عديدة أهمها بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، حيث كان للثورة تأثير كبير في المنطقة، وخاصة بالنظر إلى شعار تصدر الثورة الذي رفعته إيران خلال العقد الأول من الثورة، وكانت البحرين تنظر الى هذا الشعار وكأنه تهديد لها باعتبار طبيعة التكوين المذهبي لكل منهما، حيث أكثرية سكان البحرين هم من أتباع المذهب الشيعي الذي يمثل المذهب السائد والحاكم في إيران، ورغم أن البحرين بادرت بتأييد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وأرسلت وفدًا رسميًا لتهنئة أقطاب الثورة إلا أن العلاقة لم تدم طويلاً[١].

مرت العلاقات الإيرانية البحرينية طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات بعواصف عديدة، أهمها عندما اتهمت البحرين طهران بتمويل جماعات شيعية لقلب نظام الحكم وإثارة القلاقل في صفوف الشيعة، في وقت بدأت فيه الحرب الإيرانية العراقية وكانت البحرين من الداعمين للعراق. وبلغت ذروة التوتر بينهما في بداية عام ١٩٩٧ عندما أعلنت البحرين تخفيض مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إيران إلى المستوي قائم بالأعمال بعد اتهامها بالتورط من خلال الشيعة في المحاولة الانقلابية التي جرت أواخر سنة ١٩٩٦[٢].

ومع وصول خاتمي إلي السلطة في طهران بدأت العلاقات بين البلدين تشهد انفراجًا واضحًا، وذلك بعد أن تخلت إيران عن شعاراتها الخاصة بتصدير الثورة، لكن التطور الأهم في هذه المرحلة الجديدة جاء مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في مارس عام ١٩٩٩ خلفًا لوالده الراحل الشيخ عيسى بن سليمان واطلاقه للمشروع الإصلاحي الذي كان من أهم نتائجه حدوث انفتاح سياسي مع إيران[٣].

ورغم الأجواء المشحونة في المنطقة بين أمريكا وإيران لم يطرأ تغير كبير علي الوضع القائم بينهما ومؤخراً وخلال زيادة وزير الخارجية الإيراني للمنامة شدد ملك البحرين علي دعم بلاده لوجهات

١) ونيس حسين البرني (٢٠٠٨): السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، ليبيا، صـ٨٦.

٢) المرجع السابق، صـ٨٦.

٣) المرجع السابق، صـ٨٧.

النظر الإيرانية إزاء القضايا الإقليمية وأعتبر استخدام طهران للطاقة النووية لأغراض سليمة بحتة مشروع لها موضحًا أن أمن إيران بمثابة أمن الخليج، محذراً من مغبة أي تعرض لها[١].

الإمارات

تعد قضية الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى، العائق الأساسي أمام تطبيع العلاقات بين إيران والإمارات، كما تسهم في تعقيد العلاقات الإيرانية مع دول الخليج الأخرى، فقضية الجزر حالت دون توثيق العلاقات بين إيران وجيرانها في الجنوب، فظلت هذه العلاقات سطحية[٢]. وهذا النزاع على الجزر الثلاث ليس حديث العهد، وإنما تمتد جذوره إلى القرن الثامن عشر، وكان دائمًا محط مد وجزر طبقًا للظروف التي كانت تحكم المنطقة في ذلك الحين، وتبعًا للمتغيرات الدولية والإقليمية التي تؤثر عليها[٣].

وصفت وكالة الصحافة الفرنسية الأهمية الاستراتيجية للجزر الثلاث في تقرير لها أذاعته مساء احتلال إيران للجزر في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ بأنها تقع في منطقة استراتيجية فريدة نظرًا لإشرافها على سواحل إيران والعراق والسعودية. وقالت الوكالة إن موقع هذه الجزر يفوق في أهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل المضيق، وإن الجزر الثلاث لا تقل في أهميتها الاستراتيجية عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر المتوسط وعن عدن في مدخل البحر الأحمر، وإنها في هذه المكانة تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج وتتحكم فيها أيضًا[٤].

وعلى الرغم من وقوع عدد من الموانئ الكبيرة والمدن التجارية على شواطئ الخليج العربي إلا إن الجزر الثلاث تتمتع بمميزات استراتيجية مهمة مما جعل التركيز على احتوائها والسيطرة عليها هدفًا سعت إليه قوى عديدة في طليعتها إيران، إضافة إلى القوى الاستعمارية التي وفدت على المنطقة منذ العصور الماضية؛ فالجزر الثلاث في موقعها وأهميتها أشبه بالصمام الذي يشرف على الشريان المائي والملاحي الذي يمثله الخليج العربي المرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق والبحر الأحمر من جهة الغرب[٥].

---

١) ونيس حسين البرني، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧، مرجع سابق، صـ٨٧.

٢) صبا حسين مولى (٢٠٢٠): العلاقات الإماراتية–الإيرانية ١٩٧١–٢٠٠٠، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٠، العدد ١، صـ٤١١.

٣) أسماء العجمي (٢٠١٩): النزاع الإيراني–الإماراتي حول الجزر، مركز الخليج لسياسات التنمية، متاح على https:// gulfpolicies.org.

٤) أحمد جلال التدمري (٢٠٠٠): الجزر العربية الثلاث (دراسة وثائقية)، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، الإمارات، صـ٦٥.

٥) المرجع السابق، صـ٦١.

تجدر الإشارة إلى أن موقف المجتمع الدولي من النزاع الإيراني الإماراتي مؤيد بالإجماع لأحقية دولة الإمارات على الجزر، كموقف الولايات المتحدة وبريطانيا والصين، وكذلك الهيئات الدولية والإقليمية، ومنها مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الدول العربية التي أيدت بالإجماع أحقية الإمارات بالجزر الثلاث ونددت بالاحتلال الإيراني للجزر[١].

على الرغم من النزاع حول الجزر، توصلت الدولتان إلى تعايش مؤقت يرضي الطرفين، وتجلى ذلك باعتراف إيران باتحاد الإمارات العربية الذي تم إعلانه عام ١٩٧١، وكان اعتراف إيران بعد ٤٨ ساعة فقط من إعلان الاتحاد، لكن لم تعجل الإمارات بالتطبيع لأن احتلال الجزر كان ولا يزال من الموضوعات الحساسة بالنسبة لها. وإبان قيام الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه ظهر بعض الأمل في حل قضية الجزر استنادًا إلى تصريحات المسئولين الإيرانيين الذين دعوا إلى إقامة علاقات جيدة مع دول الخليج، إلا إن الثورة سرعان ما خلقت غموضًا كبيرًا بشأن مستقبل العلاقات بين الطرفين، وذلك لمحاولة إيران تصدير الثورة وجعل الخليج بحيرة فارسية[٢].

لم تمنع أزمة الجزر الدولتين من تعزيز أواصر الروابط الثقافية والتجارية؛ فقد كانت إمارة دبي شريكًا تجاريًا مهمًا لإيران تقوم بدور المركز الرئيسي لإعادة التصدير إلى إيران، وارتفع إجمالي التجارة غير النفطية بين إمارة دبي وإيران من ٧٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٩ إلى ١,١٣ مليار عام ١٩٩٣. وترتفع هذه الأرقام أكثر في مجال إعادة التصدير، حيث تحتل إيران المرتبة في حجم تعاملات دبي الذي يقدر بنحو ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، أي حوالي ٣٢٪ من إجمالي تعاملات دبي في مجال إعادة التصدير[٣].

إجمالًا، رغم وجود الخلاف بشأن تبعية الجزر الثلاث، فقد ساهم التقارب السعودي الإيراني في تخفيف حالات الاحتقان بين الإمارات وإيران، وعزز العلاقات الدبلوماسية والتجارية بينهما، إذ تعتبر الإمارات هي الشريك التجاري الأول لإيران، فوصل حجم صادرات الإمارات إلى إيران عام ٢٠٠٦ نحو ٧,٥ مليار دولار، فيما بلغ حجم صادرات إيران إلى الإمارات نحو ٢,٥ مليار دولار، ولإيران جالية كبيرة في الإمارات تقدر بنحو نصف مليون نسمة، وبلغ حجم الأموال الإيرانية التي دخلت إمارة دبي فقط للاستثمار أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ فقط[٤].

---

١) مصطفى بشراوي (٢٠٢٢): تداعيات النزاع الإماراتي–الإيراني على العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٧١–٢٠١٨، مجلة المعيار، المجلد ٢٦، العدد ٤، صـ١٢٢٢.

٢) صبا حسين مولى، العلاقات الإماراتية–الإيرانية ١٩٧١–٢٠٠٠، مرجع سابق، صـ٤٠٩.

٣) المرجع السابق، صـ٤٠٩.

٤) ونيس حسين البرني، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧، مرجع سابق، صـ٩٣.

الكويت

تميز رد فعل الكويت مثل باقي دول الخليج بالحذر الشديد تجاه الثورة الإيرانية، وفي هذا الصدد وبعد عدة أشهر من انتصار الثورة زار نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي طهران كأول مسؤول كبير يصلها من الضفة الغربية للخليج. ومع بداية الحرب العراقية الإيرانية في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠، تأزم الموقف في المنطقة ككل وأعلنت الكويت الحياد التام، وطالبت الطرفان المتصارعين بوقف القتال، ولكن لم تكن الكويت في مأمن من عواقب الحرب، إذ تعرضت لاختراق أجوائها من قبل الطيران الإيراني في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠، فضلًا عن هجوم المقاتلات الإيرانية على نقطة العبدلي الحدودية[١].

رغم إعلان الكويت الحياد إلا أن سياساتها تعكس انحياز واضح للعراق، أدى هذا إلى رد فعل عسكري إيراني، ونتيجة لاستمرار فاعلية موانى الكويت في إرسال حمولات عسكرية وإستراتيجية للعراق قامت المقاتلات الإيرانية بقصف آبار البترول الكويتية في ١٦ أكتوبر ١٩٨١. وازداد التوتر في العلاقات بين البلدين بسبب دفاع الكويت عن العراق، لدرجة امتناع إيران عن المشاركة بأي مستوى في المؤتمر الخامس لرؤساء منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الكويت فبراير ١٩٨٧، وذلك اعتراضاً على مكان المؤتمر، وقد وصلت أزمة العلاقات إلى ذروتها بغلق السفارة الكويتية في طهران عقب مهاجمة مجموعة من المتظاهرين الإيرانيين مبنى السفارة في أغسطس ١٩٨٧، وذلك اعتراضًا على مساعدة الكويت للعراق[٢].

ولم يمض أكثر من عامين على توقف الحرب العراقية الإيرانية حتى احتلت العراق الكويت في أغسطس ١٩٩٠، خلال تلك الفترة كانت العلاقات الكويتية الإيرانية آخذة في التحسن حيث أعيدت العلاقات الدبلوماسية بينها في أواخر عام ١٩٨٩، ولأن إن استقرار الحدود الدولية وحفظ التفوق الجغرافي السياسي لصالح إيران في الخليج، هو أهم الأسس التي تقوم عليها سياسة إيران في المنطقة، لذا وقفت إيران منذ إعلان استقلال الكويت أمام سياسة التوسع العراقية على حساب الكويت، وعقب احتلال الكويت أصبح الدفاع عن هذا البلد أمراً مرتبطاً بالمصالح القومية الإيرانية كما استمرت لإيران علاقات مع حكومة الكويت في المنفي أثناء حرب التحرير[٣].

وقد اعتبر السياسيون الإيرانيون أن المفاوضات الدبلوماسية بين العراق والكويت هي أفضل السبل لإنهاء الأزمة وتحرير الكويت بعيداً عن الحل العسكري، وأعلنت إيران حيادها التام بصورة رسمية

---

١) ونيس حسين البرني، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧، مرجع سابق، صـ٨١.

٢) المرجع السابق، صـ٨١.

٣) المرجع السابق، صـ٨٢.

مع بداية عمليات (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت، ضِمن الموقف الإيراني الذي رفض الاحتلال وأيد الحقوق الكويتية قامت علاقات تميزت بالاستقرار طيلة الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٧، وازداد التقارب بين البلدين بعد وصول خاتمي للسلطة حيث زار رئيس مجلس الشورى الإيراني ناطق نوري الكويت سنة ١٩٩٨ يرافقه عدد من رجال الأعمال ووقعت اتفاقية لزيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة الاستثمار وفي سنة ٢٠٠٠ تم توقيع اتفاقية بين لطرفين لتشكيل لجان أمنية لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات وتم الإعلان عن مشروع إيراني لبيع المياه إلى الكويت[١].

ورغم أن العلاقات بين البلدين أخذت تشق طريقها للانتعاش مرة أخرى، غير أن التطورات الإقليمية والدولية والخلافات في وجهات النظر الكويتية الإيرانية تضع العراقيل في سبيل تطوير هذه العلاقات في المستقبل، حيث إن إيران لا تزال رافضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفاً فاعلاً فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية[٢].

عُمان

ترتبط إيران وعمان بروابط الدين الإسلامي وتقارب الحضارتين العربية والفارسية عبر مضيق هرمز، إلى جانب روابط المصاهرة التاريخية علي جانبي المضيق، وليس ببعيد تحالف إيران الشاه مع السلطان قابوس وضرب ثورة ظفار في السبعينات، وتعتبر هذه الأسس هي مرتكزات السياسية الإيرانية والعمانية فيما بينها سواء كان ذلك في التحولات الداخلية في عمان أو الموقف من الدور الإقليمي الإيراني، أو فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية علي وجه الخصوص، إذ ظل الموقف العماني ثابت ينطلق من القناعات المشتركة لمجلس التعاون لدول الخليج والتي تقوم على أساس الحياد ورفض الحرب والمطالبة بوقفها والدخول في مفاوضات سلمية لحلها[٣].

بعد وصول خاتمي إلى السلطة في طهران تركزت العلاقات بين إيران وعمان على أسس من البراجماتية في إطار مرونة السياسة الخارجية لكل من السلطان قابوس والرئيس خاتمي، فقد استطاعت الدولتان تفعيل العلاقات الثنائية إلى مستوى التعاون العسكري وهي درجة من التعاون لم تحققها أي دولة

١) ونيس حسين البرني، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ص٨٢-٨٣.

٢) المرجع السابق، ص٨٣.

٣) المرجع السابق، ص٨٨.

خليجية أخرى وعلى المستوى الاقتصادي فقد وقع البلدين على جملة من الاتفاقيات لدعم التعاون الاقتصادي والزراعي والعلمي أيضًا[١].

ولكن رغم توقيع عمان عديد الاتفاقيات مع الجانب الإيراني لاسيما الأمني والعسكري والدفاعي بصفة خاصة إلا أن عمان لازالت تتمسك بالتواجد العسكري الأجنبي على أرضها وتجدد دوريًا الاتفاقيات الدفاعية بينها وبين الولايات المتحدة التي تتيح لقواتها استخدام القواعد والموانئ العمانية[٢].

قطر

انفردت قطر دون غيرها من دول الخليج العربي بعلاقات وطيدة متميزة مع إيران، وانتهجت خطًا متوازنًا منذ نجاح الثورة الإيرانية وحتى يومنا هذا، وظلت قطر الدولة الخليجية الأكثر قربًا إلى إيران، وعلى مدى نحو أربعة عقود من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تصل العلاقات الثنائية بين الدولتين إلى حد التوتر أو القطيعة، كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، وإن كانت لم تتسم بالحرارة في بعض فتراتها، وأسهمت الزيارات المتبادلة للوفود الإيرانية والقطرية في فترة التسعينيات في تحسين العلاقات بين الدولتين، حيث وقع الطرفان العديد من الاتفاقيات في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والسياحة والصحة والثقافة[٣].

اليمن

مرت العلاقات الإيرانية اليمنية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران بفترات من المد والجزر والانتعاش والفتور، وتأثرت بشكل مباشر بطبيعة العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي، لاسيما المملكة العربي السعودية، لما لها من تأثير فاعل في اليمن، بحكم الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة. لذلك شهدت علاقات إيران باليمن حالة من القطيعة والتوتر نتيجة انضمام الأخيرة إلى المعسكر العربي في الحرب العراقية الإيرانية، ثم عادت من جديد بعد توقف الحرب في ١٩٨٨، واستقرت بعض الشيء أيام الرئيسين رفسنجاني وخاتمي، ثم تراجعت إلى التقلص والتوتر من جديد أيام الرئيس نجاد، مدفوعة

١) ونيس حسين البرني، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧، مرجع سابق، صـ٨٨.

٢) المرجع السابق، صـ٨٨.

٣) حسام حمدان (٢٠٠٧): قطر وإيران .. علاقات متميزة على ضفتي الخليج، الجزيرة نت، متاح على www.ajnet.me.

بتوتر العلاقات الإيرانية السعودية، علاوة على المواجهات التي خاضتها الدولة اليمنية مع الحوثيين في شمال اليمن، حيث اتهمت الحكومة اليمنية إيران بدعمهم وتأييدهم(١).

تصاعدت وتيرة التوتر في العلاقات الإيرانية اليمنية إثر اندلاع احتجاجات ٢٠١١ التي أطاحت بالرئيس اليمني علي عبدالله صالح، حيث أعلن اليمن في يوليو ٢٠١٢ عن اكتشاف عدة شبكات تجسس قيل إنها تعمل لصالح إيران، وانتقد الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي التدخلات الإيرانية في شئون اليمن، وذلك أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكي في سبتمبر ٢٠١٢، بينما أكدت إيران من جانبها حرصها على سلامة اليمن وسيادته واستقراره(٢).

ويرتكز القلق اليمني على المستوى الرسمي تجاه إيران في المحاور التالية(٣):

- الدعم الإيراني للحوثيين في اليمن وتأسيس كيان شيعي مسلح لهم في صعدة وما جاورها، على غرار حزب الله في لبنان، تنطلق إيران من خلاله إلى منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، فضلًا عن جعله شوكة تقوض استقرار دول الجوار الخليجي.
- امتداد تأثير النفوذ الإيراني إلى المحافظات الجنوبية غبر فصائل الحراك الجنوبي، وانخراطها في دعم وتمويل المشروع الانفصالي في الجنوب.
- تجاوز النفوذ الإيراني في اليمن مناطق الوجود التاريخي للزيدية في الشمال، وامتداده إلى محافظات سنية مثل إب وتعز، التي يقع مضيق باب المندب ضمن نطاقها الجغرافي.
- ظهور جماعات وحركات وفصائل تنتمي إلى المذهب الشيعي الاثني عشري القائم على التزام التبعية للمرجع الديني السياسي الموجود في إيران.

العراق

يتمتع العراق بأهمية جغرافية بالغة جعلت العديد من المنظرين الإستراتيجيين يؤكدون عليها، فوفق نظرية "القوة الجوية مفتاح البقاء" air power key to survival لسفرسكي Seversky، فإن العراق يقع ضمن منطقة المصير area of decision، وهي أهم المناطق من الناحية الإستراتيجية، والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم. و طبقًا لنظرية سبيكمان Spykman يقع العراق ضمن ما أسماه الإطار الأرضي Rimland ذا الأهمية الاستراتيجية، والذي

١) محمد يحيى عزان (٢٠١٥): العلاقات اليمنية الإيرانية الجذور التاريخية والفكرية وأثرها في التطورات السياسية، في كتاب "العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج"، تقديم محمد الأحمري، منتدى العلاقات العربية الدولية، قطر، ص صـ١٧٤-١٧٥.

٢) المرجع السابق، ص صـ١٧٥-١٧٦.

٣) المرجع السابق، ص صـ١٧٦-١٧٧.

يشكل منطقة هلاك تحيط بالقلب الروسي، وأعطى كذلك ماكندر Makinder أهمية خاصة للعراق في نظرية قلب الأرض Heratland، لذلك كان للموقع الإستراتيجي للعراق، علاوة على غناه بالموارد الطبيعية وتركيبة سكانه الاثنوجرافية دور في جعله مسرحًا جيوبوليتيكيًا للصراع بين مختلف القوى في منطقة الشرق الأوسط، فموقع العراق يعد امتدادًا جيوبوليتيكيًا مهمًا بالنسبة لإيران، إذ يشترك معها في حدود برية وبحرية تصل الى نحو ٦٣٤٤ كم، مما يشكل عمقًا إستراتيجيًا لإيران، وخط دفاع أول ضد اجتياحها أو احتوائها، فعلى مدار التاريخ كان العراق الباب الرئيسي للحملات العسكرية التي اجتاحت بلاد فارس، كما كانت إيران البوابة التي دخلت فيها القوى المتعددة إلى العراق والشرق الأوسط، فحتمية الجوار هي حتمية تاريخية جيوبوليتيكية لا يمكن إغفالها، خاصة وأن الجوار الإيراني الشمالي والشرقي يزيد من أهمية العراق بالنسبة لإيران(١).

على مر التاريخ دارت حروب طاحنة بين الدولتين، لكن بعد نيل العراق استقلاله عام ١٩٣٢ تمكنت الدولتان من ضبط إيقاع تنافسهما واحتواء خلافاتهما، بل و بلغت إلى حد التعاون حول مسائل ذات اهتمام مشترك، لكن بعد وصول حزب البعث العراقي إلى الحكم في ١٩٦٨ توترت العلاقات وزادت المخاوف الإيرانية من الإيديولوجية البعثية، خاصة فيما يتعلق بتحقيق حلم الوحدة العربية، ومقارعة الأنظمة المؤيدة للغرب، فعملت إيران على استخدام المسألة الكردية للضغط على العراق من أجل السيطرة على مجرى شط العرب المتنازع عليه وتحقيق بعض المطالب الحدودية. وأسهم انهماك النظام العراقي بحل نزاعاته الداخلية في إرغامه على القبول باتفاقية الجزائر مارس ١٩٧٥، والتي منحت إيران الكثير من مطالبها، خاصة في شط العرب ومناطق الحدود، مقابل وقف إيران لدعمها حركات التمرد الكردي(٢).

وأسهم البروز المشترك لصدام حسين في العراق وأية الله الخميني في إيران في عام ١٩٧٩ في تزايد التوتر بين الدولتين، حيث دخلتا في حرب طويلة الأمد استمرت لمدة ثمانية سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، استنزفت الموارد البشرية والاقتصادية والعسكرية للطرفين معًا، وراح ضحيتها مليون ونصف المليون، بالإضافة إلى ملايين الجرحى، فضلًا عن ٨٤ ألف أسير من الطرفين(٣).

وبعد دخول القوات الأمريكية العراق في ٢٠٠٣ أعلن وزير الخارجية الإيراني السابق كمال خرازي أنه لولا إيران لما تمكنت الولايات المتحدة من احتلال العراق، ويكشف هذا التصريح عن مدى تواطؤ النظام الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق واسقاط نظام صدام حسين، وبدأت

١) الوليد أبوحنيفة (٢٠١٩): الاستراتيجية السعودية-الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الحرب في سوريا ٢٠١١-٢٠١٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص٢٠٦.

٢) المرجع السابق، صـ٢٠٦.

٣) المرجع السابق، صـ٢٠٧.

إيران تدفع بأجهزة مخابراتها إلى العراق تحت ذريعة زيارة المقدسات الدينية، كما عاد إلى العراق الكثير من عناصر حزب الدعوة و المجلس الأعلى للثورة الإسلامية و"فيلق بدر" الموالية لإيران، ومن خلالهم بدأت الأموال الإيرانية والأسلحة أيضًا تغزو العراق بشكل واضح للعيان، ولعل ما يؤكد ذلك هو تصريح دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld بأن إيران ترسل أسلحة وأموال إلى العراق للتأثير على نتائج الانتخابات التشريعية[١].

وقد نجحت إيران بأن يكون لها موطئ قدم داخل العراق، وتنوعت أساليب تحركاتها في الداخل العراقي ما بين النشاط الاستخباري، والعمل العسكري، والتأييد السياسي للقيادات الشيعية، ويمكن تحديد أهم المصالح الإستراتيجية الإيرانية في العراق كما يلي[٢]:

- **ملأ الفراغ الإستراتيجي:** فالاحتلال الأمريكي للعراق أوجد فرصًا شتى لإيران تدفعها للعب دور حيوي في العراق وملأ فراغ السلطة الذي تركه سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين.
- **الدور الإقليمي لإيران:** سقوط النظام العراقي أتاح لإيران فرصًا للظهور بمظهر الدولة الإقليمية الأولى في المنطقة، وسهل لها القيام بدورها في حماية مصالحها على النحو الذي تراه كما سمح لها أن تبدي مطامحها الخاصة بالهيمنة الإقليمية.
- **فكرة الهلال الشيعي:** فشيعة العراق حققوا مكاسب مهمة في الخريطة السياسية العراقية، وأي حكومة عراقية لن تخلو من العنصر الشيعي وبقوة، وقد أثار شبح صعود الشيعة إلى السلطة أفكارا مفادها أن تحالفا قيد التكوين سوف يضم أنظمة يسيطر فيها الشيعة في إيران والعراق وسوريا ولبنان، ويرى بعض القادة العرب أن صعود مثل هذا الهلال الشيعي يمكن أن يغير المشهد السياسي في الشرق الأوسط، ولهذا فإن الوجود الإيراني الحاصل في العراق يهدف إلى تشكيل دولة شيعية موالية لإيران.

وقد تزايد النفوذ والتأثير الإيراني في الحكومات التي نشأت تحت أنظار الولايات المتحدة، والتي ساهمت في تقوية العناصر والحركات والأحزاب القادمة من إيران، ما دامت هذه الأخيرة تخدمها وتساعدها في مشروعها للسيطرة على العراق وتكريس احتلاله وتقسيمه، وقد أتاح هذا الوضع لهذه الأحزاب فرصة الدفع بعناصرها واستخباراتها في كافة مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والتعليمية والسياسية، واحتلالهم المناصب المهمة والحساسة التي تمكنهم من السيطرة على مقدرات البلاد وقراره السياسي، ومن خلالهم تمكنت إيران من إدارة الصراع مع خصومها داخل العراق وهو ما ساعدها في

---

١) شفيق السامرائي (٢٠١٤): نوري المالكي ٢٠٠٦-٢٠١٤ سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي، دار المعتز، عمان، صـ٢٧.

٢) الوليد أبوحنيفة، الاستراتيجية السعودية-الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الحرب في سوريا ٢٠١١-٢٠١٩، مرجع سابق، ص صـ٢٠٩-٢١٠.

تحقيق أهدافها الإستراتيجية وتحديها للولايات المتحدة وابتزازها من خلال المساهمة في توريطها بمزيد من الخسائر المادية والبشرية. وأبعد من ذلك تيقنت إيران أنه بات من المستحيل على الولايات المتحدة أن تتورط عسكريًا وتهاجم إيران وقواتها منتشرة بالعراق(١).

سوريا

بدأت العلاقات بين سوريا وإيران رسميًا بعد استقلال سوريا عام ١٩٤٦، واستمرت تقليدية الطابع حتى أواسط الستينيات، ثم اتجهت نحو التوتر بسبب دعم سوريا للمعارضة الإيرانية المؤيدة للحق العربي. ولم تبلغ العلاقات السورية الإيرانية مرحلة متقدمة من التميز إلا مع بداية الثورة الإسلامية الإيرانية، إذ وجد فيها الرئيس الراحل حافظ الأسد سندًا قويًا واستراتيجيًا في دعم وتأييد حق العرب في تحرير أراضيهم المحتلة وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وفي دعم وتقوية مشروع الدولة الوطنية والقومية(٢).

العلاقات السورية الإيرانية هي الأكثر ثباتًا بين معظم الدول العربية، فقد بدأت بعد نجاح الثورة الإيرانية مباشرة. وكان الأبرز فيها الانحياز الاستراتيجي السوري إلى إيران في حربها ضد العراق. وشكلت سوريا في هذه المرحلة بوابة إيران إلى المنطقة العربية، وخصوصًا إلى لبنان عبر الدعم المباشر لحزب الله. كما شكلت سوريا إلى جانب إيران نواة لما يعرف بمحور الممانعة الذي وقف إلى جانب حركات المقاومة في المنطقة، خصوصًا في لبنان وفلسطين(٣).

ارتكز التحالف السوري الإيراني في مرحلة الرئيس الراحل حافظ الأسد على المحاور التالية(٤):

- مقاومة المشروع الإسرائيلي، ودعم الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقوقه الوطنية بما فيها بناء الدولة الوطنية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وتحقيق عودة اللاجئين، بالإضافة إلى تحرير الأراضي المحتلة في سوريا ولبنان.
- إسقاط نظام صدام حسين والعمل على إقامة نظام صديق لسوريا وإيران ومقبول من دول المنطقة.
- معارضة السياسة الأمريكية في المنطقة والعمل على إفشالها.

---

١) قاسمي سعيد (٢٠١٣): مشروع الدمقرطة في السياسة الخارجية الأمريكية الأهداف والاستعمالات: الحرب على العراق نموذجًا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص٤٢٠-٤٢١.

٢) موسى الغريري (٢٠١٠): العلاقات العربية-الإيرانية (السورية-الإيرانية نموذجًا)، في كتاب "العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة"، محمد حامد الأحمري وآخرون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص١٧٥.

٣) طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، مرجع سابق، ص٣.

٤) عبد الحليم خدام (٢٠١٠): التحالف السوري الإيراني والمنطقة، دار الشروق، مصر، ص٥٤.

- مقاومة الضغوط الغربية على النظامين السوري والإيراني.
- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى في المنطقة وعدم توسيع الحرب في منطقة الخليج.

بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، وتوجيه أصابع الاتهام بعد الاغتيال مباشرة إلى النظام السوري، وجد الرئيس بشار الأسد نفسه في عزلة تامة عربية ودولة، كما شعر بجدية مجلس الأمن في كشف حقيقة الاغتيال، فاتخذ قراره بالارتباط بإيران بعد أن تشكلت لديه القناعة بأن نظامه مهدد بالسقوط، وفي الوقت نفسه انتاب القيادة الإيرانية قلق كبير من سقوط النظام السوري الذي شكل لها قاعدة استراتيجية للامتداد في لبنان وفلسطين والعراق(١).

من أبرز العوامل الأساسية التي دفعت الرئيس السوري بشار الأسد إلى ربط نظامه بإيران والانتقال من مرحلة التحالف التي كانت في عهد والده إلى مرحلة الاندماج السياسي والأمني مع إيران ما يلي(٢):

- يشكل حزب الله قوة رئيسية في لبنان، والارتباط بإيران يساعد النظام السوري على استخدام الحزب في تفجير الأوضاع في لبنان إذا سار التحقيق باتجاه الإدانة والاتهام للنظام السوري، وبذلك يضع لبنان والدول العربية والمجتمع الدولي أمام معادلة "التحقيق الدولي وكشف الحقيقة يعادل تفجير لبنان"، بالإضافة إلى استخدام حزب الله في العمل على تفجير الوضع مع إسرائيل.
- الارتباط بإيران والتعاون معها في العراق يشكل قوة ضغط على الولايات المتحدة ويمكن النظام السوري من المساومة حول ضمان استمرار النظام والحد من أخطار التحقيق الدولي.
- الارتباط بإيران يعمق علاقات النظام السوري مع حركة حماس، وبالتالي يستطيع المساومة بالورقة الفلسطينية من أجل حماية نظامه أو من أجل تخفيف الضغوط الدولية عليه.
- يستفيد من القوى الحليفة لإيران في المنطقة والتي تشكل أدوات ضغط على بعض الدول العربية وعلى الغرب.

وفي إطار هذه الرؤية عملت الدولتان على تحقيق ما يلي:

- تقوية حزب الله وإمداده بجميع الوسائل والتجهيزات والأعتدة العسكرية التي تمكنه من تحقيق هدف الإمساك بلبنان من جهة، ولكي يكون قاعدة عسكرية لإشغال إسرائيل إذا ما تورطت بأعمال عدوانية ضد سوريا أو أيران.

١) عبد الحليم خدام، التحالف السوري الإيراني والمنطقة، مرجع سابق، ص صـ٤٠٠-٤٠١.

٢) المرجع السابق، ص صـ٤٠١-٤٠٣.

- إمداد حركة حماس بالأسلحة وسائل القوة لتعزيز قدراتها في مقاومة إسرائيل من جهة، ومن جهة ثانية للسيطرة على الساحة الفلسطينية لتصبح بذلك حماس هي الطرف الرئيسي في المعادلة الفلسطينية، وبالتالي إمساك سوريا وإيران بالقضية الفلسطينية.
- إطلاق شعار الممانعة لجذب الرأي العام العربي المحتقن ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.
- إقامة نظام للتعاون الأمني بين سوريا وإيران يخدم أمن الدولتين، وتوسيعه في المنطقة.
- التعاون العسكري في جميع المجالات، تشمل التأهيل والتدريب والصناعات العسكرية واللقاءات والزيارات المتبادلة.
- تنمية العلاقات الاقتصادية، وأصبح للمؤسسات الاقتصادية الإيرانية وجود جدي في سوريا في أعمال الإعمار، والبناء، والصناعة، وغيرها.
- التعاون الثقافي، فسمحت سوريا لمجموعات من رجال الدين الإيرانيين بالعمل على نشر التشيع في سوريا مستخدمة مقام السيدة زينب ومقامات أخرى منتشرة في بعض المدن السورية قامت منظمات إيرانية ببنائها.
- التعاون العلمي والتبادل الثقافي عبر الجامعات في الدولتين، وقدم هذا عونًا كبيرًا للنظام السوري، خاصة في مجال تكنولوجيا السلاح.
- التنسيق السياسي في القضايا الإقليمية والدولية وتوحيد مواقفهما تجاهها، كالوضع في لبنان وفلسطين والعراق والملف النووي الإيراني.

والجدير بالذكر أن سوريا لم تجعل علاقاتها مع إيران بديلًا لعلاقاتها العربية، فقد حرصت دومًا على دورها في جامعة الدول العربية، كما حرصت على استعادة علاقاتها مع السعودية من دون أن يكون ذلك في الوقت نفسه على حساب علاقاتها مع إيران، على الرغم من كل المحاولات الغربية والعربية أيضًا للفصل بين سوريا وإيران[١].

لبنان

لم تشهد العلاقات بين إيران ولبنان، مثل معظم العلاقات العربية–الإيرانية وتيرة واحدة، فكانت السمة الأبرز لهذه العلاقة أنها بدأت بعد نجاح الثورة بشكل رسمي مع لبنان، أي مع حكومتها ومع المسئولين كافة، وكانت بذلك استمرارًا لتلك العلاقات قبل انتصار الثورة، أي أن الثورة لم تغير في علاقات إيران الرسمية مع لبنان[٢].

١) طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، مرجع سابق، صـ٤.

٢) المرجع السابق، صـ١.

وكان الحدثان الإستراتيجيان المهمان اللذان أسهما في تغيير طبيعة العلاقات الإيرانية اللبنانية لنحو عقد من الزمن، أي منذ بداية الثمانينات، هما: الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، فالحدث الأول جعل أولويات إيران هي الصمود في هذه الحرب والدفاع عن نفسها. وساءت وتراجعت بسبب هذه الحرب علاقات إيران مع معظم الدول العربية، لوقوفها إلى جانب العراق ودعمها لها بكافة الوسائل. وكان من الطبيعي ألا تهتم إيران كثيرًا بتطوير علاقاتها الرسمية مع لبنان لغياب أي دور لها في هذه الحرب على أي مستوى من المستويات[١].

أما الحدث الثاني – الاجتياح الإسرائيلي للبنان – فقد قلب المعادلات اللبنانية الداخلية رأسًا على عقب، حيث خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، واحتلت إسرائيل العاصمة بيروت، وشجعت إيران وأفتى الخميني قائد ثورتها بضرورة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وبعد هذا التاريخ ١٩٨٢ ستركز علاقات إيران مع القوى غير الرسمية في لبنان، أي القوى المناهضة للاحتلال، من حزب الله الذي تأسس حديثًا كحركة مقاومة إلى الأحزاب اللبنانية الأخرى التي استقبلتها إيران في زيارات عدة. وفي هذه المرحلة كانت الدولة في لبنان هي الطرف الأقل تأثيرًا وفاعلية، ومع اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣ بين الحكومة اللبنانية وإسرائيل، وقفت إيران إلى جانب القوى المناهضة لهذا الاتفاق وقطعت لبنان العلاقات الرسمية معها[٢].

يقوم حزب الله في لبنان وكذلك القوى الإسلامية السنية الرافضة لعملية التسوية السلمية، وعلى وجه التحديد حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني، وهي حليف قديم لإيران، وحركة حماس، بإعادة إنتاج الخطاب الثوري الإيراني فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل بلغة تستعيد أبعادًا أيدولوجية ولدت مع الخطاب السياسي للثورة الإيرانية منذ البدايات وترافقت معه إلى اليوم[٣].

تزامن اتفاق الطائف في لبنان عام ١٩٨٩ مع توقف الحرب الإيرانية العراقية، لتنتهي بذلك الحرب الأهلية اللبنانية بعد أكثر من خمسة عشر عامًا على اندلاعها، وبداية مسار جديد في العلاقات الإيرانية اللبنانية، إذ أصبحت علاقات إيران أكثر وضوحًا وثباتًا مع لبنان الرسمي، ووقعت الدولتان عشرات الاتفاقيات في كافة المجالات، مع استمرار احتفاظ إيران بعلاقاتها مع القوى والأحزاب اللبنانية، وفي مقدمتها حزب الله اللبناني[٤].

---

١) طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، مرجع سابق، صـ٢.

٢) المرجع السابق، صـ٢.

٣) فاطمة الصمادي (٢٠١٥): علاقات إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية (دراسة لحالات حماس – الجهاد – حزب الله)، في كتاب المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، صـ٢١٨.

٤) طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، مرجع سابق، صـ٣.

تحكم العلاقات بين إيران وحزب الله اللبناني مجموعة من الأبعاد التي لا يمكن تجاهلها، ومن أبرزها[١]:

- **نظرية الحكم:** تقوم نظرية الحكم لدى حزب الله والجمهورية الإسلامية في إيران على نظرية ولاية الفقيه.
- **الانسجام السياسي:** ترى إيران في حزب الله اللبناني مثالًا حيًا لرؤية الخميني وتعاليمه، وتنظر إيران إلى لبنان بالكثير من الأهمية، فهي ثاني دولة بعد العراق من حيث تعداد الطائفية الشيعية.

حافظت العلاقات الإيرانية اللبنانية على المستوى نفسه من الاستقرار حتى اغتيال الرئيس الحريري عام ٢٠٠٥، لتتخذ الحكومة اللبنانية مواقف متشددة تجاه إيران تتهمها بالتدخل في شئونها وبالرغبة في الهيمنة على المنطقة. وعادت العلاقات إلى الاستقرار مجددًا بعد عودة التفاهم السوري اللبناني في عام ٢٠١٠ وتشكيا حكومة وحدة وطنية[٢].

فلسطين

احتلت القضية الفلسطينية موقعًا مركزيًا في الخطاب السياسي لقيادات الدولة الإسلامية الإيرانية منذ اندلاع الثورة، حيث حرصت هذه القيادات على افتتاح سفارة فلسطينية في إيران منذ الأيام الأولى لنجاح الثورة، وقد أعلن الخميني تضامنه مع القدس من خلال اعتبار الجمعة الأخيرة من شهر رمضان يومًا للقدس، فموقف إيران من التسوية السلمية بين الفلسطينيين واسرائيل الذي سبق لها وأعلنته في حينه بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ جاء ليؤكد مصداقيتها في التعاطي مع التطورات وصحة موقفها، فهي نظرت إلى الاتفاقيات على أنها مجحفة بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم كونها لا تعالج المسألة الفلسطينية في العمق، وتبرز الطبيعة العنصرية للدولة الصهيونية، وبالتالي فإن مآلها النهائي سيكون الفشل[٣].

فإيران تؤكد على الدوام أن الانتخابات الإسرائيلية لم تأت يومًا بحكومة معتدلة، بل إنها تقدم في كل مرة حكومة أكثر تطرفًا، ولذا كان على إيران أن تدعم الحركات الفلسطينية الإسلامية التي على

---

١) فاطمة الصمادي، علاقات إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية (دراسة لحالات حماس – الجهاد – حزب الله)، مرجع سابق، ص ص٢١٨-٢١٩.

٢) طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، مرجع سابق، ص٣.

٣) الوليد أبوحنيفة، الاستراتيجية السعودية–الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الحرب في سوريا ٢٠١١-٢٠١٩، مرجع سابق، ص ص٢٢٣-٢٢٤.

رأسها حماس، وهي القوة الفاعلة في الانتفاضة الفلسطينية، ولطالما انتقدت إيران السلطة الفلسطينية التي تكرر انتقاداتها لهذه الحركة(١).

وُلِدت حركة حماس عمليًا مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبالتحديد في ١٤ ديسمبر ١٩٨٧، وهي جناح من أجنحة الإخوان المسلمين، وعلى الرغم من الاختلاف الإيديولوجي بين إيران وحماس – حيث إن إيران شيعية، بينما حماس سنة – إلا إن فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام في عام ٢٠٠٦ ومن ثم تشكيلها للحكومة، جاء في ظل ظروف وتحديات كبيرة بالنسبة لإيران، حيث تنامت الضغوط الدولية عليها بسبب ملفها النووي، فضلًا عن الوجود الأمريكي المكثف في المناطق التي تحيط بها، وهو الأمر الذي حتم على صانع القرار الإيراني أن ينحي الإيديولوجية جانبًا لتتغلب لغة المصالح، وقد تمثل هذا التقارب في زيارة خالد مشعل، لطهران مرتين خلال الأشهر الثلاثة الأولى في منتصف ديسمبر ٢٠٠٥، والثانية في فبراير ٢٠٠٦ واتضحت الدرجة العالية من التنسيق الإيراني مع حماس من خلال هذه الزيارات، حيث أكد خالد مشعل أن إيران ستلعب دورًا كبيرًا ورئيسيًا في صياغة مستقبل فلسطين(٢).

وتريد إيران أن تجعل قطاع غزة امتدادًا للنفوذ الإيراني بهدف التأثير في منطقة النفوذ المصري وكذلك النفوذ الإسرائيلي، وذلك دون ضرورة التورط المباشر، فتلهي بذلك الدولتين في محيطهما المباشر وتتفرغ هي لتثبيت نفوذها في مناطق أخرى، أي العراق على وجه التحديد، كما أن قطاع غزة يمنحها إطلالة على البحر المتوسط ويهدد إسرائيل من الداخل، حيث يضعها بين فكي الكماشة، جبهة في الجنوب وأخرى في الشمال. وتجدر الإشارة هنا إلى التلاقي في أدوار النفوذ الإيراني بين حزب اللبناني وحماس الفلسطينية، إلا إن حزب الله هو الثابت في المعادلة الإيرانية، وحماس هي المتغيرة المؤقتة، خاصة في ظل التجانس الديني والمذهبي والعقائدي مع الحزب عكس حركة حماس(٣).

الأردن

يحتل الأردن موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا مهمًا في منطقة الشرق الأوسط أكسبه صفة الدولة الحاجزة بين إسرائيل وسوريا والعراق والسعودية عنصرًا من أهم عناصر التنافس اللوجيستي بين مختلف القوى الدولية والإقليمية ومنها إيران، لذلك تحاول إيران عبر الأردن إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة

١) الوليد أبوحنيفة، الاستراتيجية السعودية–الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الحرب في سوريا ٢٠١١–٢٠١٩، مرجع سابق، ص صـ٢٢٤.

٢) ممدوح بريك محمد الحجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣–٢٠١١، مرجع سابق، ص صـ١٦٧–١٦٨.

٣) المرجع السابق، ص صـ١٦٩.

يؤهلها لأن تكون طرفًا رئيسيًا في معادلة الصراع في الشرق الأوسط على حساب مصالح الأردن السياسية والأمنية. ويكمن هدف إيران في الأردن كمجال حيوي لها في[١]:

- **استكمال الطوق الجيوبوليتيكي حول دولة اسرائيل:** تنظر إيران إلى الأردن على أنه الحيز الجغرافي الذي يمكن من خلاله استكمال الطوق الجيوبوليتيكي حول إسرائيل، فبعد توظيفها لقدرات حزب الله العسكرية في جنوب لبنان المتاخم لحدود إسرائيل الشمالية، وتحالفها الإستراتيجي مع سوريا، فضلًا عن علاقاتها مع حركات المقاومة في فلسطين المحتلة، لم يتبقى لها سوى حدود الأردن الطويلة مع إسرائيل لاستكمال الطوق حولها، وبالتالي استخدام ذلك الطوق كورقة ضغط جيوبوليتيكي ومساومة متى شعرت أن مصالحها ودورها الجيوسياسي في المنطقة معرض للخطر.
- **إنشاء ممرات جغرافية أمنة على الحدود الأردنية–الإسرائيلية:** منذ عام ١٩٩٩ ظهرت توترات بين الحين والأخر على الحدود الأردنية–الإسرائيلية بشأن اكتشاف ممرات حدودية لتهريب الأسلحة إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية عن طريق الأردن واعتقلت السلطات الأردنية عناصر من حزب الله وحركة حماس وهم يقومون بعمليات التهريب، وزعمت أن إيران المنتجة لهذه الأسلحة وهو ما اعتبرته الأردن تعريضا لأمنها ولمصالحها السياسية للخطر.

مصر

تمتد العلاقات الإيرانية المصرية إلى عمق التاريخ، ويمثل عام ١٩٧٩ نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات الإيرانية المصرية، حيث شهد هذا العام انتهاء حكم الشاه محمد رضا بهلوي وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كذلك شهد الخلاف المصري الإيراني حول التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، والذي انتهى بقطع العلاقات الإيرانية المصرية في ذلك العام. وبدءًا من ذلك التاريخ أخذت عوامل الاختلاف والتباعد تتراكم بين الدولتين، خاصة مع احتدام الخلاف بينهما حول قضية أمن الخليج العربي[٢].

ارتبطت مصر بعلاقات ودية مع إيران في ظل التقارب المصري مع الولايات المتحدة الأمريكية – حليف شاه إيران آنذاك – بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، لكن الثورة الإسلامية التي شهدتها إيران عام ١٩٧٩ غيرت وجه هذه العلاقات لما يقرب من أربعة عقود، حيث أنهت مصر العديد من العلاقات الدبلوماسية مع إيران في عام ١٩٨٠، وأدان الخميني اتفاقية كامب ديفيد وانتقد السلام المصري مع

١) عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، مرجع سابق، ص صـ٢٩٠–٢٩٢.

٢) كمال عطية العبد حلس (٢٠١٣): أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية–المصرية ٢٠٠٥–٢٠١٢، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، صـ٢.

إسرائيل، وساءت العلاقات بين الدولتين بإيواء مصر لشاه إيران المعزول على الرغم من مطالبة إيران بإعادته للمحاكمة[١]. وتصاعد التحول في السياسة الخارجية إلى التحالف ضد إيران في الحرب العراقية الإيرانية التي شنها الرئيس الراحل صدام حسين ضد إيران عام ١٩٨٠، خوفًا من أن يتبنى الشيعة العراقيون أفكار الثورة الإيرانية[٢].

وشهدت الفترة من ١٩٨٩ وحتى ٢٠٠٥ تطورًا ملحوظًا في العلاقات المصرية الإيرانية، حيث اعتمد الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) نهجًا أكثر واقعية في سياسته الخارجية تجاه المنطقة بهدف إنهاء عزلة إيران، واستأنف العلاقات الدبلوماسية مع مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية، كما دعم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت، بينما ساعد بشكل فعال في الحصول على الحرية للرهائن الأمريكيين المحتجزين لدى حلفائه اللبنانيين[٣].

وتحسنت العلاقات المصرية الإيرانية خلال إدارة خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥)، مع تطور حوار أكثر انفتاحًا بين الدولتين، في ظل الحاجة إلى إنشاء جبهة موحدة ضد الإرهاب. وفي عام ٢٠٠١ التقى الرئيس الراحل حسني مبارك بوزير الخارجية كمال خرازي، في أعلى اجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والمصريين منذ ثورة ١٩٧٩، ثم عُقد الاجتماع الأول بين الرئيسين مبارك وخاتمي على هامش قمة التكنولوجيا التي عقدتها الأمم المتحدة في جنيف في ديسمبر ٢٠٠٣. وبحلول يونيو ٢٠٠٦ أصبح علي لاريجاني أعلى مسؤول إيراني يزور مصر منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وفي يناير ٢٠٠٨ قام غلام علي حداد عادل، رئيس المجلس الإيراني بزيارة مصر وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك. وفي مايو ٢٠٠٨ عرض الرئيس محمود أحمدي نجاد استعادة العلاقات مع مصر، مشيرًا إلى أن إيران مستعدة لفتح سفارة في القاهرة إذا وافقت مصر على القيام بالشيء نفسه في طهران، إلا إنه لم يحدث أي تقدم دبلوماسي كبير على هذا النحو، بل إن معارضة مصر للبرنامج النووي الإيراني والالتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران أدى إلى إعاقة التقدم في العلاقة بين الدولتين، حيث أعلنت مصر مخاوفها بشأن البرنامج النووي الإيراني جنبًا إلى جنب مع المملكة العربية السعودية[٤].

1) Gawdat Bahgat (2009): Egypt and Iran: The 30-year Estrangement. Middle East Policy, 16(4), p. 48.
2) Melanson, R., & Nelsen, J. (2001). Saddam Hussein's Grand Strategy during the Iran-Iraq War. National Defense University.
3) Ron Oberdorfer (January 19, 1992): Iran Paid for Release of Hostages, The Washington Post, retrieved March 27, 2017 from https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1992/01/19/iran-paidfor-release-of-hostages/d3f8754c-9701-4313-b3e5-cca7bcf3df91/?utm_term=.daab83dc0e23.
4) Gawdat Bahgat, Egypt and Iran: The 30-year Estrangement, op cit., p. 51.

ومع قيام الانتفاضة الشعبية في مصر عام ٢٠١١، تزايد الطموح الإيراني في أن تستعيد إيران علاقاتها مع مصر، فقام الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بزيارة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، ليصبح أول رئيس إيراني يزور القاهرة منذ ثورة ١٩٧٩، على أمل تحسين العلاقات بين الدولتين. وخلال اجتماعهما، قال وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر صالحي، لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية التي تديرها الدولة "نحن على استعداد لتعزيز العلاقات بشكل أكبر". وبالمثل، اعتبر العديد من المراقبين أن الزيارة التي قام بها مرسي إلى طهران لحضور قمة حركة عدم الانحياز عام ٢٠١٢ بمثابة كسر لذوبان الجليد في الجمود السياسي المستمر منذ ثلاثة عقود بين الدولتين. وقد تسارعت وتيرة التقارب بين الدولتين وتحسنت علاقاتهما بشكل ملحوظ في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي[١].

الجزائر

شهدت العلاقات الإيرانية الجزائرية عدة تحولات ميزتها محطات مهمة وفاصلة، تمثلت بدايتها في الوساطة التي قامت بها الجزائر بين العراق وإيران في عهد الشاه في الصراع الحدودي بشأن شط العرب، ومن ثم توقيع اتفاقية الجزائر بين الجارتين المتنازعتين في عام ١٩٧٥. أما الوساطة الجزائرية الثانية فكانت بعد قيام الثورة الإيرانية وتفجر أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٨١، حيث نجحت الجزائر في إيجاد حل سلمي للأزمة. أما المحطة الثالثة فكان الموقف الجزائري من الحرب الإيرانية العراقية؛ فعلى خلاف أغلبية الدول العربية، لاسيما الخليجية منها، لم تساند الجزائر العراق في حربها ضد إيران، واختارت التوازن في موقفها[٢].

دخلت العلاقات الإيرانية والجزائرية حالة من التوتر والصراع عقب إعلان التعددية السياسية والحزبية في الجزائر في عام ١٩٨٩، والتي كان من نتائجها تكوين عدد هائل من الأحزاب، بعضها أنشئ على أساس ديني، ومثلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تم حظرها، إلى جانب حركة مجتمع السلم (حمس)، أبرز هذه الأحزاب الدينية في الجزائر. وقد نشطت البعثة الدبلوماسية الإيرانية في تلك المرحلة ووطدت صلتها بالجبهة الإسلامية، التي فازت بأغلبية المقاعد البرلمانية (٨١٪ من نسبة المقاعد) في الانتخابات التي أجريت في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١، مما اضطر الجيش إلى إلغاء نتائج الانتخابات خوفًا من قيام الجبهة الإسلامية بتشكيل دولة إسلامية على غرار الجمهورية الإسلامية

1) Farouk, Y. (2014). More than Money: Post-Mubarak Egypt, Saudi Arabia, and the Gulf. Gulf Research Center, p. 6.

٢) الحسين الزاوي (٢٠١٠): المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ والجغرافية السياسية، في كتاب "العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة"، محمد حامد الأحمري وآخرون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، صـ١٩٤.

الإيرانية، لتدخل العلاقات الإيرانية الجزائرية حينها حالة من التوتر البالغ انتهت بإعلان الجزائر قطع علاقاتها مع إيران في عام ١٩٩٣[١].

استأنفت الدولتان علاقاتهما في عام ٢٠٠٣، ووصلت العلاقات بينهما إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات بينهما في نوفمبر ٢٠١٠، وتزايدت معدلات التنسيق والتعاون بين الدولتين حتى تم وصفها في الأوساط الغربية بالعلاقات الخطرة[٢].

المغرب

على الرغم من التباعد الجغرافي الكبير بين المغرب وإيران، فإن العلاقة بينهما ليست وليدة اليوم، بل لها جذور تاريخية تعود إلى فترة نهاية القرن السادس عشر، عندما وصلت أخبار المغرب إلى الدولة الصفوية عن قوة دولة السعديين المتنامية، وخصوصًا بعد انتصارها في معركة وادي المخازن ضد البرتغال في ١٥٨٧م، واستمرت العلاقات بين الجانبين في الحقبة المعاصرة، وتميزت الروابط بينهما بمرورها بمجموعة من المراحل بدءًا من التوافق السياسي زمن الشاه محمد رضا بهلوي والملك الراحل الحسن الثاني، مرورًا بالقطيعة في عام ١٩٨١ بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية ولمدة عشر سنوات، وصولًا إلى مرحلة من الانفراج والانفتاح في عام ١٩٩١، أثمرت مزيدًا من التعاون والتنسيق الثنائي[٣]، قبل أن تفتح صفحة جديدة من القطيعة بين الدولتين بدأت في عام ٢٠٠٩ لمدة تسع سنوات، لتستأنف مرة أخرى أواخر عام ٢٠١٦، ثم القطيعة في ١ مايو ٢٠١٨ على خلفية اتهام المغرب لإيران بالتدخل في شئونها الداخلية، ودعم جبهة البوليساريو، والتعاون مع الجزائر ضدها[٤].

مرت العلاقات الإيرانية المغربية بأربع مراحل رئيسية[٥]:

- **المرحلة الأولى**، مثلتها العلاقات المغربية مع نظام الشاه، وقد ميزها الاستقرار والتنسيق والتعاون، وعززتها الصداقة التي كانت تجمع الشاه الإيراني بالعاهل المغربي الحسن الثاني.

---

١) الحسين الزاوي، المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ والجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص صـ١٩٤-١٩٥.

٢) المرجع السابق، صـ١٩٥.

٣) عبد العلي حامي الدين (٢٠١٠): العلاقات المغربية-الإيرانية بين القطيعة والانفتاح عوامل التقارب وأفاق المستقبل، في كتاب "العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة"، محمد حامد الأحمري وآخرون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص صـ٢١٥-٢١٦.

٤) محمد عبدالرحمن يونس العبيدي (٢٠١٨): جمهورية إيران الإسلامية والمملكة المغربية دراسة في علاقات البلدين السياسية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، دراسات إقليمية، العدد ٣٩، صـ٤٣.

٥) الحسين الزاوي، المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ والجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص صـ١٩٤-١٩٨.

- **المرحلة الثانية**، ومثلتها العلاقات المغربية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أعلنت بعد نجاح الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. واتسمت هذه المرحلة بالتوتر والقطيعة بين الدولتين لأسباب عديدة، منها إعلان المغرب منح اللجوء السياسي للشاه المعزول بعد انتصار الثورة الإيرانية، واعتراف إيران بجبهة البوليساريو، ثم دعم المغرب للعراق في حربه ضد إيران وإعلان الملك الحسن الثاني في ١٩٨٢ استعداد المغرب لتفعيل معاهدة الدفاع المشترك حال استمرار إيران في حربها ضد العراق.
- **المرحلة الثالثة**، وبدأت باستئناف العلاقات بين الدولتين في عام ١٩٩١. ظل الاستقرار النسبي يحكم العلاقات الإيرانية المغربية طوال فترة التسعينيات، وبلغت العلاقات بين الدولتين درجة كبيرة من التحسن في المجال التجاري والثقافي، لاسيما بعد تجميد إيران علاقاتها بجبهة البوليساريو. واستمرت العلاقات الثنائية في التطور إلى ما بعد مرحلة تسلم محمد السادس مقاليد الحكم في يوليو ١٩٩٩، وذلك بعد وفاة والده الملك الحسن الثاني.
- **المرحلة الرابعة والأخيرة**، وبدأت مع صعود الرئيس أحمدي نجاد إلى الحكم في ٢٠٠٥ واهتمامه بتعزيز العلاقات الإيرانية مع الجزائر، الأمر الذي شعرت فيه المغرب بأن إيران تطور علاقاتها بجارتها (الجزائر) على حساب ما ترى أنه يمس مصالحها الوطنية ووحدتها الترابية. هكذا بدأت العلاقات بينهما تتجه نحو التأزم، إلى أن أعلنت المغرب قطع علاقاتها مع إيران في مارس ٢٠٠٩.

ليبيا

تميزت العلاقات الثنائية بين إيران وليبيا بشيء من الضبابية وانعدام الوضوح في أعقاب الثورة الإيرانية، فضلًا عن أن مسألة اختفاء الإمام موسى الصدر في ليبيا في أغسطس ١٩٧٨ شكلت في بداية الأمر عقبة في طريق التقارب بين الدولتين، لكن عداءهما المشترك للولايات المتحدة الأمريكية دفعهما إلى التقارب والتعاون، ووصل مستوى العلاقات الإيرانية الليبية إلى حدود إقدام ليبيا على قطع علاقاتها مع العراق عام ١٩٨٠ ودعمها لإيران في حربها ضد بغداد، وذلك قبل أن تعود ليبيا إلى التنسيق مع العراق والاتفاق معها في عام ١٩٨٧ على التنسيق بينهما من أجل مواجهة أي محاولة تهدف إلى المساس بأراضي أي دولة عربية ووحدتها، ليبقى الدعم الليبي لإيران مقصورًا فقط على الحالات التي تواجه فيها إيران الولايات المتحدة الأمريكية[١].

لم تعد العلاقات التي تربط ليبيا بإيران ذات طبيعة استراتيجية مثلما كانت عليه خلال السنوات الأولى من عمر الثورة الإسلامية، حيث اتجهت ليبيا إلى الاهتمام بعمقها الإفريقي، وتطبيع علاقاتها مع

١) الحسين الزاوي، المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ والجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص ص٢٠٤-٢٠٥.

الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، والتخلي عن سياسة المواجهة مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها ظلت تحتفظ بعلاقات ودية مع إيران، وواصلت مساندتها لإيران في مسعاها الهادف إلى الحصول على التكنولوجيا النووية(١).

تونس

على خلاف غالبية الدول العربية لم تشهد العلاقات التونسية بإيران تطورات تؤثر في مسارها المستقر، لاسيما في ظل تبني تونس لسياسة حذرة تجاه إيران، بالإضافة إلى اتجاه تونس إلى عدم التدخل في الصراعات السياسية الإقليمية، والوقوف على مسافة واحدة من كافة الأطراف. وتجدر الإشارة إلى نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي لم يكن ينظر إلى إيران بصفتها تمثل خطرًا على استقرار الدولة التونسية، حيث عبر عن رغبته في توطيد علاقة تونس بإيران أثناء استقباله مبعوث الرئيس الإيراني في ٢٠١٠. إجمالًا، فإن تونس لا تربطها بإيران أواصر تاريخية صلبة ومتميزة يمكن البناء عليها من أجل تأسيس علاقات استراتيجية بينهما، لذلك فإن إيران لا تراهن كثيرًا على مستقبل هذه العلاقة(٢).

السودان

بدأت العلاقات الإيرانية السودانية رسميًا عام ١٩٧٤، وأسهمت الظروف التي شهدتها المنطقة العربية إبان السبعينيات في تطور علاقات السودان بإيران، حيث كانت علاقات السودان متوترة مع بعض الدول العربية، لاسيما بعد اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، بينما تطورت علاقاتها مع مصر خلال فترة حكم الرئيس الراحل السادات (١٩٧٠-١٩٨١)، وانعكس ذلك على علاقات السودان بإيران التي كانت لها علاقات جيدة مع مصر، وبحكم هذه العلاقات قامت مصر بتعزيز وتوثيق علاقات السودان بإيران، وتطورت العلاقات الإيرانية السودانية إلى مستوى موافقة إيران على إرسال قوات سودانية إلى عمان لتحل محل القوات الإيرانية في محاربة الثوار الظفاريين(٣).

استمرت علاقات الدولتين بالتطور في منحى إيجابي تجلى في تنوع وتوسيع دائرة العلاقات لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث قامت السودان بشراء النفط الإيراني، وأرسلت الطلاب السودانيين للدراسة في الجامعات الإيرانية، كما تزايد تبادل الزيارات الرسمية لمسؤولي

١) الحسين الزاوي، المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ والجغرافية السياسية، مرجع سابق، صـ٢٠٥.
٢) المرجع السابق، ص صـ٢٠٦-٢٠٧.
٣) محمد مضحي عبد علي (٢٠١٥): السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه قارة أفريقيا بعد الحرب الباردة، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، صـ١٧٥.

الدولتين[١]، وانتهت هذه المرحلة بتأييد الرئيس السوداني الراحل جعفر محمد النميري للسادات في استضافة مصر لشاه إيران محمد رضا بهلوي بعد عزله في ١٩٧٩[٢].

دخلت العلاقات الإيرانية السودانية مرحلة من التوتر والقطيعة بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، وتبني النميري موقفًا مناهضًا للثورة، وغلقه للسفارة الإيرانية في الخرطوم، لترد إيران بغلق السفارة السودانية في طهران[٣]. وتغيرت علاقات الدولتين كليًا وأخذت منحًا سلبيًا عقب اتهام النميري إيران بدعم المعارضة السودانية لقلب نظام الحكم في السودان، فضلًا عن دعم المتمردين في جنوب السودان بالمال والسلاح. ودفع ذلك بالسودان إلى تأييد العراق في حربه ضد إيران، وإرسال قوات عسكرية إلى العراق بهدف دعمها ومساندتها، ثم قطع العلاقات بين الدولتين في عام ١٩٨١[٤].

وتجدر هنا الإشارة إلى إنه في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية السودانية قطيعة تامة على المستوى الرسمي، نشطت العلاقات الإيرانية بالحركة الإسلامية في السودان، إذ رحبت الأخيرة بالثورة وأيدتها، وأنشأت ما عرف باسم جمعية الصداقة مع الثورة الإيرانية[٥].

استأنفت السودان علاقاتها مع إيران عام ١٩٨٥ بعد الإطاحة بنظام جعفر النميري، وبدأت تشهد تقدمًا ملحوظًا في ظل حكومة الصادق المهدي (١٩٨٦-١٩٨٩) [٦]، حيث سعت إيران إلى التقرب منه سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا من خلال تقديم المساعدات العسكرية للقوات السودانية من أجل القضاء على الحركة الانفصالية في جنوب السودان، فضلًا عن ذلك أفرجت إيران عن عدد من الأسرى السودانيين الذين كانوا قد أسروا خلال الحرب الإيرانية العراقية، وسارت العلاقات بين الدولتين بشكل طبيعي حتى عام ١٩٨٩[٧].

شهدت السودان انقلابًا عسكريًا في مايو ١٩٨٩ قاده الفريق عمر حسن البشير الذي تولى السلطة بعد الإطاحة بحكومة الصادق المهدي، ودخلت العلاقات بين الدولتين في مرحلة ركود تام

---

١) نبراس خليل إبراهيم (٢٠١٦): العلاقات الإيرانية السودانية ١٩٨٥-١٩٨٩، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٧، العدد ٦، صـ٢١٤١.

٢) نيفين عبدالمنعم مسعد (٢٠٠١): صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان صـ٤٤.

٣) المرجع السابق، لبنان ص٤٤.

٤) عبدالسلام إبراهيم بغدادي (١٩٩٢): السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، مجلة الدراسات الدولية، المجلد ١، العدد ١، صـ١٧.

٥) عباس خامة يار (١٩٩٧): إيران والأخوان دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان.

٦) نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، صـ٤٥.

٧) نبراس خليل إبراهيم، العلاقات الإيرانية السودانية ١٩٨٥-١٩٨٩، مرجع سابق، صـ٢١٤٣.

استمر حتى نهاية عام ١٩٩٠، وذلك على خلفية وقوف إيران إلى جانب حكومة الصادق المهدي[١]، لكن ذلك لم يستمر طويلًا، حيث تجاوز الطرفان الأزمة وتحسنت علاقاتهما وتطورت كثيرًا[٢].

جاء الاهتمام الإيراني بالسودان في إطار كونه لا يمثل مدخلًا للدائرة العربية فحسب، بل أيضًا للدائرة الأفريقية، حيث اعتبرت إيران السودان بوابة لتصدير الثورة، فضلًا عن الوقوف في مربع واحد في مواجهة الضغوط الأمريكية وبناء تحالف ضد الولايات المتحدة. وبهذا الخصوص، توطدت أركان العلاقة بين إيران والسودان في ظل حكم الرئيس البشير، ووجدت إيران في السودان الحليف العربي الذي يشاطرها المعتقدات والرؤى الأيدولوجية المناوئة للولايات المتحدة وإسرائيل، نتيجة الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضدهما، مما اقتضى منهما تنسيق المواقف وردود الأفعال[٣].

أسهمت أزمة اجتياح العراق للكويت في إحداث التقارب بين السودان وإيران، لاسيما بعد المحاولات الأمريكية استبعاد إيران عن أمن الخليج وإسناده إلى مصر وسوريا، مما دفع إيران إلى تحسين علاقاتها بالسودان بهدف الضغط على مصر، فقامت إيران بتوجيه الدعوة إلى البشير لزيارة إيران، كما قام الرئيس الإيراني بزيارة السودان في ديسمبر ١٩٩١، وتعهد الرئيس الإيراني خلال هذه الزيارة بإعفاء السودان من ١٧ مليون دولار كانت إيران قد قدمتها إلى السودان كمساعدات مالية، إضافة إلى الموافقة على تزويد السودان بأسلحة ومعدات حربية تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار[٤].

جيبوتي

على الرغم من أن جيبوتي تحتضن في أراضيها قاعدة أمريكية، إلا إن الاهتمام الإيراني بها يأتي في سياق محاولات إيران تعميق الارتباط بالدول المطلة على البحر الأحمر. وبصرف النظر عن حقيقة أن جيبوتي دولة صغيرة، وغالبية سكانها من السنة، إلا إنها تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة، فهي تسيطر على أهم الطرق الملاحية من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر، ويمكن تمويل الجماعات الإسلامية الموالية لإيران من خلالها[٥].

١) نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، صـ٤٥.

٢) عبدالسلام إبراهيم بغدادي، السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، مرجع سابق، صـ١٨.

٣) شريف شعبان مبروك (٢٠١١): السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد ١٦٦، ص صـ٤١-٤٢.

٤) نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، صـ٤٥.

٥) شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مرجع سابق، ص صـ٤٥-٤٦.

موريتانيا

مثلت العلاقات الموريتانية بإسرائيل عقبة في مسار العلاقات الإيرانية الموريتانية، لكن قيام الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز بإغلاق السفارة الإسرائيلية في نواكشوط عام ٢٠٠٩، ثم قطع العلاقات مع إسرائيل نهائيًا في ٢٢ مارس ٢٠١٠، احتجاجًا على الحرب في غزة، أسهم في خلق حالة من التقارب بين موريتانيا وإيران(١).

الخلاصة:

الخلاصة أن التحركات الإيرانية في المنطقة العربية أمرًا بالغ الخطورة على دول الوطن العربي، قد تكون انعكاساته وخيمة على أمنها القومي، لاسيما في ظل الأوضاع الحالية التي تشهدها المنطقة العربية، حيث تعرف هذه الأخيرة أزمات مختلفة، وفي غالبيتها يكون القاسم المشترك هو التوتر الطائفي بين السنة والشيعة، خاصة في ظل الدعم الإيراني للشيعة في دول الخليج العربي، علاوة على دعمها للحركات الإسلامية في دول أخرى، مع تحريض إيراني للقاعدة الشعبية ضد الأنظمة الحاكمة ومحاولتها نشر أفكار الثورة في كافة أنحاء الوطن العربي.

من المعروف أن إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية التي قامت بها في عام ١٩٧٩ قد عهدت على نفسها تصدير مبادئ ثورتها إلى جميع الدول الإسلامية مستغلة الدين في ذلك، حيث تعتبر إيران أن ذلك هو المسعى الوحيد الذي يضمن لها أمنها القومي، من خلال ضمان الولاء، الأمر الذي يشكل خطرًا جسيمًا على الأمن القومي العربي، من خلال المساس بالأمن الثقافي والفكري والعقائدي للمواطن العربي، والذي يعد أيضًا غزوًا ثقافيًا خارجيًا، وهو أشد خطورة من الغزو العسكري، على أساس أن الأخير ينتهي بانتهاء الوجود العسكري، بينما يبقى الثاني ويؤثر في هوية المجتمع وثقافته السائدة. وفي حالة تناقض الثقافة الدخيلة مع الثقافة الأصلية للمجتمع، تنشأ صدامات عنيفة بين أفراد الشعب الواحد، ليؤثر ذلك بدوره على أمن الدولة ككل، وهو ما يعكسه المشروع الإيراني في المحيط العربي.

سعت إيران من خلال سياستها الأمنية في المنطقة العربية إلى الاعتماد على المذهبية والطائفية بوصفها ضرورة ملحة من أجل أمنها القومي، كما أوضحته سياستها الخارجية تجاه الدول العربية في مجملها، حيث برز ذلك جليًا ليس على مستوى الدعم المعنوي فقط، بل تعدى ذلك إلى الدعم المادي، من أجل ضرب استقرار الدول العربية المجاورة، وكمثال على ذلك دعمها لحزب الله اللبناني بحجة الدفاع عن لبنان من الكيان الصهيوني، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك تمامًا من خلال تدخل حزب الله اللبناني في كثير من شئون الداخلية للدول العربية والمساس باستقرارها، وكذلك دعم إيران للحوثيين

١) الحسين الزاوي، المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ والجغرافية السياسية، مرجع سابق، صـ٢٠٨.

في اليمن بالمال والسلاح، وهو ما تسبب في زعزعة استقرار اليمن داخليًا، وهو ما انعكس على أمن المنطقة ككل، على أساس أن أمن اليمن هو جزأ لا يتجزأ من أمن المملكة العربية السعودية وأمن الخليج العربي ككل.

وبالتالي فإن التدخل الإيراني في المنطقة العربية يؤدي إلى الإخلال بالمنظومة الأمنية العربية والمساس بها ككل، في إطار ما يعرف بالنظام الإقليمي العربي، حيث إنه في كل واقعة من هذا النوع تُثار الأسئلة عن حدود ولاية إيران على المواطنين الشيعة في الأقطار العربية.

وإجمالًا، تتمتع إيران بالعديد من المقومات التي تدعم تحركاتها في الوطن العربي، أهمها:

- قدرة إيران على الحركة داخل المحيط العربي من خلال قوى عربية وحركات إسلامية مؤيدة أو مرتبطة بالمؤسسات الدينية والسياسية الإيرانية.
- وجود ثقل سكاني موالي لإيران في العديد من دول الوطن العربي يتيح الفرصة لوجود إيراني يستخدم الشعارات الطائفية، وذرائع الدفاع عنها في حالة غياب الارتباطات الأخرى.
- القيمة المعنوية والعاطفية التي تحتلها قضية فلسطين في المنطقة العربية، والتي تمثل جوهر الدعاية الإيرانية، ما يسمح لإيران باستغلال عدم وجود موقف عربي موحد لمواجهة إسرائيل.
- فراغ القوة في المنطقة بداية بغزو العراق للكويت في ١٩٩٠، ومرورًا بسقوط العراق عام ٢٠٠٣ بعد الاجتياح الأمريكي لها. وصولًا إلى ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ وما تسببت فيه من أزمات داخلية على كل المستويات.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

(١) إبراهيم العنز (٢٠١٦): أجزاء محتلة في الوطن العربي يتجاهلها الساسة والإعلام، جريدة دنيا الوطن، متاح على: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/09/08/415808.html.

(٢) أحمد جلال التدمري (٢٠٠٠): الجزر العربية الثلاث (دراسة وثائقية)، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، الإمارات.

(٣) أسماء العجمي (٢٠١٩): النزاع الإيراني–الإماراتي حول الجزر، مركز الخليج لسياسات التنمية، متاح على https:// gulfpolicies.org.

(٤) برنار أوركا (٢٠١٢): جغرافية إيران السياسية، ترجمة فاطمة علي الخوجة، المركز العربي للأبحاث والسياسات، الدوحة.

(٥) حسام الدين جاد الرب (٢٠١١): جغرافية العالم العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

(٦) حسام حمدان (٢٠٠٧): قطر وإيران .. علاقات متميزة على ضفتي الخليج، الجزيرة نت، متاح على www.ajnet.me.

(٧) حسنى عبد الحق (٢٠٢٢): إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط دراسة حالة العراق، سوريا، اليمن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسطنطينية، الجزائر.

(٨) الحسين الزاوي (٢٠١٠): المغرب العربي وإيران تحديات التاريخ والجغرافية السياسية، في كتاب "العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة"، محمد حامد الأحمري وآخرون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

(٩) حميدة عبدالحسين الظالمي، عدنان كاظم جبار الشيباني (٢٠١٥): الأهمية الإستراتيجية لموقع لإيران الجغرافي، دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز البناء الجزائري للدراسات الإستراتيجية، مجلة جيوبوليتيكا، العدد ٢.

(١٠) دلال بحري وكريمة عباسي (٢٠١٧): التفكير الاستراتيجي الإيراني بين المصلحة الوطنية والأيديولوجيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ١١.

(١١) شحاتة محمد ناصر (٢٠١٤): الجغرافيا وأثرها على علاقات إيران العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية.

(١٢) شريف شعبان مبروك (٢٠١١): السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد ١٦٦.

(١٣) شفيق السامرائي (٢٠١٤): نوري المالكي ٢٠٠٦–٢٠١٤ سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي، دار المعتز، عمان.

(١٤) صبا حسين مولى (٢٠٢٠): العلاقات الإماراتية–الإيرانية ١٩٧١–٢٠٠٠، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٠، العدد ١.

(١٥) طلال عتريسي (٢٠١١): علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

(١٦) طه عبدالعليم رضوان (١٩٩٨): الجغرافيا لسياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

(١٧) عباس خامة يار (١٩٩٧): إيران والأخوان دراسة في عوامل الالتقاء والافتراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان.

(١٨) عبد الحليم خدام (٢٠١٠): التحالف السوري الإيراني والمنطقة، دار الشروق، مصر.

(١٩) عبد الحي زلوم وآخرون (٢٠٠٨): مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر، بيروت.

(٢٠) عبد السميع رمضان حسين عبد الوهاب (٢٠٢٢): المجال الحيوي لدولة إيران "دول الجوار الجغرافي نموذجًا"، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، المجلد ٢٦، العدد ١.

(٢١) عبد العباس فضيخ الغريري وآخرون (١٩٩٩): جغرافية الوطن العربي (دراسة لمعوقات تكامله الإقليمي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

(٢٢) عبد العلي حامي الدين (٢٠١٠): العلاقات المغربية–الإيرانية بين القطيعة والانفتاح عوامل التقارب وأفاق المستقبل، في كتاب "العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة"، محمد حامد الأحمري وآخرون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

(٢٣) عبدالسلام إبراهيم بغدادي (١٩٩٢): السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان، مجلة الدراسات الدولية، المجلد ١، العدد ١.

(٢٤) عبدالمجيد دقبوجة (٢٠١٨): الوطن العربي، جوار شائك وحوار ممكن، الهيئة العامة لدار الكتاب والوثائق القومية.

(٢٥) علي حسين باكير (٢٠١٥): تقديم، في كتاب "المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية"، صباح الموسوي وآخرون، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر.

(٢٦) عمر كامل حسن (٢٠١٥): المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

(٢٧) فاطمة الزهراء بوسكران (٢٠١٤): أثر تركيبة النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران ١٩٧٩–٢٠٠٦، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

(٢٨) فاطمة الصمادي (٢٠١٥): علاقات إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية (دراسة لحالات حماس – الجهاد – حزب الله)، في كتاب المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر.

(٢٩) قاسمي سعيد (٢٠١٣): مشروع الدمقرطة في السياسة الخارجية الأمريكية الأهداف والاستعمالات: الحرب على العراق نموذجًا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

(٣٠) كامل علي مسعود الويبة (٢٠١٧): العلاقات السعودية الإيرانية والصراع حول دول الخليج ١٩٥١-١٩٦٠، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية، جامعة بنغازي، العدد ٢١.

(٣١) كمال عطية العبد حلس (٢٠١٣): أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات الإيرانية-المصرية ٢٠٠٥-٢٠١٢، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

(٣٢) لمياء محمود (٢٠١٧): الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي "الأخطار وأدوار الفاعلين"، دراسة منشورة على موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على: https://democraticac.de/?p=51048.

(٣٣) محمد أحمد المقداد (٢٠١٣): تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية – العربية دراسة حالة)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد٢.

(٣٤) محمد سالم أحمد الكواز (٢٠٠٧): العلاقات الإيرانية-السعودية ١٩٧٩-٢٠٠١ دراسة سياسية، دراسات إقليمية، المجلد ٤، العدد ٧.

(٣٥) محمد عبدالرحمن يونس العبيدي (٢٠١٨): جمهورية إيران الإسلامية والمملكة المغربية دراسة في علاقات البلدين السياسية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، دراسات إقليمية، العدد ٣٩.

(٣٦) محمد عبدالعزيز يوسف (١٩٩٩): موقع العراق الجغرافي وأثره على سلوكه السياسي تجاه دول الجوار، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، عدد ٣٣.

(٣٧) محمد عبدالغني سعودي (٢٠٠٢): الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٣٨) محمد عزان (٢٠١٥): العلاقات اليمنية الإيرانية، الجذور التاريخية والفكرية وأثرها في التطورات السياسية، بحث منشور بالندوة التي نظمها منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة.

(٣٩) محمد محمود إبراهيم الديب (٢٠٠٢): الجغرافيا السياسية من منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٤٠) محمد مضحي عبد علي (٢٠١٥): السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه قارة أفريقيا بعد الحرب الباردة، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق.

(٤١) محمد يحيى عزان (٢٠١٥): العلاقات اليمنية الإيرانية الجذور التاريخية والفكرية وأثرها في التطورات السياسية، في كتاب "العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج"، تقديم محمد الأحمري، منتدى العلاقات العربية الدولية، قطر.

(٤٢) محمود حسين جلال حسين (٢٠٢٢): الجمهورية الإيرانية وتأثيرها على محيطها العربي، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر.

(٤٣) مصطفى بشراوي (٢٠٢٢): تداعيات النزاع الإماراتي–الإيراني على العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٧١–٢٠١٨، مجلة المعيار، المجلد ٢٦، العدد ٤.

(٤٤) ممدوح بريك محمد الحجازي (٢٠١٤): النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣–٢٠١١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(٤٥) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٤): الكتاب المرجع في جغرافية الوطن العربي، المجلد الأول، تونس.

(٤٦) موسى الغريري (٢٠١٠): العلاقات العربية–الإيرانية (السورية–الإيرانية نموذجًا)، في كتاب "العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة"، محمد حامد الأحمري وآخرون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

(٤٧) ناجي صادق شراب (١٩٨٧): السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، العين.

(٤٨) نبراس خليل إبراهيم (٢٠١٦): العلاقات الإيرانية السودانية ١٩٨٥–١٩٨٩، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٧، العدد ٦.

(٤٩) نيفين عبدالمنعم مسعد (٢٠٠١): صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

(٥٠) الوليد أبوحنيفة (٢٠١٩): الاستراتيجية السعودية–الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الحرب في سوريا ٢٠١١–٢٠١٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

(٥١) ونيس حسين البرني (٢٠٠٨): السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، ليبيا.

(٥٢) ياسر إبراهيم عمر سلامة (٢٠١٨): السياسة الإيرانية تجاه ثورات الربيع العربي (الثورة السورية نموذجًا)، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

(1) Abbaspour, K. C., Faramarzi, M., Ghasemi, S. S., & Yang, H. (2009). Assessing the impact of climate change on water resources in Iran. Water resources research, 45(10).

(2) Agnew John (2003): A Companion to Political Geography, Blackwell Publisher.

(3) Alam Saleh (2013): Ethnic Identity and the State in Iran, Palgrave Macmillan, New York.

(4) Al-Zubari, W. K. (2017). Status of water in the Arab region. The water, energy, and food security nexus in the Arab region.

(5) Amiri, M. J., & Eslamian, S. S. (2010). Investigation of climate change in Iran. Journal of Environmental Science and Technology, 3(4).

(6) David Menashri (2007): Iran's regional policy: between radicalism and pragmatism. Journal of International Affairs.

(7) Farhad Khormali and Norair Toomanian (2018): Soil-forming factors and processes, The soils of Iran.

(8) Farouk, Y. (2014). More than Money: Post-Mubarak Egypt, Saudi Arabia, and the Gulf. Gulf Research Center.

(9) Gawdat Bahgat (2009): Egypt and Iran: The 30-year Estrangement. Middle East Policy, 16(4).

(10) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund (2008): Iran: A Country Study, Library of Congress, Washington.

(11) Jean Cottmann (1951): Geography and International Relations, World Politics, vol. 3, no. 2.

(12) Laura S. Etheredge (2011): Iran, Britannica Educational Publishing, New York.

(13) Malekinezhad, H. (2009, May). Study on the water availability in Iran, using the international water indicators. In 8th International congress on civil engineering, Shiraz, Iran.

(14) Maryam Panah (2007): The Islamic Republic and the World: Global Dimensions of the Iranian Revolution Pluto Press, London.

(15) Masoud Kheirabadi (2003): Iran, Chelsea House Publishers, Philadelphia.

(16) Melanson, R., & Nelsen, J. (2001). Saddam Hussein's Grand Strategy during the Iran-Iraq War. National Defense University.

(17) Radwan Al-Weshah, R. (2003). The role of UNESCO in sustainable water resources management in the Arab World. Desalination, 152(1-3).

(18) Ramesh Dutta Dikshit (2006): Political Geography, Mc-Graw Hill, New Delhi.

(19) Ron Oberdorfer (January 19, 1992): Iran Paid for Release of Hostages, The Washington Post, retrieved March 27, 2017 from https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1992/01/19/iran-paidfor-release-of-hostages/d3f8754c-9701-4313-b3e5-cca7bcf3df91/?utm_term=.daab83dc0e23.

(20) Saatsaz, M. (2020). A historical investigation on water resources management in Iran. Environment, Development and Sustainability, 22(3).

(21) Shahram Chubin and Sepehr Zabih (1974): The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great-Power Conflict, University of California Press, Berkely.

(22) Stuart Elden (2012): Political Geography and International Relations Theory, Interview by Leonhardt van Efferink, available at: https://exploringgeopolitics.org/interview_elden_stuart_political_geograp

hy_international_relations_theory_un_united_nations_charter_law_territoriality_land_terrain_space/

(23) Zweiri, M. (2024). Why Studying Arab–Iranian Relations Matters. In Arab-Iranian Relations Since the Arab Uprisings. Taylor & Francis, London.

Arab Iranian Relations

A Study in Political Geography

Zeinab Abdalal Sayed Ramadan(*)

zainab.ramadan@art.bsu.edu.eg

Abstract

Historically, Arab Iranian relations have not been devoid of controversy, conflict, and rivalry within their immediate geographical space. Arab Iranian disputes in the modern era have emanated mostly from the sectarian and ideological differences, especially with the rise of the Shi'ites in many countries of the Arab world, and the strong presence of Iran in most of the political turmoil and internal conflicts the Arab world is currently experiencing; Iran is present in the Palestinian crisis and the repercussions of October 7, 2023, in the Lebanese crisis and the skirmishes that are taking place now in southern Lebanon, and in the Yemeni crisis and its repercussions internally on the unity of Yemen and externally on navigational security in the Red Sea. Hence, this study aims to identify the nature of Iranian relations with the countries of the Arab world, by studying the natural and human geography of Iran and the countries of the Arab world, and the extent of their connection to shaping the course of relations between the two parties. The study concluded a set of results, most notably:

- Physical and human geographical components play a prominent role in deciding the nature of Arab Iranian relations. It contributed to their cooperation in the economic field, while it yielded disputes between them in water management and borders, in addition to a rivalry in each other's lebensraum (living space).
- Iran's ability to move within the Arab environment through Arab forces and Islamic movements supporting or linked to Iranian religious and political institutions. The most prominent of these movements are Hamas and Islamic Jihad in Palestine, Hezbollah in Lebanon, and the Houthis in Yemen, in addition to the presence of a pro-Iranian population weight in many countries of the Arab world, providing an opportunity for an Iranian

*) Lecturer of Political Geography, Department of Geography and GIS, Faculty of Arts, Beni-Suef University.

presence that uses sectarian slogans and pretexts to defend its presence when other connections are absent.

- The Sunnite-Shi'ite conflict, and Iran's support for Shi'ite expansion in the Arab world, especially in the Gulf states, contributed to the deterioration of Arab Iranian relations, and the Islamic Revolution in Iran in 1979 expanded this circle of tension and conflict between the two parties, due to the revolution's adoption of geopolitical principles that carry in their content the Iranian desire and ambition of Shi'ite sovereignty and hegemony over all parts of the Islamic world, especially the Arab countries and the Gulf countries in particular.

Keywords: Iran, Arab countries, Sunnite, Shi'ite, political geography